جـهوريــة الســودان
جـامعـة أم درمــان الإسلامـية
معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي
قسم الدراسات النظرية

القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف

(دراسة ميدانية المصارف الفلسطينية- غزة)

The Impact of Accounting Measurement and Disclosure Of Intellectual Capital and Social Responsibility on Evaluating the Performance of Banking.

(A Case Study on Local Palestinian Banks- Gaza)

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

إعداد الطالب
عامر حسن علي عفانة

إشراف أستاذ المحاسبة
الهادي أدم محمد إبراهيم

1441 هـ - 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال الله تبارك وتعالى:

يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا ۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ (33)

سورة (الرحمن) الآية (33)

الإهداء

أُهدي ثمرة جهدي . . .

إلى العفيفة التي ما استطاع أن ينال من شرفها أرذل البشر . . . أُمنا عائشة المبرأة من الله في كتابه الخالد .

إلى القمر الذي أفل، ولم تُشرق شمس صَباحات وجهه على نهاري، من رحل وهو ينتظر هذه اللحظة، من مَدّني بمعنى العطاء، من اسمي محرورٌ خلف اسمه، من عملي هذا صدقة جاريه له . . . **والدي الحبيب** رحمه الله .

إلى من تحت قدميها جَنتي، الصابرة المحتسبة، نبع الحنان وبلسم الشفاء، ورافدة الكرم والعطاء، من دعائها سر نجاحي . . . **أُمي الغالية .**

إلى من أشُد بهم أزري وأشركهم في أمري . . . **إخوتي وأخواتي .**

إلى من شاركتني حياتي، توأم روحي ومليكة فؤادي، من تحملت قسوة غُربتي . . . **زوجتي الحبيبة .**

إلى من ضاقت السطور عن وصفهم فوسعهم قلبي إلى العيون البريئة والقلوب الطاهرة الرقيقة فلذات أكبادي ورياحين حياتي من سيحملون أسمي بناتي "**ياسمين، ندي، يارا**"، وأبنائي "**خالد، كرم**"

إلى كل من كان له دور في إخراج هذه الدراسة إلى النور، إلى من علمونا حروفاً من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أجل العبارات، إلى من صاغوا لنا عِلمهم حروفا، ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح إلى **أساتذتنا** الكرام .

الشكر والتقدير

الحمد والشكر من قبل ومن بعد لله ﷻ على جزيل فضله، وكرم نعمه،

إذ وفقنا لأن نيسره لنا وأتممنا هذا العمل، وعلى كل النعم التي أنعم بها علينا .

وعملاً بقول الله ﷻ "وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ" **سورة البقرة، الآية 237.**

وقول رسولنا الكريم ﷺ "مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ" **رواه الترمذي**

أتقدم بالشكر الجزيل، إلى جامعة الكل، الجامعة التي منحتني درجة الدكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية ومركز بحوث ودراسات العالم الإسلامي .

كما أتقدم بالشكر إلى دمث الأخلاق والأخ الكبير أستاذ المحاسبة **الهادي أدم محمد إبراهيم** الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذا العمل، وما قدمه لي من توجيهاته الكريمة ونصحه البناء ولم يألُ جُهداً في إثراء هذه الدراسة من خبرته الوافرة .

كما أشكر لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الدراسة وأنهل من علمهم وخبرتهم لتجويد هذه الدراسة .

والشكر موصول الي المصارف الفلسطينية لتعاونهم في تقديم المعلومات الخاصة للدراسة وأخص بالذكر أصحاب المناصب الاشرافية .

وكل الشكر لمن ساندني لإنجاز دراستي سواء بالكلمة أو النصح أو الإرشاد .

الباحث: عامر حسن عفانة

المستخلص

تناولت هذه الدراسة معرفة أثر القياس والإفصاح المحاسبي لكل من رأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية على كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية. وتمثلت مشكلة الدراسة في أن القياس المحاسبي التقليدي لا يأخذ بعين الاعتبار الأثر المحاسبي والمالي لقيمة رأس المال الفكري ومكوناته المختلفة، علاوة على المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى قياس وإفصاح غير سليم للأداء المالي لها.

وتمثلت أهداف الدراسة في التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي لعناصر رأس المال الفكري على تقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف؛ ودراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الخاصة بالمسئولية الاجتماعية على تقويم كفاءة الأداء المالي. ولقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال الأساليب: الاستنباط– الاستقراء– التاريخي– المقارن.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات الآتية: الفرضية الأُولى، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر رأس المال الفكري وبين كفاءة الأداء المالي في المصارف الفلسطينية. الفرضية الثانية، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنشطة المسئولية الاجتماعية وتقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف الفلسطينية. الفرضية الثالثة، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً وكفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية.

لقد توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد صحة الفرضيات أعلاه وهي: وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري وكفاءة الأداء المالي، وكذلك هناك علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية وكفاءة الأداء المالي، كما تبين وجود علاقة وتأثير عند جمع المتغيرين معاً أقوى من تأثير كل متغير بشكل منفرد.

Abstract

This study sheds light on finding out the impact of measurement and accounting disclosure of intellectual capital as well as social responsibility on the efficiency of financial performance of Palestinian banks. The problem of the study was that the traditional accounting measurement does not take into consideration the accounting and financial impact of the value of intellectual capital and its various components. In addition to the social responsibility of economic units, which may lead to improper measurement and disclosure of its financial performance.

The aims of this study were to identify the accounting disclosure of the intellectual capital elements impact on the evaluation of financial performance efficiency in banks. And study the impact of accounting disclosure on social responsibility activities on assessing financial efficiency. The researcher applied the descriptive analytical approach through the following methods: deduction-induction - historical - comparative.

To achieve the objectives of the study, the following hypotheses were tested: The first hypothesis, there is a statistically significant relationship between the elements of intellectual capital and the efficiency of financial performance in Palestinian banks. The second hypothesis: There is a statistically significant relationship between the activities of social responsibility and the evaluation of financial performance efficiency in Palestinian banks. The third hypothesis: There is a statistically significant relationship between both measurement and disclosure of intellectual capital and social responsibility and the financial performance efficiency of Palestinian banks.

The study has reached the results to confirm the validity of the above hypotheses, namely: there is a strong positive correlation with statistically significant between measurement and accounting disclosure of intellectual capital and financial performance efficiency, as well as there is a moderate positive correlation with statistically significant between measurement and accounting disclosure of activities of social responsibility and financial performance efficiency, as It was found that there was a stronger relationship and effect when the two variables were combined together rather than the effect of each variable individually.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
قرار لجنة المناقشة	ب
الاهداء	ج
الشكر والتقدير	د
المستخلص	هـ
Abstract	و
فهرس الموضوعات	ز
فهرس الجداول	ط
فهرس الاشكال	ل
فهرس الملاحق	م
المقدمة	1
أولاً: الإطار المنهجي	2
ثانياً: الدراسات السابقة	10
الفصل الأول: الإطار النظري للقياس والافصاح المحاسبي لرأس المال الفكري	47
المبحث الأول: نشأة ومفهوم وأهمية ومكونات وخصائص ومميزات رأس	48
المبحث الثاني: القياس المحاسبي لرأس المال الفكري.	67
المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري.	85
الفصل الثاني: الإطار النظري للقياس والافصاح المحاسبي للمسئولية الاجتماعية.	103
المبحث الأول: مفهوم ومبادئ وأبعاد وأهمية وأهداف محاسبة المسئولية	104
المبحث الثاني: القياس المحاسبي للمسئولية الاجتماعية.	121
المبحث الثالث: الافصاح المحاسبي للمسئولية الاجتماعية.	139

الفصل الثالث: الإطار النظري لتقويم كفاءة الأداء المالي	159
المبحث الأول: القياس والإفصاح المحاسبي مفاهيم ومنطلقات رئيسية.	160
المبحث الثاني: الأداء المالي	182
المبحث الثالث: الكفاءة المصرفية	200
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	207
المبحث الأول: نبذه تعريفية عن الجهاز المصرفي المحلي الفلسطيني.	208
المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية.	215
المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.	224
الخاتمة	243
أولاً: النتائج.	244
ثانياً: التوصيات.	247
المصادر والمراجع	248
الملاحق	262

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/4)	عدد الاستبانات الموزعة والمستردة.	215
(2/2/4)	محاور الدراسة.	216
(3/2/4)	درجات مقياس ليكرت الخماسي.	216
(4/2/4)	توضيح مقياس ليكرت الخماسي.	217
(5/2/4)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.	219
(1/3/4)	توزيع عينة الدراسة حسب العمر.	222
(2/3/4)	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.	223
(3/3/4)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.	223
(4/3/4)	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة العملية.	224
(5/3/4)	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة البنك.	224
(6/3/4)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب والموافقة لكل فقرة من فقرات محور " القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري".	225
(7/3/4)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب والموافقة لكل فقرة من فقرات مجال " القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية".	227
(8/3/4)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب والموافقة لكل فقرة من فقرات محور " كفاءة الأداء المالي ".	230
(9/3/4)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري " والدرجة الكلية للمحور.	233

(10/3/4)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية" والدرجة الكلية للمحور.	234
(11/3/4)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "كفاءة الأداء المالي للمصارف" والدرجة الكلية للمحور.	235
(12/3/4)	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.	236
(13/3/4)	أنواع الارتباط واتجاه العلاقة بين المتغيرين.	237
(14/3/4)	معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة.	237
(15/3/4)	نتائج نموذج الانحدار الفرضية الاولي.	238
(16/3/4)	نتائج نموذج الانحدار الفرضية الثانية.	239
(17/3/4)	نتائج نموذج الانحدار الفرضية الثالثة.	240

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1)	متغيرات الدراسة.	8
(1/1/1)	تحويل الأصول غير الملموسة إلى رأس مال غير ملموس.	54
(2/1/1)	مكونات رأس المال الفكري وفقاً لنموذج Edvinsson.	60
(3/1/1)	الاختلاف بين كل من رأس المال المادي والفكري	64
(1/2/3)	العلاقة بين الأبعاد المختلفة لبطاقة الأداء المتوازن.	190
(1/1/4)	مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني.	208
(2/1/4)	البنوك الفلسطينية المحلية والوافدة.	212

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	خطاب المحكمين	259
2	نموذج الاستبيان	260
3	قائمة المحكمين	267

المقدمة

تشتمل على:

أولاً: الإطار المنهجي.

ثانياً: الدراسات السابقة.

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد:

يُعتبر رأس المال الفكري من العوامل الرئيسية التي تجعل من الوحدات الاقتصادية مُحافظة على قدرتها على البقاء من خلال حيازتها لأفراد وعقول تَخلق للوحدة الاقتصادية ميزة تنافسية تجعلها صامدة أمام عالم المعرفة والتكنولوجيا، حيث يُشكل رأس المال الفكري وما يُقابله من أُصول فكرية غير ملموسة والمفاهيم الحديثة التي برزت في مجال الإدارة الإستراتيجية بوجه عام وإدارة الموارد البشرية بشكل خاص أهمية كبيرة، كما أصبحت الوحدات الاقتصادية تعتمد على حيازة رأس المال الفكري كما حرصها على حيازة رأس المال المادي، بل قد يزيد الحرص لحيازة رأس المال الفكري في بعض المجالات التي تَعتبر رأس المال المادي أمراً ليس رئيسياً.

لقد أحدث عصر العولمة والمعلوماتية في بداية السبعينيات من القرن الماضي صرعة في كافة العلوم وجميع مناحي الحياة، وكان للمسئولية الاجتماعية والوظيفة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية والتجارية اهتمام كبير، كما تناولت تطور الأنشطة الاجتماعية على مستوى البيئة الداخلية والخارجية لها، وأصبح المجتمع المحيط بتلك الوحدات يدرك أهمية مساهمتها في معالجة أثر وجودها فالمجتمع أصبح أكثر وعياً فهو الفئة التي تستهدفها الوحدات الاقتصادية في تسويق وبيع منتجاتها، إضافة إلى تحويل تلك الوحدات إلى شركاء في التنمية المستدامة. وعليه أدركت إدارة تلك الوحدات الاقتصادية أن استمراريتها وبقائها في سوق المنافسة يعتمد على رضا المجتمع والمستهلك.

يعتبر تقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية من العمليات المهمة التي تقوم بها باعتبارها إحدى وسائل الرقابة للتأكد من تحقيق الأهداف المنشودة، وفي ظل تعقد وتوسع أنشطة الوحدات الاقتصادية وزيادة حدة المنافسة ازدادت أهمية تقييم الأداء المالي لتتعرف إدارة تلك الوحدات على نتائج أعمالها ودراستها قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية.

لكي تتحقق غايات وأهداف تبني كل من رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية فإن على الوحدات الاقتصادية والتجارية القيام بقياس العوائد والتكاليف والإفصاح عنها وعن أثرها في البيئة الداخلية والخارجية، من خلال حصر تكاليف التبني وكذلك الحال احتساب منافع وعوائد التمسك بها وأثر التبني على أداء الشركة. وبالتالي تمكين الإدارة من التعرف على أهمية رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية من حيث تأثير القياس والإفصاح على تقويم الأداء ونتائج الاعمال، ومن ثم انعكاس ذلك على قدرة القوائم المالية على التعبير الصادق عن حقيقة ووضع أداء الوحدة الاقتصادية.

ويعتبر قطاع المصارف من الوحدات التي تعتمد على العنصر البشري بشكل أساسي وكبير وتواجه العديد من المشاكل في قياس والإفصاح عن تكلفة والعوائد من حيازتها للموارد البشرية وتبنيها للمسئولية الاجتماعية، كذلك أصبح على كاهلها مسئولية اجتماعية أكثر من غيرها من الوحدات الاقتصادية، لذا فقد جاءت فكرة هذه الدراسة من أجل التوصل إلى بيان أثر كل من القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة أن معظم الدراسات التي بحثت كلاً من رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية، تناولتهما منفردة ولم يتم قياس أثرهما معاً على كفاءة الأداء حيث تم قياس أثر الإفصاح المحاسبي لعناصر رأس المال الفكري وكذلك قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الخاصة بالمسئولية الاجتماعية كل على حده، بناءً على خلفيات هذه الدراسة فإن مشكلة الدراسة تدور حول الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: "**ما أثر القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف**".

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل للقياس والإفصاح المحاسبي لعناصر رأس المال الفكري أثر على تقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة؟
2. هل للقياس والإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الخاصة بالمسئولية الاجتماعية أثر على تقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة؟
3. هل للقياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري والأنشطة الخاصة بالمسئولية الاجتماعية معاً أثر على تقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة؟

أهمية الدراسة:

يشكل رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية عاملان لهما أثر كبير على الوحدات الاقتصادية والتجارية بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، حيث يؤدي قطاع المصارف دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويمثل أداء تلك المصارف ركناً رئيسياً للقطاعات الأخرى والمجتمع، تبعاً للخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لمختلف القطاعات والأفراد التي تمكنهم من تسهيل معاملاتهم وتجارتهم الداخلية والخارجية. وعليه، بعد تناول وتحديد مشكلة الدراسة فان هذه الدراسة تكتسب أهميتها من الآتي:

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة العلمية بتناولها لأحد المجالات العلمية والبحثية التي ثار حولها النقاش، واختلف في تحديدها العديد من الباحثين والمهنيين وأصحاب المصالح ويمكن تلخيص الأهمية العلمية بالآتي:

1. التعرف على رأس المال الفكري وأثر قياسه والافصاح عنه على كفاءة الأداء في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

2. التعرف على المسئولية الاجتماعية وأثر قياسها والافصاح عنها على كفاءة الأداء في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة.
3. مساهمة الدراسة في توضيح الأطر النظرية، لكلاً من رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية، والمفاهيم التي تناولتها بعض الدراسات فضلاً عن كيفية قياسهما والإفصاح عنهما في القوائم المالية وأثر ذلك على تقويم كفاءة أداء المصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

الأهمية العملية:

تمثلت الأهمية العملية للدراسة بما يلي:

1. مساعدة الإدارات في مختلف الوحدات الاقتصادية في معرفة أهمية دور الأصول البشرية "غير المادية" والمسئولية الاجتماعية وبيان أثرهما على كفاءة المصارف الفلسطينية في قطاع غزة.
2. بيان للمستخدمين والمهنيين أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية على تحسين وتقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.
3. النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة الحالية تعتبر بمثابة نموذج تدعم عملية اتخاذ القرارات للجهات السيادية في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

أهداف الدراسة:

تمثلت أهدف الدراسة في الآتي:

1- التعرف على أثر القياس والإفصاح المحاسبي لعناصر رأس المال الفكري على تقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة.
2- التعرف على أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الخاصة بالمسئولية الاجتماعية على تقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

3-التعرف على أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري والأنشطة الخاصة بالمسئولية الاجتماعية معاً على تقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

فرضيات الدراسة:

في إطار مشكلة الدراسة والإجابة على أسئلتها وتحقيقاً لهدف الدراسة تم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولي: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والافصاح المحاسبي لرأس المال الفكري وبين كفاءة الأداء المالي في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والافصاح المحاسبي للمسئولية الاجتماعية وتقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً وكفاءة الأداء المالي في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المناهج التالية:

1. المنهج التاريخي: وتمثلت في دراسة الخلفيات التاريخية لمتغيرات الدراسة ومعرفة الادبيات السابقة التي تمت في مجال الدراسة. لتحديد الإطار النظري للدراسة.
2. المنهج الاستنباطي: حيث تم استخدامه للتعرف على أبعاد المشكلة وصياغة الفرضيات.
3. المنهج الاستقرائي: وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.
4. المنهج الوصفي التحليلي: لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية تمت لاختبار فرضيات الدراسة والتحقق من نتائج الاختبار.

مصادر جمع البيانات:

تنوعت مصادر البيانات التي تناولها الباحث في هذه الدراسة حيث كانت على النحو التالي:

1. المصادر الأولية: من خلال إعداد استبانة خصصت لتحقيق هدف الدراسة.
2. المصادر الثانوية: المراجع، الكتب، الرسائل العلمية، الدوريات العلمية، والمواقع الإلكترونية.

حدود الدراسة:

نظراً لتطبيق الدراسة على قطاع معين من القطاعات الاقتصادية، وفي مكان محدد واستهدفت شريحة معينة من الموظفين، فقد كانت حدود هذه الدراسة كالتالي:

- الحد الزماني: فترة توزيع وتحليل الاستبانة على مجتمع الدراسة وهي عام2019.
- الحد البشري: مدير، نائب مدير، مراقب، رئيس قسم.
- الحد المكاني: جرت هذه الدراسة على المصارف الفلسطينية المحلية في قطاع غزة.
- الحد الموضوعي: يقتصر على التعرف على كل من الإفصاح المحاسبي لعناصر رأس المال الفكري، كذلك القياس والإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الخاصة بالمسئولية الاجتماعية وأثرهما كل على حده على تقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف. بالإضافة إلى التعرف على أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري والأنشطة الخاصة بالمسئولية الاجتماعية معاً على تقويم كفاءة الأداء المالي في المصارف.

متغيرات الدراسة:

متغيرات الدراسة وتشتمل على:

أولاً: المتغيرات المستقلة وتتمثل في:

1) القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري.

2) القياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة المسئولية الاجتماعية.

ثانياً: المتغير التابع:

1) كفاءة الأداء المالي.

حيث تم قياس المتغيرات من خلال الاستبانة الذي أُعدت خِصِيصاً لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم قياس واقع كل متغير على حده وأثره على المتغير التابع؛ وقياس المتغيرين المستقلين معاً "مجتمعين" وأثرهما على المتغير التابع الشكل (1) يوضح ذلك.

نموذج الدراسة

شكل (1)

نموذج متغيرات الدراسة

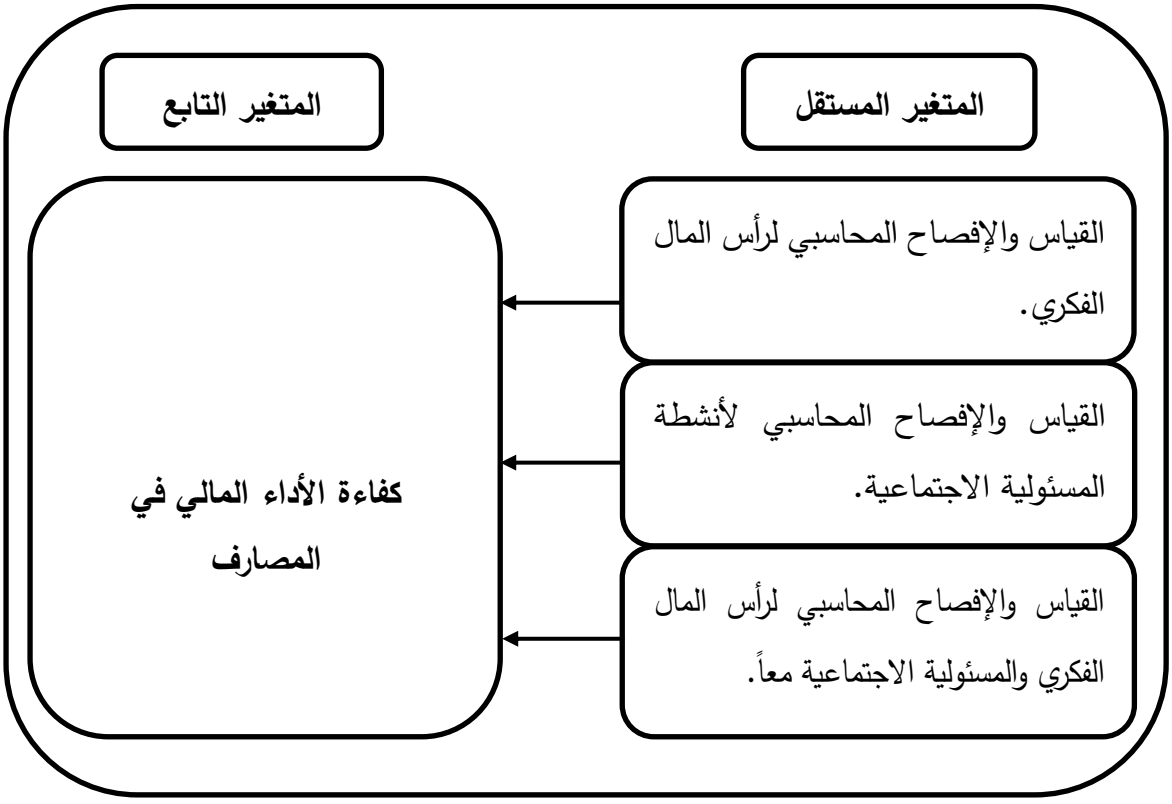

المصدر: إعداد الباحث، 2019.

هيكل الدراسة:

على ضوء العرض السابق جاءت خطة الدراسة في مقدمة وأربعة فصول تحتوي بداخلها على مباحث، ثم خاتمة اشتملت أهم النتائج والتوصيات.

تناول الفصل الأول: الإطار النظري للقياس والافصاح المحاسبي لرأس المال الفكري، حيث تناول **المبحث** الأول نشأة ومفهوم وأهمية ومكونات وخصائص ومميزات رأس المال الفكري. كما تناول **المبحث الثاني** القياس المحاسبي لرأس المال الفكري بينما تناول **المبحث الثالث** الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري.

كما تناول الفصل الثاني: الإطار النظري للقياس والافصاح المحاسبي للمسئولية الاجتماعية حيث تناول **المبحث** الأول مفهوم ومبادئ وأبعاد وأهمية وأهداف محاسبة المسئولية الاجتماعية ومجالاتها بينما اشتمل **المبحث الثاني** القياس المحاسبي للمسئولية الاجتماعية، وتناول **المبحث الثالث** الإفصاح المحاسبي للمسئولية الاجتماعية.

أما **الفصل الثالث** فقد جاء تحت عنوان الإطار النظري لتقويم كفاءة الأداء المالي حيث تناول **المبحث الأول** القياس والإفصاح المحاسبي مفاهيم ومنطلقات رئيسية. بينما تناول **المبحث الثاني** تقييم الأداء المالي، واحتوى **المبحث الثالث** على الكفاءة المصرفية.

وأخيراً الفصل الرابع الذي تناول الدراسة الميدانية، واشتمل على ثلاث مباحث، تضمن **المبحث الأول** نبذة تعريفية عن الجهاز المصرفي الفلسطيني، أما **المبحث الثاني** فقد ناقش إجراءات الدراسة الميدانية بينما تناول المبحث الثالث تحليل البيانات واختبار الفرضيات، ثم كانت الخاتمة وتناولت النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة تناولت موضوع رأس المال الفكري وعناصره، ومنها ما تناول المسئولية الاجتماعية وأنشطتها، وفيما يلي بعض الدراسات التي تناولت رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية والأداء المالي:

- **دراسة: (Eastern Gas and Fuel Associates,1975)** .[1]

تمثلت مشكلة الدراسة بأنه على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظيت به المسؤولية الاجتماعية وقياسها إلا أن التقدم المستهدف لتحديد أسلوب منهجي لقياس هذه المسؤولية والتقرير عنها لا يزال يحتاج إلى المزيد من الدراسة. حيث هدفت الدراسة: إلى إعداد تقرير اجتماعي منفصل عن التقرير السنوي للشركة عام 1973م عن المسؤولية الاجتماعية ويعتبر هذا التقرير أحد الدراسات المتميزة التي ظهرت في التطبيق الاجتماعي للشركة متضمناً أربع موضوعات تمثل مجالات المسؤولية الاجتماعية التي التزمت بها الشركة وهي: الأمن الصناعي، توظيف الأقليات، التبرعات للمؤسسات الخيرية والمعاشات.

وأهم نتيجة للدراسة: أنه ظهرت معظم المسؤوليات الاجتماعية لهذه الموضوعات في شكل إحصائيات ونسب ومعدلات وأرقام مقارنة، وهي معلومات كمية غير نقدية في حين ظهر الجزء المتبقي منها في شكل نقدي. وأرفقت الشركة بتقريرها الاجتماعي قائمة استقصاء أرسلتها إلى حملة الأسهم لمعرفة رأيهم في أسلوب إعداد التقرير الاجتماعي وما يجب أن يظهر فيه من معلومات عن المسؤولية الاجتماعية للشركة.

---

[1]- Eastern Gas and Fuel Associates Annual Report, 1972 Ascited by : Lee J. seidler and Lynn L. Accounting :Theory , Issues and Gases , Los Angelos , California , Melville , Publishing Company , 1975

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت محاسبة المسؤولية الاجتماعية في التطبيق الاجتماعي للشركات بينما دراسة الباحث تناولت القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

- **دراسة: (Magdalena,1994)** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة بعدم وجود دليل يساعد في تقييم المسؤولية الاجتماعية في جنوب أفريقيا في مختلف مجالاتها فيما يتعلق بالعاملين والبيئة، لتتحمل الشركات المسئولية الاجتماعية تجاه العاملين والبيئة. حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تحمل الشركات في جنوب أفريقيا لمسؤولياتها الاجتماعية، حيث حددت مجالات المسؤولية الاجتماعية في هذه الدراسة فيما يتعلق بالبيئة والموظفين وذلك بالتطبيق على عينة ممثلة للشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية في جنوب أفريقيا. وكانت فرضيات الدراسة لا تولي الشركات اهتمام بالعاملين، ولا تهتم الشركات بالبيئة بقدر اهتمامها بالعاملين، عدم وجود دليل ومحددات يساعد في تقييم المسؤولية الاجتماعية. وكانت نتيجة الدراسة إن الشركات عامة تركز لدى تحملها مسؤولياتها الاجتماعية على الاهتمام بالعاملين، حيث يأتي اهتمامها بالبيئة بعد اهتمامها بالعاملين على عكس الشركات العاملة في قطاع المعادن، التي أبدت اهتماماً أكبر تجاه البيئة، وتتمتع الشركات العاملة في قطاع الخدمات بوجود أنظمة إدارية مصممة خصيصاً لتحقيق الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية أكثر من تلك الأنظمة المتوفرة في قطاعي المال والصناعة.

---

[1]- Magdalena Shotter, **" The Social Responsibility of Quoted Companies in the Republic of South Africa"**, Dissertation Abstract Mcom Degree, University of Pretoria, South Africa, 1994.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت المسؤولية الاجتماعية للشـــركات باختلاف قطاعاتها وركزت على الموظفين والبيئة، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

- **دراسة: (Peppard and Rylander, 2001)** [1].

مشكلة الدراسة: أنها ركزت على التحول من التركيز على بناء الأصول البشرية إلى الأصول الفكرية. وهدفت إلى دراسة حالة لمنشأة برامج اتصالات في منشأة Apion لشرح كيف استطاعت هذه المنشاة تطوير إستراتيجية تساعد على زيادة القيمة لحملة الأسهم من خلال إدارة الأصول الفكرية. توصلت الدراسة إلى أنه في ظل تبني منظور الأصول الفكرية يمكن صياغة وتبني إستراتيجية تساهم في تحقيق القيمة من الموارد الفكرية، وجوهر هذه الإستراتيجية هو التحول من مجرد التركيز على بناء الأصول البشرية إلى إعادة توجيه هذه الأصول مما يمكن المنشأة من استغلال الأصول الثابتة. اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة ركزت على التحول من التركيز على بناء الأصول البشرية إلى الأصول الفكرية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1]- Peppard and Rylander, Anna," Case Study insight. Using an intellectual Capital Perspective to Design and implement a Growth Strategy: The Case of Apion ", European management journal, Val. 19, No. 5, 2001, p. 510

دراسة: (رشا،2002). [1]

تمثلت مشكلة الدارسة أن القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية له أثره على نتيجة القوائم المالية. وهدفت الدراسة إلى قياس رأس المال البشري وتحديد أثره على القوائم المالية، وبيان كيفية الإفصاح عن تكاليف وقيمة الموارد البشرية، واقتراح تطبيق المحاسبة عن الموارد البشرية في جامعة دمشق. وكانت فرضيات الدراسة، أن الموارد البشرية تعتبر أصول، وأن القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية له تأثير هام في القوائم المالية. ومن أهم نتائج الدراسة أن المحاسبة عن الموارد البشرية تكفل الاستخدام الأمثل لتلك الموارد باعتبارها أصولًا، اعتماداً على المفهوم الاقتصادي للأصل. واعتبار الموارد البشرية أصولًا تظهر في القائمة المالية. كما ثبت وأن القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية له تأثير هام في القوائم المالية.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية وأثره في القوائم المالية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] – رشا حمادة، **القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية وأثرة في القوائم المالية (دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعه دمشق)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 18، العدد الأول، 2002، ص ص 143-177.

- **دراسة: (رولا، 2007).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف محكوم بعدة محددات بحيث يتم تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها وتخضع لإشراف السلطات الحكومية وبالتالي يكون الإفصاح عن معلومات محدودة.

حيث هدفت الدارسة توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصارف، ودراسة مستوى التزام المصارف بنشر القوائم المالية الإلزامية وفقاً للمعيار المحاسبي الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة. وكانت فرضيات الدراسة: عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل المصرف لتلبية احتياجات المستفيدين منها. يساهم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير في إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي. ومن أهم نتائج الدراسة: عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصارف لتلبية احتياجات المستخدمين. لم يلتزم المصرف بإعداد القوائم المالية للمصرف وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار الدولي المحاسبي رقم (30).

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] - رولا كاسر لايقة، "**القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري)**"، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

- **دراسة: (يوسف، 2007).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل يشتمل القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات في قطاع غزة بالتزامن مع القياس والإفصاح عن الأداء الاقتصادي حتى تكون عملية القياس والإفصاح ملائمة وكافية؟ وهل القياس للتكاليف والمنافع الاجتماعية والإفصاح عنها في الشركات يجعل التقارير المالية أكثر شمولاً ويجعل المجتمع أكثر قبولاً لهذه المشروعات؟ حيث هدفت الدراسة لتحديد مفهوم المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية، دراسة أساليب قياس التكلفة والعائد الاجتماعي، التعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن المعلومات المسئولية الاجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها الشركات بقطاع غزة، توفير المعلومات عن السياسات والبرامج الاجتماعية لهذه الشركات. وكانت فرضيات الدراسة أنه لا توجد علاقة بين القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات وبين القياس والإفصاح عن الأداء الاقتصادي لها. لا توجد علاقة بين القياس للتكاليف والمنافع الاجتماعية والاقتصادية والإفصاح عنها وبين شمولية التقارير. وكانت نتيجة الدراسة: قبول صحة الفرضيات.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] - يوسف جربوع، "**مدي تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة (دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة /فلسطين)**"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد 81، 2007، ص ص239 -281.

- **دراسة: (LI,J.,Pik,R. & Haniffa, 2008).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة الكشف عن رأس المال الفكري وهيكل حوكمة الشركات في الشركات البريطانية حيث هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري وآليات الحوكمة من خلال دراسة على عينة من شركة إنجليزية في عام (2005)، وقد تناولت الدراسة خمس آليات للحوكمة هي: (هيكل مجلس الإدارة وهيكل الملكية، وحجم لجنة المراجعة ودورية اجتماعات لجنة المراجعة وازدواجية دور المدير التنفيذي الأول). وكانت فرضيات الدراسة لا يوجد علاقة ارتباط موجبة بين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري وكل من (نسبة المديرين غير التنفيذيين المستقلين، وحجم لجنة المراجعة، ودورية اجتماعات اللجنة). ولا توجد علاقة ارتباط مع مستوى تركيز ملكية الأسهم، ولا توجد علاقة ارتباط مع ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول. وكانت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبة بين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري وكل من نسبة المديرين غير التنفيذيين المستقلين وحجم لجنة المراجعة، ودورية اجتماعات اللجنة، بينما توجد علاقة ارتباط سالبة مع مستوى تركيز ملكية الأسهم في حين لا توجد علاقة ارتباط مع ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت الكشف عن رأس المال الفكري وهيكل حوكمة الشركات، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] LI,J.,Pik,R. and Haniffa, R. "Intellectual Capital Disclosure and Corporate Governance Structure in UK Firms" Accounting and Business Research 38(2):137159, 2008.

- **دراسة: (محمود، 2010).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة هل هناك اهتمام بمستوى عال برأس المال الفكري متمثلاً بأبعاده (الاستقطاب، الصناعة، التنشيط، المحافظة، والاهتمام بالزبائن)؟ وهل تجسدت ثقافة الإبداع في بيئة عمل المصارف الأردنية؟ وهل هناك تأثير لرأس المال الفكري بمتغيراته الخمسة في القدرات الإبداعية لدى الأفراد؟ حيث هدفت الدراسة إلى تقصي توافر رأس المال الفكري في المصارف ومعرفة درجة استقطابه وصناعته وتنشيطه والمحافظة عليه والاهتمام بالزبائن، وعلاقة ذلك بتنمية القدرات الإبداعية في هذه المنظمات. وكانت فرضية الدراسة أنه يؤثر رأس المال الفكري (الاستقطاب، الصناعة، التنشيط، المحافظة، والاهتمام بالزبائن) تأثيراً معنوياً في تنمية القدرة الإبداعية لدي الأفراد في المصارف الأردنية. ومن أهم نتائج الدراسة أن عمليات الاستقطاب والاهتمام بالزبائن لهم تأثير كبير جداً في القدرات الإبداعية، بينما الصناعة والتنشيط لهم تأثير منخفض في القدرات الإبداعية لدى العاملين في المصارف الأردنية.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت أثر أبعاد رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] - محمود الروسان وأخرين، "**أثر رأس المال فكري في الابداع في المصارف الأردنية (دراسة ميدانية)**"، مجلة جامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد26، العدد الثاني، 2010، ص ص108-130.

- **دراسة: (ماهر وصبحي، 2011).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة بما مدى إدراك المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية تجاه كل من (الموظفين – العملاء – المجتمع – البيئة)؟ حيث هدفت الدارسة إلى التعرف على مدى إدراك المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بكافة مجالاتها تجاه (الموظفين، عملاء، المجتمع، البيئة). وكانت فرضيات الدراسة هناك إدراك جوهري لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية. تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسئولية الاجتماعية من قبل إدارة المصارف التجارية الفلسطينية. تدرك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية أهمية القياس والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. ومن أهم نتائج الدراسة وجود إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، ولكن ليس بالمستوى المطلوب. كما ان هناك اختلاف في الأهمية النسبية لمجالات المسئولية الاجتماعية من قبل إدارة المصارف التجارية الفلسطينية، وترتيبهم كالآتي المسئولية تجاه عملاء المصرف، المسئولية تجاه العاملين، المسئولية تجاه المجتمع، المسئولية تجاه البيئة.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] - ماهر درغام وصبحي حبيب، **مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية**، بحث منشور، المجلة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، مجلد 34، العدد1، 2014، ص ص 225-350.

- **دراسة: (سمير، 2011).** [1]

تمثلت مشـكلة الدراسـة فيما إذا ما كانت الشـركات تلتزم بمسـئولياتها الاجتماعية والبيئيـة تجـاه المجتمع؟ وهـل توفر المحـاسـبـة أدوات قيـاس للتكـاليف والمنـافع الاجتماعية وجودة الإفصـاح؟ حيث هدفت الدراسـة إلى تحديد مفهوم المحاسـبة عن المسؤولية الاجتماعية وإبراز أهميتها وتأصـيل المفاهيم الأسـاسـية للأداء الاجتماعي. تأكيد أهمية الأهداف الاجتماعية للإستراتيجية الاجتماعية لتلك الشركات. تفعيل دور البنوك والمنظمات غير الحكومية الممولة وذلك بوضـع معايير تحث على الالتزام بالمسـئولية الاجتماعية. وكانت فرضـيات الدراسـة أنه توجد علاقة بين إدراك المسـتثمرين لمفهوم وأهمية الأداء الاجتماعي والالتزام بالمسـؤولية الاجتماعية. توجد علاقة بين إلمام المدراء والمحاسبين بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأساليب قياس التكلفة والعائد وبين قياس مسـاهمة الشـركات في رفاهية المجتمع. توجد علاقة بين قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية والاقتصـادية والإفصـاح عنها وبين جعل التقارير المالية أكثر شـمولاً والمجتمع أكثر تقبلاً لهذه الشـركات. توجد علاقة بين الالتزام بمعيار الإفصـاح في عرض القوائم المالية وبين نوعية المعلومات الصـادرة لمسـتخدمي القوائم المالية ومدى الوثوق بها. ومن أهم نتائج الدراسـة: ثبت صـحة الفرضيات الموضحة أعلاه.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت الالتزام بالمسئولية الاجتماعية ومدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] - سمير هارون، **الالتزام بالمسئولية الاجتماعية ومدي مساهمتها في تحقيق الرفاهية (دراسة تحليلية لجودة القياس والإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية في الشركات المساهمة في قطاع غزة"**، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعه القاهرة، 2011.

- **دراسة: (فهد، 2012)**[1]

تمثلت مشكلة الدراسة بمدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن تكاليف المسئولية الاجتماعية فيما يتعلق بـ (حماية البيئة، حماية المستهلك، المجتمع المحلى، أنظمة وقوانين حماية البيئة الكويتية). حيث هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم وطبيعة المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وأهمها، ودوافع اهتمام الشركات بها. التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسئولية الاجتماعية. التعرف على وجهة نظر المديرين الماليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية. وكانت فرضيات الدراسة لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن تكاليف المسئولية الاجتماعية فيما يتعلق بـ (حماية البيئة، حماية المستهلك، المجتمع المحلى، أنظمة وقوانين حماية البيئة الكويتية). ومن أهم نتائج الدراسة: تم رفض جميع الفرضيات الصفرية وقبول الفرضيات البديلة حيث تلتزم الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن تكاليف المسئولية الاجتماعية فيما يتعلق بـ (حماية البيئة، حماية المستهلك، المجتمع المحلى، أنظمة وقوانين حماية البيئة الكويتية)

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن محاسبة المسئولية الاجتماعية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] - فهد راعي الفحماء، "**مدي التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن محاسبة المسئولية الاجتماعية**". دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

- **دراسة: (Hassan et al, 2012)**. [1]

مشكلة الدراسة هناك تفاوت في الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية بين المصارف الإسلامية والتقليدية في باكستان. حيث هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية لتوضيح ما إذا كان هناك اختلافات في الإفصاح عن ممارسة المسئولية الاجتماعية للمصارف. وكانت فرضية الدراسة لا يوجد اختلاف في مستوى الإفصاح بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في باكستان. هناك تأثير للدين على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. وأهم نتائج الدراسة أن هناك اختلاف كبير في مستوى الإفصاح بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في باكستان. كما ان الدين الإسلامي يؤثر في الإفصاح عن محاسبة المسئولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية. وقد يرجع ذلك إلى أن أغلب ممارسات المسئولية الاجتماعية ترتبط في الغالب مع المصطلحات الإسلامية مثل العدالة الاجتماعية، المساءلة أمام الله، الزكاة، وتبنى الإسلام القيم الأخلاقية. ينبغي أن تعمل المصارف التقليدية على تحسين سمعتها بشكل أكثر إيجابية.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت المسؤولية الاجتماعية للشركات في البنوك الإسلامية في باكستان، بينما دراسة الباحث تناولت القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

(1)- Hassan," **Corporate Social Responsibility in Islamic Banks in Pakistan**", Journal of Islamic Business and Management Vol.6 No.2, V et al. 2012,PP 70-98.

- **دراسة: (بشائر، 2013).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة بمدى إمكانية استخدام مقاييس رأس المال الفكري في تقويم قرارات المنظمة في مجال الاستثمار في الأنشطة الفكرية، وما هي العلاقة بين ربحية المنظمة ومقاييس رأس المال الفكري. حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم رأس المال الفكري، واختبار العلاقة ما بين القياس المحاسبي لرأس المال الفكري وأداء المنظمة. وكانت فرضيات الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في أنشطة رأس المال الفكري وأداء هذا الاستثمار مقاساً بإنتاجيته، ولا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة الملموسة للمنظمة ومعامل القيمة المضافة الفكرية. ومن أهم نتائج الدراسة: تم رفض فرضية العدم الاولي وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في أنشطة رأس المال الفكري وأداء هذا الاستثمار مقاس بإنتاجيته، كما تم رفض فرضية العدم الثانية وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة الملموسة للمنظمة ومعامل القيمة المضافة الفكرية.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت القياس المحاسبي لرأس المال الفكري وعلاقته بأداء المنظمة، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] – بشائر الخفاجي، "**القياس المحاسبي لرأس المال الفكري وعلاقته بأداء المنظمة– دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 17 العدد4 (2015)، 2013، ص ص 246–269.

- **دراسة: (دادة، 2013).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة تحديد مدى إعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي. كما هدفت الدراسة معرفة مدى تأهيل البنوك الجزائرية للعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتوضيح أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للبنوك والمستثمرين، وكانت فرضيات الدراسة قيام البنوك الجزائرية بإعداد وعرض القوائم المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي والنظام. عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل البنوك الجزائرية لتلبية احتياجات المستفيدين منها. يساهم النظام المحاسبي المالي في إعطاء صورة واضحة للمركز المالي للبنك من خلال القوائم المالية وذلك بالإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لمستخدمي هذه القوائم. يتم الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الجزائرية عن كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالأدوات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي. تقوم البنوك الجزائرية بالإفصاح عن كافة المعلومات الخاصة بمخاطر الأدوات المالية. ومن أهم نتائج الدراسة عدم كفاية المعلومات التي قام البنك بالإفصاح عنها في القوائم أو التقارير المالية. لم يلتزم البنك في إعداد القوائم المالية بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح المحاسبي. غياب الملاحق والإيضاحات المتممة للقوائم المالية. لم يقم البنك بالإفصاح عن توزيع المخاطر المصرفية للأصول والالتزامات.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] – دادة دليلة، "**الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010**"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة ،2013.

- **دراسة: (شادو، 2014).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة هل المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية كافية لاحتياجات المستفيدين لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة؟ وهل التشريعات والقوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح تتمشي مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية. حيث هدفت الدراسة إلى معرفة القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها حسب المعايير المحاسبية الدولية، والوقوف على مدى توفر الإفصاح في القوائم المالية من وجهة نظر المستفيدين منها، وبيان توافق القوائم المالية للشركات الاقتصادية مع التشريعات والقوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح. وكانت فرضيات الدراسة، لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي المطلوب توفيره بشكل عام في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية ومستوى الإفصاح المطلوب توفيره حسب المعايير المحاسبة الدولية. لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المطلوب توفيره في القوانين والتشريعات الجزائرية ومستوى الإفصاح المطلوب توفره حسب المعايير المحاسبية الدولية. وكانت نتيجة الدراسة أنها توصلت إلى نتائج تؤكد صحة الفرضيتين الموضحتين أعلاه.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت علاقة القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] - شادو عبد اللطيف "**القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS /IFRS. دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة**"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2014.

- **دراسة: (هناء واخرين,2014).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤل عن مدى إدراك ادارات البنوك الإسلامية في الأردن لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وواقع تطبيقات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية في الأردن، ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تحظى بالأولوية من قبل البنوك الإسلامية في الأردن. كما هدفت الدراسة قياس إدراك ادارات البنوك الإسلامية في الأردن لمفهوم المسؤولية الاجتماعية. بيان واقع تطبيقات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية في الأردن. التعرف على مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تستأثر باهتمام البنوك الإسلامية في الأردن من حيث درجة التطبيق. وكانت فرضيات الدراسة إنه لا تدرك إدارات البنوك الإسلامية في الأردن مفهوم المسؤولية الاجتماعية. لا تطبق البنوك الإسلامية في الأردن محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المجالات ذات العلاقة بـ (خدمة المجتمع، وحماية البيئة، والعاملين لديها، وعملاءها). ومن أهم نتائج الدراسة أن إدارات البنوك الإسلامية في الأردن تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية، هناك إدراك لدى افراد العينة بأن البنوك الإسلامية في الأردن تطبق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجال خدمة المجتمع بدرجة متوسطة. وضعف تطبيق البنوك الإسلامية في الأردن لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجال حماية البيئة. عدم وجود تشريعات تلزم المساهمة في حماية البيئة.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] - هناء الحنيطي واخرين، "**مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن**"، بحث في المحاسبة غير منشور، 2014.

- **دراسة: (على الذهبي واخرين، 2014).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم تثبيت البيانات الخاصة بالتأثيرات البيئية –في السجلات المحاسبية– الناشئة عن ممارسة الوحدات الاقتصادية لأنشطتها المختلفة، رغم أن المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تؤديها تلك الوحدات تعتبر مهمة للمعنين. حيث هدفت الدراسة إلى وضع إطار عام لمجالات الأداء البيئي بهدف الوصول إلى نموذج قابل للتطبيق العملي لقياس التأثيرات البيئية وفقاً للأساليب والطرق المحاسبية ومن ثم الإفصاح عنها في البيانات المالية للوحدة الاقتصادية. وكانت فرضيات الدراسة وجود الإمكانية لإستخدام الوحدات النقدية فضلاً عن التقدير الكمي لقياس التأثيرات البيئية الناشئة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها المختلفة. إن تضمين البيانات المالية للوحدات الاقتصادية الصناعية بنتائج الأداء البيئي يساعد مستخدمي البيانات في صنع القرار. ومن أهم نتائج الدراسة ان الأنشطة البيئية التي تمارسها الوحدات الاقتصادية بغية حماية واستدامة البيئة تندرج ضمن الأحداث والظروف والعمليات التي تخضع لعملية القياس المحاسبي نظراً لتوفر الإمكانية لتحديدها وتميزها كأحداث مقبولة للمعالجة المحاسبية. تم تطبيق النموذج المقترح لقياس أنشطة الشركة البيئية والإفصاح عنها بالاعتماد على أساليب وطرق القياس والإفصاح المحاسبية بغية المساهمة في إيصال المعلومات المفيدة المتعلقة بالأداء البيئي إلى متخذي القرارات.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي

---

[1] - على الذهبي واخرين، "**القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها: بحث تطبيقي في إحدى الشركات الصناعية العراقية**"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد 2، الإصدار 8، 2014، ص ص 61-97.

2

لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

- **دراسة: عارف محمود عيسى: 2014.** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في انخفاض جودة التقارير المالية لمنشآت الأعمال، نظراً لعدم توفير معلومات مرتبطة بالمسئولية الاجتماعية يدعم جودة التقارير المالية ويعظم المنشأة. حيث هدفت الدراسة الى بناء إطار مقترح يساهم في زيادة فعالية الإفصاح عن المسئولية بما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة، وذلك من خلال تحديد مقومات لدعم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، وتحديد سبل دعم تلك المقومات ووضع منهجية للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، وتحديد ضمانات جودة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وسبل تدعيمها. وكانت فرضيات الدراسة أن يؤثر التزام المنشأة بالمسئولية الاجتماعية تأثيراً إيجابياً على الأداء المالي وعلى جودة المعلومات المحاسبية. يؤثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية تأثيراً إيجابياً على قيمة المنشأة. تساهم مقومات الإطار المقترح في تدعيم التزام المنشآت بالمسئولية الاجتماعية. يساهم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وفقاً للإطار المقترح في تحسين جودة التقارير وتعظيم قيمة المنشأة. ومن أهم نتائج الدراسة: تحقق صحة الفرضين الأول والثاني، ولم يثبت صحة باقي الفروض الخاصة بالإطار المقترح.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت إطار مقترح لزيادة فاعلية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة، وتناولت الدراسة الحالية القياس والإفصاح المحاسبي لرأس

---

[1] - عارف محمود عيسى، "**إطار مقترح لزيادة فاعلية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة: بالتطبيق على البيئة المصرية**"، دراسة دكتوراه غير منشورة، جامعه القاهرة، 2014.

المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

- **دراسة: (بلال وأخرين،2014).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية مشاركة الشركات في مختلف أنشطة المسئولية الاجتماعية التي تؤثر في الأداء المالي لتلك الشركات، وبيان أثر الإفصاح عن محاسبة المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. حيث هدفت الدارسة إلى التعرف على واقع محاسبة المسئولية الاجتماعية وقياس أثر الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وكانت فرضيات الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسئولية الاجتماعية على (العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين) للشركات الصناعية الأردنية. ومن أهم نتائج الدراسة ان الاستثمار في الأنشطة الخاصة بالإرتقاء بالمنتجات (نظرية أصحاب المصالح) تؤثر إيجابياً في العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين في حين لا يوجد أثر للأنشطة الأخرى على العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية

---

[1] - بلال عمر وأخرين، "**أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**". مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 41، العدد2، 2014، ص ص 240-258.

الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

- **دراسة: (سعيدي،2014).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة بالرد على التساؤلات ما مدى التزام المؤسسات الصناعية بقياس تأثيراتها البيئية والإفصاح عنها محاسبياً؟ وما هي المعوقات التي تحول دون قيام المؤسسات بالقياس والإفصاح المحاسبي عن أدائها البيئي؟ وهل هناك منافع للتقرير المحاسبي عن المعلومات البيئية. حيث هدفت الدراسة توضيح طبيعة التكاليف البيئية وطرق قياسها ومتطلبات الإفصاح عنها، وتحليل أسباب محدودية القياس المحاسبي لأداء المؤسسات الصناعية البيئية وإفصاحها عنه، وأهم المعوقات التي تقف دون قيامها بذلك. الوقوف على المنافع النظرية والتطبيقية للتقرير المحاسبي عن تأثيرات البيئة. وكانت فرضيات الدراسة أن هناك محدودية في القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها من قبل المؤسسات الناشطة في صناعات حساسة بيئياً. هناك معوقات تحول دون قيام المؤسسات بالقياس والإفصاح المحاسبي عن أدائها البيئي والتي يكون لها تأثير على جودة قوائمها المالية. تلعب عملية التقرير المحاسبي عن التكاليف البيئية دورا مهما في توفير المعلومات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية. ومن أهم نتائج الدراسة هناك محدودية في قيام المؤسسات الصناعية بالقياس المحاسبي لتأثيراتها البيئية والإفصاح عنها في قوائمها المالية. يوجد معوقات التي تحد من قيام المؤسسة محل الدراسة من الإفصاح محاسبياً عن أدائها البيئي، وأبرز تلك المعوقات قلة البرامج التعليمية

---

[1] -- سعيدي حنان، "**القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية. دراسة حالة مؤسسة الاسمنت حامة بوزيان –SCHB**"، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشور، جامعة قسطينة، الجزائر، 2014.

للتعرف بمتطلبات الإفصاح عن الأداء البيئي. يلعب التقرير المحاسبي عن التكاليف البيئية دوراً مهماً في توفير معلومات مفيدة للمستخدمين.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

- دراسة:(Ghasempour & Yusof ، 2014).[1]

تمثلت مشكلة الدراسة التعرف على مدى تأثير جودة الإفصاح عن رأس المال الفكري والموارد البشرية على قيمة الشركات. حيث هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري والموارد البشرية على تقييمات المستثمرين للشركة. وكان فرض الدراسة وجود أثر إيجابي بين الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري والموارد البشرية على قيمة الشركة. ومن أهم نتائج الدراسة توصلت الدارسة إلى الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري والموارد البشرية له تأثير إيجابي على قيمة الشركة وهذه النتائج تشير إلى أهمية الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري والموارد البشرية لمستخدمي التقارير القوائم المالية

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت جودة الإفصاح عن رأس المال الفكري والموارد البشرية في تقييم الشركة، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية

[1] - Ghasempour &Yusof, (2014), Quality of intellectual Capital and Human Resources Disclosure on the Firm Valuation, Open Journal of Accounting.

وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

- **دراسة: (وائل،2014).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤل عن وجود علاقة جوهرية بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. كما هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين خصائص لجان المراجعة من حيث (حجم لجنة المراجعة، عدد اجتماعات لجنة المراجعة، استقلال لجنة المراجعة، خبرة لجنة المراجعة) على الإفصاح عن رأس المال الفكري. وكانت فرضيات الدراسة لا توجد علاقة بين خصائص لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة، عدد اجتماعات اللجنة، استقلال لجنة المراجعة، خبرة لجنة المراجعة) ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. ومن أهم نتائج الدراسة وجود علاقة بين (حجم لجنة المراجعة، عدد اجتماعات اللجنة، استقلال لجنة المراجعة، خبرة لجنة المراجعة) على الإفصاح عن رأس المال الفكري.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

- **دراسة: (مجدي،2015).** [2]

---

[1] - وائل ابراهيم، **أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري (دراسة تطبيقية في بيئة الاعمال المصرية)**، بحث ماجستير في المحاسبة، جامعه كفر الشيخ، كلية التجارة قسم المحاسبة، 2014.

[2] – مجدي مليجي، "**محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثرة على الأداء المالي دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة**"، بحث غير منشور، جامعة بنها، كلية التجارة، قسم المحاسبة، 2015.

تمثلت مشكله الدراسة في بيان أثر (خصائص الشركة؛ وأثر أليات الحوكمة؛ الانعكاسات المحاسبية للإفصاح) على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وعلى الأداء المالي للشركات المصرية المسجلة. حيث هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر المحددات المرتبطة بخصائص الشركة وبحوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري؛ وتحليل انعكاسات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على الأداء المالي للشركات المصرية المسجلة. وكانت فروض الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين (حجم الشركة ومستوى، ربحية الشركة، درجة الرفع المالي، تركيز الملكية، نوع الصناعة، عمر الشركة)، ومستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري. ومن أهم نتائج الدراسة الي انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري في الشركات المصرية المسجلة خلال فترة الدارسة، وجود علاقة موجبة مع دلالة معنوية مع كل من حجم الشركة ونوع الصناعة وعمر الشركة وحجم مكتب المراجعة وحجم مجلس الإدارة. كما وجدت الدراسة علاقة موجبة بدون علاقة معنوية مع ربحية الشركة وتركيز الملكية. ووجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري والأداء المالي للشركات المصرية المسجلة.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثرة على الأداء المالي، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

- **دراسة: (عادل، 2015).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة بالرد على التساؤلات التالية: هل يوجد تأثير لرأس المال الفكري؛ وهل يوجد تأثير لكفاءة رأس المال العامل؟ وهل يوجد تأثير لكفاءة رأس المال البشري؛ وهل يوجد تأثير لكفاءة رأس المال الهيكلي؟ على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية من خلال نموذج معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAICtm). وكانت فروض الدراسة يوجد علاقة إحصائية بين رأس المال الفكري والأداء المالي، يوجد علاقة إحصائية بين رأس المال العامل والأداء المالي، يوجد علاقة إحصائية بين رأس البشري الفكري والأداء المالي، يوجد علاقة إحصائية بين رأس المال الهيكلي والأداء المالي. ومن أهم نتائج الدراسة بأن رأس المال الفكري يؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية من خلال العلاقة الإيجابية ذات الدلالة الإحصائية بين رأس المال الفكري والأداء المالي معبراً عنه بالعائد على إجمالي الأصول، وأن اثنين فقط من مكونات رأس المال الفكري هما كفاءة رأس المال العامل وكفاءة رأس المال البشري لديهما علاقات إيجابية ذات دلالة إحصائية مع الأداء المالي للمصارف، بعكس كفاءة رأس المال الهيكلي حيث لا توجد علاقة دالة.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت أثر مكونات رأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف التجارية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] – عادل عطية عبد الستار العبيدي، "**أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية**"، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، جامعة عمر المختار ليبيا، المجلد الثاني، العدد الرابع، 2015، ص ص 9-33.

- **دراسة (يحي، 2015).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة بما هو أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟ حيث هدفت الدراسة إلى اكتساب معارف جديدة فيما يخص المسئولية الاجتماعية، وبلورة الأفكار المتعلقة بمفهوم الأداء والأداء المالي ومحاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة، كذلك التعرف على مفهوم المسئولية الاجتماعية وأبعادها وأهميتها والمحاسبة المرتبطة بها وكيفية وطرق الإفصاح عنها وكانت فرضيات الدراسة إن المسؤولية الاجتماعية هي جميع المبادرات والالتزامات الأخلاقية التي تحددها استراتيجية المؤسسة. المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية جاءت نتيجة ظهور المسئولية الاجتماعية. الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية هو التواصل مع المجتمع من خلال إظهار كل التأثيرات البيئية ضمن قوائمها المالية. ومن أهم نتائج الدراسة لم يتم التوافق على تعريف موحد للمسئولية الاجتماعية رغم وجود دراسات لا بأس بها. إلا أنها تتفق في أن المسئولية الاجتماعية التزام من المؤسسات الاقتصادية بالسلوك الأخلاقي وتحمل مسئوليتها تجاه محيطها الداخلي والخارجي وتحسين نوعية حياة القوى العاملة وأُسرها فضلاً عن المجتمع المحيط.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] – يحي اللاوي، "**أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة بلاستي أنابيب الوادي)**"، دراسة ماجستير تدقيق محاسبي غير منشورة، جامعه الشهيد حمة لخضر، الجزائر، 2015.

- **دراسة: (محمد واخرون،2016).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة هل القياس والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لشركات الاتصالات يؤثر على فاعلية التقارير المالية؟ وهل القياس والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لشركات الاتصالات يؤثر على جودة التقارير المالية؟ حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية القياس والإفصاح عن بيانات الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها شركات الاتصالات والتحقق منه. وأثرة على التقارير المالية، وتحليل كيفية الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الاجتماعية في التقارير المالية لشركة الاتصالات بالسودان ومدى قيام هذه الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه. وكانت فرضيات الدراسة أن القياس والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لشركات الاتصالات يؤثر على فاعلية التقارير المالية. وأن القياس والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لشركات الاتصالات يؤثر على جودة التقارير المالية. ومن أهم نتائج الدراسة ثبتت الدراسة الميدانية صحة الفرضيتين ووجود تأثير للقياس والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على جودة وفاعلية التقارير المالية.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت أثر القياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة المسئولية الاجتماعية على فاعلية وجودة التقارير المالية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] – محمد إبراهيم واخرين، **"أثر القياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة المسئولية الاجتماعية على فاعلية وجودة التقارير المالية:** دراسة ميدانية للشركة السودانية للاتصالات المحدودة "سوداتل"، مجلة أماراباك المجلد7، العدد21، 2016، الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، ص ص101-124.

- **دراسة (سعود وأخرين، 2016).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في بيان أثر المسئولية الاجتماعية في الشركات الصناعية بكافة أنشطتها على أداء الشركات في الأجل القصير. حيث هدفت الدراسة لتحديد الإطار المفاهيمي للمسئولية الاجتماعية من حيث المفهوم والمتغيرات. وقياس أثر الأنشطة الخاصة بتنمية العاملين على أداء الشركات في الأجل القصير. والتعرف على نوع العلاقة بين الأنشطة الخاصة بحماية البيئة والأداء المالي للشركات. وبيان مدى انعكاس تفاعل الشركات مع المجتمع على أداء الشركات مالياً. وكانت فرضيات الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمجال تنمية العاملين على الأداء المالي. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمجال حماية البيئة على الأداء المالي. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمجال المساهمات العامة على الأداء المالي. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمجال جودة المنتج على الأداء المالي. ومن أهم نتائج الدراسة رفض الفرضيات الصفرية، وثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمجالات المسئولية الاجتماعية (مجال تنمية العاملين، لمجال حماية البيئة، لمجال المساهمات العامة، مجال جودة المنتج) على الأداء المالي.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت أثر أنشطة المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] – سعود العامري وأخرين، "**أثر المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية (دراسة تطبيقية)**"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف الأشرف، بكتابها المرقم 1344 في 2016/11/27، 2016، ص ص 119-140.

- **دراسة: (منى ومنى، 2016).** [1]

تمثلت مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما مدى وجوب التزام المصارف الإسلامية بالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، انطلاقاً من الأسس النظرية لإنشائها؟ هل اهتمت المعايير المحاسبية الإسلامية بالإفصاح المحاسبي عن البعد الاجتماعي؟ هل تهتم المصارف الإسلامية بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية؟ حيث هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم المسئولية الاجتماعية، وموقف معايير المحاسبة الإسلامية من هذا المجال، ومدى اهتمام المصارف الإسلامية بالمسئولية الاجتماعية، ومدى تقيدها بالإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية في القوائم المالية، وذلك بالاطلاع على تجربة المصارف الإسلامية العاملة في سورية، وتجربة عدد من المصارف العربية التي تلتزم بأداء المسئولية الاجتماعية. وكانت فرضيات الدراسة انه انطلقت الأسس النظرية للمصارف الإسلامية من أهمية الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية. اهتمت المعايير المحاسبية الإسلامية بالإفصاح المحاسبي عن البعد الاجتماعي في القوائم المالية. تهتم المصارف الإسلامية بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية. ومن أهم نتائج الدراسة إن التزام المصارف الإسلامية بالمسئولية الاجتماعية نابع من التعاليم الإسلامية السامية. لم تفصح المصارف الإسلامية العاملة في سورية عن المسئولية الاجتماعية، واقتصر الإفصاح على بيان أن مسئولية إخراج الزكاة على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] - منى لطفي بيطار ومنى خالد فرحات، 2016، **"الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية"**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2016، متاح https://iefpedia.com/arab/?p=34985، متاح 2019/1/23.

- **دراسة: (مهند واخرين، 2016).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة بعدم اهتمام الشركات السودانية بالقياس والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، وعدم معرفتها بتأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية. حيث هدفت الدارسة إلى تحليل مفهوم المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية وكيفية القياس المحاسبي للأنشطة الاجتماعية وتسليط الضوء على التطورات الحديثة في مجال الفكر المحاسبي وتقييم الدور الذي تقوم به المحاسبة الاجتماعية في مساعدة المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية والتعرف على اسهامات الباحثين في كيفية قياس الأداء الاجتماعي للشركات الصناعية السودانية. وكانت فرضيات الدراسة هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية وقياس الأنشطة الاجتماعية في الشركات الصناعية السودانية، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في القوائم المالية وتقييم الأداء الاجتماعي في الشركات الصناعية السودانية. وكانت نتيجة الدراسة صحة الفرضيات، ووجود علاقة ذات دلالة بين المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية وبين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في القوائم المالية.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت دور المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية في القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] – مهند حبيب واخرين، "**دور المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية في القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية (دراسة ميدانية على شركتي أسمنت عطبرة وأسمنت السلام)**"، بحث منشور، مجلة جامعة شندي، 2016، ص ص 1–25.

- **دراسة (أحمد،2017).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة بالآتي: ما هي أهم مجالات المسئولية الاجتماعية للبنوك؟ وما هي درجة الاهتمام لدى تلك البنوك نحو تطبيق المسئولية الاجتماعية؟ وما هي أهميتها النسبية؟ وهل أن قيام البنوك بممارسة درجة من المسئولية الاجتماعية يؤثر على عملية التنمية المستدامة؟ حيث هدفت الدراسة إلى تقديم معالم نظرية للبنك قيد الدراسة عن مفهوم المسئولية الاجتماعية والوقوف على مدى اهتمام العاملين في هذه البنوك بمجالات وتحليل عناصر المسئولية الاجتماعية واقتراح تطوير نموذج قياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للبنوك من خلال مؤشرات مكملة. وكانت فرضيات الدراسة هي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية لمجالات المسئولية الاجتماعية التي يمارسها البنك، تؤثر ممارسة البنك لدرجة من المسئولية الاجتماعية على التنمية المستدامة. كما يوجد اختلافات جوهرية بين العاملين بالبنوك في ادراكهم بالمسئولية الاجتماعية تبعاً لخصائصهم الشخصية. وكانت نتيجة الدراسة تبين صحة الفرضيات الثلاثة، كما تبين أن صغار العاملين والعاملين الجدد لديهم ضعف في الثقافة الخاصة بالمسئولية الاجتماعية.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت تطور نموذج لقياس المسئولية الاجتماعية للبنوك لأغراض التنمية المستدامة، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] - أحمد المشطاوي، "**تطور نموذج لقياس المسئولية الاجتماعية للبنوك لأغراض التنمية المستدامة – دراسة ميدانية على البنك التجاري الدولي CIB**"، مجلة جامعه الإسكندرية مايو 2017، مؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، 2017، ص ص 1161-1208.

- **دراسة: (محمد واخرون،2017).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة بالإجابة على: هل يوجد تأثير لكل من (الملكية الإدارية، ملكية الافراد، ملكية المؤسسات، لتشتت الملكية) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية؟ حيث هدفت الدراسة الي دراسة وتحليل أثر (هيكل الملكية الإدارية وتركز ملكية الافراد وهيكل ملكية المؤسسات وتشتت الملكية) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر. وكانت فرضيات الدراسة أنه لا يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من (الملكية الإدارية وتركيز ملكية الافراد وتركيز ملكية المؤسسات وتشتت الملكية) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. ومن أهم نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من الملكية الإدارية وتركيز ملكية الافراد على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من ملكية المؤسسات وتشتت الملكية على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت أثر هيكل الملكية (الملكية الإدارية، ملكية الافراد، ملكية المؤسسات، لتشتت الملكية) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] - محمد إبراهيم واخرون، "**أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية**"، مجلة جامعه الإسكندرية مايو 2017، مؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، 2017، ص ص557- 630.

- **دراسة: (عباس، 2017).** [1]

تمثلت مشكله الدراسة فيما إذا كان رأس المال المادي الملموس تحكمه أسس ونظريات وتستنبطه سجلات وإجراءات مالية ومحاسبية ويعتمد تقيمه سنوياً معايير محددة، فكيف هو الأمر بالنسبة لرأس المال الفكري؟ حيث هدفت الدراسة إلى قياس رأس المال الفكري من خلال استخدام عدد من الأدوات المالية التي تتلاءم مع ما هو متوفر من بيانات ومعلومات تعلن عنها المصارف من خلال قوائمها المالية، وقياس أثر رأس المال الفكري في أداء تلك المصارف. وكانت فرضيات الدراسة أن هناك اهتمام كبير برأس المال الفكري في المصارف عينة البحث من ناحية ظهورها ضمن الموجودات في القوائم المالية. وهناك أثر لرأس المال الفكري في أداء المصارف. وأهم نتائج الدراسة رفض الفرضية الاولي حيث لا يوجد اجماع عام حول مقياس محدد ومتاح لرأس المال الفكري بوصفه موجوداً. وقبول الفرضية الثانية بوجود أثر لرأس المال الفكري في أداء المصارف.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت دور رأس المال الفكري في الأداء المالي للمصارف، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

---

[1] – عباس فنغش، "**دور رأس المال الفكري في الأداء المالي للمصارف**"، دراسة ماجستير في إدارة الاعمال غير منشورة، جامعه القادسية, 2017.

- **دراسة: (مريع واخرون،2017).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة بدراسة الإفصاح المحاسبي عن المسئولية في البنوك السعودية. حيث هدفت الدراسة التعرف على الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية في البنوك السعودية. وكان فرض الدراسة ما مدى إفصاح البنوك السعودية عن مسئوليتها الاجتماعية وذلك وفقاً لمؤشر المسئولية الاجتماعية الذي يتم اعداده؟ وأهم نتيجة توصلت لها الدراسة أن المتوسط العام لمؤشر الإفصاح المحاسبي عن عناصر المسئولية الاجتماعية بلغ حوالي 40%، وأن نسبة إفصاح البنوك تفاوتت من بنك لأخر كما تفاوتت نسبة الإفصاح البنك نفسه من سنه لأخري.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك السعودية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

- **دراسة: (داليا،2017).** [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم تماثل المعلومات في سوق المال، وقصور متطلبات الشفافية والإفصاح للمعلومات المالية المرفقة في القوائم المالية. حيث هدفت الدراسة

---

[1] - مريع هباش واخرون، "**الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك السعودية**"، مجلة جامعه الإسكندرية مايو 2017، مؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، خلال الفترة 2017/5/6-2017/5/7، 2017، ص ص147- 198.

[2] - داليا عبد القادر، "**أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة**"، مجلة جامعه الإسكندرية مايو 2017، مؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، خلال الفترة 2017/5/6-2017/5/7، ص ص687-740.

إلى دراسة واختبار أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية في بيئة الاعمال المصرية. وذلك في ضوء التشريعات والقوانين واللوائح المصرية ذات الصلة والتي تلزم الشركات المقيدة بالبورصة بضرورة الإفصاح عن بعض المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية. وكان فرض الدراسة لا تؤثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية إيجاباً على جودة التقارير المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة. ومن أهم نتائج الدراسة رفض فرض العدم الأول وقبول الفرض البديل، حيث تؤثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية ايجاباً على جودة التقارير المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة. كما ان المعلومات المرافقة الأخرى تعتبر جزءاً متمماً للتقارير المالية.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

- **دراسة: (أحمد، 2017).** [1]

تمثلت مشكلة الدراسة بعدم وجود مفهوم محدد للمسئولية الاجتماعية للشركات. حيث هدفت الدراسة إلى تجميع تعريفات المسئولية الاجتماعية منذ نشأتها ومراحل تطور التعريفات ضمن منهجية تحليل المحتوي من حيث البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي وأصحاب المصالح والبعد التطوعي وتبويب التعريفات حسب الأبعاد

[1] - أحمد السخاوي، **تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات– مراجعة للأدبيات**، مجلة جامعه الإسكندرية مايو 2017، مؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، خلال الفترة 2017/5/6– 2017/5/7، 2017، ص ص 923– 950.

المحددة. وكانت نتيجة الدراسة أظهرت تحليل محتوي التعريفات أن أكثر الأبعاد التي ركزت عليها التعريفات هو بعد أصحاب المصالح يليه البعد الاجتماعي ثم البعد الاقتصادي وأخيراً البعد البيئي.

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت تتبع تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات– مراجعة للأدبيات، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما منفردين ومجتمعين على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح للباحث من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة أن مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالقياس مع مستوى الإفصاح المطلوب الموجود في المعايير المحاسبية الدولية هو مناسب بشكل عام، وهناك بعض المعوقات التي تقف أمام القياس والإفصاح بشكل عام، كما أظهرت تلك الدراسات ضعف درجة الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية، والإفصاح المحدود عن المخاطر المتوقعة في القوائم المالية، كذلك عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم.

كما تبين أنه وعلى الرغم من أن القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري يعتبر أحد المداخل الأساسية لتدعيم الوحدة الاقتصادية على المستوى الداخلي بالاهتمام بالعنصر البشري، والمستوى الخارجي وهي القدرة على استدامه المنافسة والارتقاء بمستوى الجودة والمحافظة عليها في ظل المنافسة الشديدة، إلا أن نتائج الدراسات جاءت متباينة في هذا المجال، نظراً لوجود العديد من وجهات النظر الفلسفية وعدم وجود مرجعية مهنية أو رسمية تحدد معايير القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري. كذلك نجد ان اغلبية الدراسات تحاول اقتراح إطار للإفصاح عن راس المال الفكري، ولا تبحث عن العوامل التي تؤثر في الإفصاح

عن معلومات راس المال الفكري. نجد أن معظم الدراسات التي تناولت الإفصاح عن راس المال الفكري تؤكد على أهمية الإفصاح عنه وما يحمله الإفصاح من منافع للوحدة الاقتصادية.

كذلك لاحظ الباحث أن موضوع المسئولية الاجتماعية حاز على جدل كبير في تحديد مفهوم واضح ومعايير محددة لقياسه وكيفية الإفصاح عنه، على الرغم أن الدراسات تبين أن هناك أهمية كبيره وتأثير واضح للإفصاح على أداء الوحدة الاقتصادية، رغم ذلك ما زال الجدل مستمراً وما زالت القضية محل نقاش ولم تُحسم بعد.

ان عرض وتحليل الدراسات السابقة ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحديد متغيرات المشكلة البحثية محل الدراسة كخطوة أُولي، ثم يلي بعد ذلك تحديد العلاقة بين المتغيرات، وبيان أثر العلاقة بين متغيرات الدراسة والتي تُمثل جوهر المشكلة البحثية. كذلك ان الهدف الأخر من تحليل الدراسات السابقة، تحديد الفجوة البحثية التي تم استخلاصها. وعلى ما سبق يري الباحث أن الفجوة البحثية تتمثل فيما يلي:

إن معظم الدراسات السابقة تناولت الأصول غير الملموسة (رأس المال الفكري – المسئولية الاجتماعية) كل على حدى، حيث تناول القياس تارة والإفصاح تارة اخري. وبيان أثرها على (تعزيز الإفصاح والشفافية وجودة التقارير، الأداء المالي والمركز التنافسي)؛ ودراسات ذهبت لأبعد من ذلك وتناولت أثر المراجعة والإفصاح الاختياري على مستوى الإفصاح للأصول غير المادية؛ وبعضها تناول علاقة الإفصاح عن الأصول غير الملموسة وآليات الحوكمة؛ والعديد من الدراسات قدمت مقترحات لنماذج للقياس ومقترحات لأساليب وطرق للإفصاح؛ ومنها ما تناول الهيكلية الملكية وأثر القياس، وأُخري تناولت الإفصاح للأصول غير المادية؛ وركزت بعض أخر من الدراسات السابقة على العوامل المؤثرة على مستوى وأثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على جودة التقارير تارة وعلى كفاءه الأداء تارة اخري.

وبناء على ما تقدم فان معظم الدراسات تناولت رأس المال الفكري تارة والمسئولية الاجتماعية تارة اخري، ولم تتناول أي من الدراسات التي تمكن الباحث الحصول عليها المتغيرين مُجتمعَين وبيان أثرهما معاً على كفاءة الأداء المالي. ومن هنا نشأت الفجوة البحثية في البحث عن القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء في المصارف المحلية الفلسطينية.

الفصل الأول

الإطار النظري للقياس والافصاح المحاسبي لرأس المال الفكري

يتناول الباحث في هذا الفصـــل الإطار النظري للقياس والافصـــاح المحاسبي لرأس المال الفكري، من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: نشأة ومفهوم وأهمية ومكونات وخصائص ومميزات رأس المال الفكري.

المبحث الثاني: القياس المحاسبي لرأس المال الفكري.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري.

المبحث الأول

نشأة ومفهوم وأهمية ومكونات وخصائص ومميزات رأس المال الفكري.

يتناول الباحث هذا المبحث من خلال الفقرات التالية: –

أولاً: نشأة رأس المال الفكري:

بعد الثورة الصناعية التي سيطرت على عالم الصناعة في منتصف القرن الماضي، وما تلاها من ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث ألقت هذه الثورات بظلالها على عالم المال والتجارة، وأثرت تأثيراً مباشراً على كافة المجالات العلمية والعملية، وأصبح لزاماً على جميع التخصصات المهنية والعلمية أخذ هذه التطورات الهائلة والإستفادة منها، ومن القضايا التي أخذتها إدارات المؤسسات التجارية والصناعية والباحثين والمؤسسات المهنية بعين الاعتبار إهتمامها بالعنصر البشرى داخلها، وتم التعاطي والاهتمام بالعنصر البشري من حيث كيفية إدارة تلك العناصر البشرية من جانب، والجانب الاخر طرح مسميات تتضمن رؤى متعددة حول العنصر البشرى.

في ثمانيات القرن العشرين كان لظهور النظرية المعتمدة على الموارد من خلال طرحها الجوهري حول أهمية الموارد غير الملموسة كالموارد البشرية التي تمثل الأساس للعديد من الموارد التي تملكها المنظمة، والتي يجب أن تكون نادرة وصعبة التقليد وذات قيمة وغير قابلة للاستبدال، وهذا ما أكده أيضا مفهوم الكفاءات المحورية الذي يشير إلى تلك التركيبة من المهارات الفارقة والأصول الملموسة وغير الملموسة ذات الطابع الخاص والتي تشكل أساساً لتميز المنظمة. [1]

---

[1] – فاطمة على الربايعة، "**مستويات رأس المال الفكري في منظمات الاعمال: نموذج مقترح للقياس والتطبيق**"، مجلة النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، جامعة القاهرة، مصر، يناير 2012، ص36.

وفي التسعينيات أوضح عالم المستقبليات (Alven Toffler)، وتحديداً عام 1991 أن المعرفة تعتبر من ضمن الوسائل التي تستطيع المنظمة من خلالها خلق القيمة، ولذلك تعتبر العديد من المنظمات المعرفة حالياً مصدر رأس مال استراتيجي يجب أن يُدار بكفاءة وفعالية من أجل تحقيق ميزة تنافسية لها، إلا أن القيمة لا تكمن فقط بامتلاك المعرفة بحد ذاتها إنما عند تطبيقها. [1]

إلا أنه لم يتم تناول موضوع رأس المال الفكري بشيء من التفصيل والدراسة إلا بعد صدور سلسلة من المقالات في مجلة Fortune للكاتب "Thomas Stewart " حيث ركز في مقالاته وكتابه الأخير " رأس المال الفكري الثروة الجديدة للعمليات للمنظمات" على كيف تستطيع المنظمات توليد القيمة من خلال قوة العقل، ويؤكد أن المكون الفكري للعمليات نما وما زال ينمو، بينما المكون المادي بدأ بالاضمحلال في الاقتصاديات الجديدة وعالم الاعمال.[2]

بداية التسعينات توالت العديد من الكتابات المركزة على رأس المال الفكري في المنظمة، باعتباره يساهم في تحقيق ميزتها التنافسية، حيث بدأت تلك المؤسسات في التفكير في كيفية تسيير تلك الأفكار، والابتكارات، وتنميتها، وقد أخذ تحليل رأس المال الفكري وتحديد اتجاهاته مسارين مترابطين، هما مسار المعرفة والقوي الذهنية الذي يركز على خلق وتوسيع المجال المعرفي للمؤسسة، ومسار الاعتماد على الموارد من خلال الاهتمام بكيفية خلق الأرباح من المزيج المميز للموارد المادية والفكرية بالمنظمة. [3]

---

[1] – المرجع السابق، ص37.

[2] – سليمان حسين البشتاوي، إسماعيل أحمد بني طه، **أثر رأس المال الفكري في تحسين ربحية شركات الصناعات الدوائية الأردنية**"، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 10، العدد2، الجامعة الأردنية، 2014، ص223.

[3] – سملالي يحضية،"**أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية – مدخل الجودة والمعرفة**"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص124-125.

كذلك مثّل رأس المال الفكري محوراً أساسياً لرجال الأعمال وزاد اهتمامهم به من خلال التركيز على محاولة إجراء البحوث وإظهاره كجزء من أصول الوحدات الاقتصادية والإفصاح عنه في المركز المالي، ولكنهم واجهوا صعوبة قياس رأس المال الفكري فتراجع الاهتمام به مؤقتاً ليظهر الان كأساس يتم عليه بناء إدارة المعرفة، ويعتبر أنه ليس كأصل من الأصول فقط ولكن كأصل إداري ولهذا يأتي تحت مفهوم إدارة رأس المال الفكري. [1]

ومن خلال ما سبق يلاحظ الباحث أنه ارتبط المفهوم والاهتمام برأس المال الفكري والأخذ به منذ ما عرف بثورة المعرفة، والواقع أن هناك عدة عوامل أدت إلى الاهتمام برأس المال الفكري، ومن أهمها: ظهور الأسواق العالمية وعولمة الاقتصاد، وحركة رأس المال الفكري الذي فرض على الوحدات الاقتصادية والتجارية الابداع والتكيف من خلال الاعتماد على القدرات الفكرية المتنوعة لديها، وبروز الدور الذي تقوم به المعرفة كعامل متميز من عوامل الإنتاج، والادراك المتزايد لأهمية القدرات الفكرية والعقلية والمعرفية التي يمتلكها العاملون في تمكين الوحدة الاقتصادية من تحقيق ميزاتها التنافسية المتواصلة. وتعتبر فترة الثمانيات حتى التسعينيات من القرن العشرين تميزت بمجموعة آراء ومقترحات، ركزت في معظمها على أهمية ودور الموجودات غير الملموسة في تحقيق بقاء الوحدات الاقتصادية ونموها، وكانت بداية طرح مفهوم رأس المال الفكري.

ثانيا: مفهوم رأس المال الفكري:

خلال العقد الأخير من القرن العشرين أولى العالم اهتماماً كبيراً بمفهوم رأس المال الفكري Intellectual Capital؛ ليتسع ويشمل جميع المنظمات على اختلاف

---

[1] – المرجع السابق، ص 126.

أنواعها وانتماءاتها. ويرمز له اختصار (IC)، ويمثل رأس المال الحقيقي الذي تملكه المنظمات حيث أن القيمة السوقية للمنظمة ترتكز على ما تملكه من رأس مال فكري.[1]

ومن خلال الاطلاع على تعريف رأس المال الفكري نجد هناك تباين بين تلك المفاهيم، وظهرت العديد من التعريفات ولم يتم التوصل إلى تعريف أمثل لرأس المال الفكري، حيث أن هناك العديد من المحاولات التي أدت إلى بلورة تعريف رأس المال الفكري منها:

تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) رأس المال الفكري أنه "القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول غير الملموسة لشركة معينة، وهما: رأس المال الهيكلي أو التنظيمي الذي يمثل على سبيل المثال لا الحصر (بيئة العمل، النظام، قواعد البيانات)، ورأس المال البشري (ويمثل المهارات، الخبرة، التدريب). [2]

فيما أُعتبر رأس المال الفكري بأنه بمثابة جسر بين القيمة السوقية المتمثلة بالقيمة السوقية للأسهم وبين القيمة الدفترية لأصول الوحدة الاقتصادية التي تتألف من رأس المال البشري والمعرفة التي يمتلكونها طيلة فترة بقائهم فيها، فضلاً عن أصول أُخري هي رأس المال الهيكلي. [3]

وحول رأس المال الفكري تم تحديه بأنه المقدرة العقلية الجماعية أو المعرفية المشتركة للقوة العاملة التي يمكن استخدامها لإيجاد القيمة.[4]

---

[1] - Hakan, AA, (2001), **"Concept Decnibling the next wave in human capital management",** journal of knowledge management practice, vol.2, p.3.

[2]– عبد المطلب بيصار، " **دور الاستثمار في رأس المال الفكري في تحقيق الأداء المتميز لمنظمات الاعمال: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسلية"**، رسالة دكتوراه في المحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسلية، 2017، ص23.

[3]- Mertins, k. &Heising, p. Vorbeck J., (2001), **"Knowledge Management: Best Practice in Europe"**, Springer – verlag Berlin Heidelberg, p.203.

[4] - Schermerhorn, John, R., (2002),**" Management"**, (New York: John Wiley and Sons Inc), p.64.

وتناول Arenas رأس المال الفكري فقال: أنه الأصول غير الملموسة في الشركات والتي إذا ما أُديرت بشكل جيد تُمكن المنظمات من تحقيق الميزة التنافسية عبر الزمن، وتوليد القيمة. [1]

ويَعتبر كل من Ghasemi & Nasimosavi رأس المال الفكري أنه مجموعة من أصول المعرفة التي تؤثر على الوضع التنافسي المتطور للمنظمة.[2]

وعرفه (G. Hamel &Prahalad) بأن رأس المال الفكري هو قدرة متفردة تتفوق بها على منافسيها، والتي تتحقق من خلال تكامل مهارات مختلفة وتسهم في زيادة القيمة المقدمة للمشتركين، وهي مصدر من مصادر الميزة التنافسية. [3]

كما اعتبره (Thomas Stewart) أنه المعرفة الفكرية والمعلومات والملكية الفكرية والخبرة التي يمكن وضعها في الاستخدام لتنشئ الثروة. [4]

ويري البعض بأن رأس المال الفكري هو المقدرة العقلية على توليد الأفكار الجديدة والمناسبة، والقابلة للتنفيذ، والتي تتمتع بمستوى عالٍ من الجودة، وتمتلك القدرة على تحقيق التكامل بين المكونات المختلفة للوصول إلى الأهداف المنشودة. [5]

---

[1]- Arenas, Teresita, (2008)," **Intellectual Capital: object or process?**", Journal of Intellectual Capital, Vol:9, No:1, p.79.

[2]- Ghasemi, Ghasem, Naslmosavi, SeyedHossein, (2011), " **The study of intellectual capital measurement and its two proposed new models**" International Conference on Sociality and Economics Development IPEDR vol.10, p.730.

[3]- G. Hamel and C. Prahalad, Competing for The Future, Harvard Business Review, Vo19, 1994, p19.

[4]– توماس ستيورات، " **رأس المال الفكري: ثروة المنظمات الجديدة، مجلة كتب المدير ورجل الاعمال،** إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي شعاع، السنة الخامسة، العدد 19، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1997، ص18.

[5]– سعد العنزي ونغم حسين نعمة، "**رأس المال الفكري مفاهيم ومداخل**"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، السنة الثالثة، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص33.

ولقد طرح عصر إدارة المعرفة مفهوم رأس المال الفكري بشكل لم يسبق له مثيل، ولكي يأخذ هذا الطرح أبعاده العملية والتطبيقية لابد من التعبير عنه بطريقة قابلة للتحديد والقياس، ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى أن هناك رؤيتين في التعامل مع رأس المال الفكري وهما: [1]

1. **رؤية الأصول الفكرية:** وهذه الرؤية شاملة وواسعة لكل الأصول الفكرية التي تتوزع في كل أقسام ووحدات وأنحاء وأفراد الشركة، فهي تغطي المعرفة بأنواعها الصريحة والضمنية وجعلها هي المكافئ لرأس المال الفكري للشركة، أي أن رأس المال الفكري يتمثل برأس المال الصريح والضمني، فالصريح هو كل المعرفة الصريحة التي يتم استخدامها والتعبير عنها بشكل كمي ورسمي كما في الوثائق وقواعد البيانات والبرمجيات والروتينيات التنظيمية وقواعد العمل، في حين أن رأس المال الضمني يتمثل في المعرفة الضمنية الذاتية وغير الرسمية والمعبر عنها بالطرق النوعية والحدسية غير القابلة للنقل والتعليم، وبتم التواصل إليها بالاستعلام والحوار والاستيطان المعرفي.

من خلال استعراض المفاهيم السابقة يمكن القول إن مفهوم رأس المال الفكري باعتباره أحد المفاهيم الحديثة، هو مزيج من القدرات والمهارات والتقنية والعلاقات التي يتمتع بها العاملين في الوحدات الاقتصادية والتجارية، والقدرة المعرفية التي تتوفر لدي العاملين، ونشاط بعض الأفراد في إحداث تطوير ورفع قيمة المؤسسة، والقدرات المتميزة لدي الأفراد العاملين في الوحدة الاقتصادية التي تمكنهم من خلق ثروة وتقديم أفكار متميزة تمنح الوحدة ميزة تنافسية في العديد من المجالات.

---

[1] – نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص290.

2. **رؤية رأس المال غير الملموس:** التي تهتم كثيراً بالأصول الفكرية للشركة وأهمية تحويلها من الأصول غير الملموسة (غير محسوبة وغير مقاسة)، إلى رأس المال الفكري غير الملموس القابل للتحديد والقياس، وبالتالي تجنب مشكلة عدم القدرة على حصر الأصول الفكرية والنقص في مقاييس احتسابها كما هو موضح في الشكل (1/1/1).

الشكل (1/1/1)

تحويل الأصول غير الملموسة إلى رأس مال غير ملموس

المصدر: نجم عبود نجم، إدارة المعرفة، "المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص292"

يوضح الشكل (1/1/1) مكونات الأصول غير الملموسة وأثر تحولها إلى أصول فكرية.

ثالثاً: أهمية رأس المال الفكري:

اهتم إسلامنا الحنيف من خلال ما جاء في القرآن الكريم قبل أربعة عشر قرناً بالعقل البشري حيث خاطب القرآن أصحاب العقول والألباب ودعاهم للتفكر والتأمل والتدبر، لا بل أطلق لهم عنان التفكير عندما قال جل في علاه " يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا ۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ" سورة الرحمن أيه(33) . وذكر الله جل جلاله كلمة العقول والالباب في القران الكريم في كثير من السور، وذكت بالكثير من المواضع في الآيات القرآنية وان دل فانه يدل على أهمية الدور الذي يؤديه الانسان وحجم المسئولية الملقاة عليه إزاء الدين والدنيا.

كما أولت المؤسسات العلمية والمهنية بالأصول غير الملموسة كونه لا يقل أهمية عن رأس المال المادي، حيث صدر المعيار رقم (2) في العام 1974 وذلك من خلال مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standard Board.، وكان سبب إصدار هذا المعيار بهدف القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة مثل (براءة الاختراع، العلامة التجارية) حيث عالجها كمصروف عند التأكد من حدوثها، بينما لم يعترف بالقيمة المحققة إلا إذا كانت صفقة مع طرف خارجي.

كذلك أولى المحاسبين اهتماماً جزئياً لرأس المال المعرفي، حيث ركّزوا على رأس المال المادي، وأهملوا الأصول المعرفية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية والتي تُعد غير مسجلة وغير مُدركة من قبل صانعي القرار في وحداتهم حيث كانوا ينشغلون بمتابعة وقياس رأس المال المادي، لذلك أصبح لزاماً على قادة الوحدات إدراك أهمية هذا النوع من رأس المال المعرفي كونها مصدراً هاماً لخلق الثروة في الوحدات الاقتصادية.

أشارت أحدي الدراسات أن أهمية رأس المال الفكري تتمثل بالآتي: [1]

أ. يعد رأس المال الفكري مصدراً رئيسياً للميزة التنافسية للشركات.

ب. يجب على الشركات البحث عن الابداع لدي الموظفين، وتوظيف الأفراد الذين يمتلكون مهارات خاصة يمكن أن توظف لزيادة ربحية الشركة واستدامتها ولتحقيق التميز عن غيرها.

كما واستعرضت دراسة اخري أهمية رأس المال الفكري على النحو التالي: [2]

أ. **الميزة التنافسية:** تبحث الشركات عن الميزة التنافسية تميز السلع والخدمات التي تنتجها عن غيرها مما يجعل المستفيدين يقبلون على التعامل معها. ومن أمثلة الميزة التنافسية انخفاض التكاليف وارتفاع جودة السلع أو الخدمة والمرونة والأفكار ومن الوقائع الحقيقية على تجسيد عناصر المزايا التنافسية تقوم الشركة اليابانية بتسليم السيارة حسب الطلب إلى الزبون في غضون ثلاثة أيام فقط من تاريخ وصول الطلب.

ب. **ثروة كبيرة:** تظهر أهمية رأس المال الفكري لكونه مصدر لتوليد الثروة إذ ان ثلاثة أرباع القيمة المضافة تشتق من المعرفة والأكثر من ذلك أن التعلم ينتج عنه قوة في الربح.

ومما سبق يستنتج الباحث أن أهمية رأس المال البشري تكمن باعتباره من أهم الموجودات قيمة في ظل اقتصاد يطلق عليه الاقتصاد المعرفي، كونة يمثل قوى علمية قادرة على تطوير كل شيء في أعمال الوحدات الاقتصادية والتجارية، فضلا عن تطورهم وابتكاراتهم المتلاحقة، وأنها تعتبر الثروة الحقيقية للمؤسسات في ظل ثورة

---

[1] – محمد وبوقاجي فلاق، جنات، **تطوير أنموذج لقياس أثر رأس المال الفكري على كفاءة الأداء في منظمات الاعمال**، الملتقي الدولي الخامس، رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن علي بالشلف كلية الاقتصاد، 2011.

[2] – حسن حسين عجلان، **استراتيجية الادراة المصرفية في المنظمات وأثرها**، للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008، ص 140.

التكنولوجيا وتطور الاتصالات بروز ما يعرف باقتصاد المعرفة، وتؤدي الي زيادة القيمة السوقية للشركة، وامتلاكها ميزة معرفية تنافسية تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وقدرة المؤسسة على مواجهة التحديات الاقتصادية والمتغيرات المتجددة.

رابعاَ: مكونات "نماذج" رأس المال الفكري:

كما اختلف الباحثون في وضع مفهوم محدد لرأس المال الفكري اختلفوا في مكوناته، ويعزى ذلك لاختلاف وجهات نظرهم وحسب ما عّرفه كل باحث، كما ان رأس المال الفكري أصبح من المهام الأساسية لإدارة المعرفة في الوحدات الاقتصادية والتجارية، ومن تباين وجهات النظر ظهر تباين في قياس وتقييم وصيانة وتنمية رأس المال الفكري في الوحدة الاقتصادية. وأصبح عنصرا مهما يؤثر في نجاح أو فشل الوحدة. وفيما يلي عرض لبعض الآراء والنماذج التي تناولت مكونات رأس المال الفكري، وتطورت مكونات رأس المال الفكري حسب الفترة الزمنية التي تناولها الباحثون مع تطور الزمن، ويعرض الباحث بعض منها وهي:

1-نموذج (Davenport & Prusak, 1997):

قدم الباحثين نموذجاً لرأس المال الفكري حيث يتكون من رأس المال البشري، والموجودات الفكرية، والملكية الفكرية ولكل من هذه التقسيمات الرئيسة مكونات فرعية على النحو التالي.[1]

أ. الموارد البشرية: واشتمل على المعارف والمهارات والابتكار والخبرة.

ب. الموجودات الفكرية: وتتضمن التصاميم، العمليات، الرسوم، الوثائق.

ج. الملكية الفكرية: براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية واسرار الصناعة.

---

[1] - Davenport, T.H. and Prusak, L., (1997), "Working Knowledge: How Organizations Manage what they Know', Business Quarterly: 1-4, P.28.

2-نموذج (Stewart 1999) :

قدّم الباحث نموذجاً لمكونات رأس المال الفكري يتألف من ثلاث مكونات رئيسية وهي: [1]

أ. رأس المال البشري: والذي يمتلك المقدرة العقلية والمهارات والخبرات اللازمة لتوفير الحلول العملية المناسبة للزبائن، فهو مصدر الابتكار والتجديد في المنظمة.

ب.رأس المال الهيكلي: قدرات المنظمة التنظيمية لتلبية متطلبات السوق التي تجعل بالإمكان المشاركة في المعرفة ونقلها وتعزيزها من خلال الموجودات الفكرية الهيكلية المتمثلة في نظم المعلومات وبراءات الاختراع وحقوق النشر والتأليف.

ج. رأس المال الزبوني: ويتضمن قيمة علاقات المنظمة مع الزبائن التي تتعامل معهم والتي تتمثل برضا الزبون وإمكانية الاحتفاظ به من خلال تلبية رغباته.

3-نموذج (Xera,2001):

اقترح الباحث نموذج صنّف فيه رأس المال الفكري إلى ثلاث مكونات وهي:[2]

أ. رأس المال الداخلي: ويتضمن ما يلي: (براءة الاختراع، حقوق النشر، العلامات التجارية، الأصول المحولة، فلسفة الإدارة، ثقافة المنظمة، إدارة العمليات، نظم المعلومات، نظام الانترنت، العلاقات المالية، العمليات التكنولوجية)

ب.رأس المال الخارجي: ويتضمن ما يلي: (التعويضات وحصة السوق ورضاء العميل وأسماء الشركات وقنوات التوزيع واتفاقيات التراخيص وعقود المفضلة واتفاقيات الامتياز ومعايير الجودة).

---

[1]-Stewart, T.A., (1999)، "Intellectual Capital: The New Wealth of Organizational", (New York: Doubleday-Currency)، p.76.

[2] - Xera, I, A., (2001),"A Framework to Audit intellectual capital", Journal of Knowledge Management Practice, August, pp1-8.

ج. **رأس المال البشري:** ويتضمن (المعرفة والتعليم والمؤهلات واشراك الموظفين في لجان اجتماعية والتطوير الوظيفي وروح المبادرة والابتكار والقدرة على مواجهة التغييرات وبرامج تدريبية والإنصاف في العرف والخبرة والدين وقضايا الملكية والإعانة والنشاط الثقافي ونشاط الوحدة وعدد العاملين وشكر العاملين وعروض للموظفين وخطة تقود العاملين وخطة استحقاق العاملين ومنفعة العاملين وحصة العاملين وحصة الموظفين في الخيارات والخطط ومتوسط خبرة العاملين والمستوى التعليمي والقيمة المضافة من كل عنصر والقيمة المضافة لكل عامل.

4-نموذج(ROSS, 2003): [1]

قدم الباحث Ross نموذجاً قسّم فيه رأس المال الكلي إلى ما يلي:

أ. رأس المال المادي: ويتكون من موارد مادية وموارد نقدية.

ب.رأس المال الفكري: وقسمة إلى موارد بشرية وموارد علاقات وموارد تنظيمية.

5-نموذج(Brooking,2007) :

اقترح الباحث Brooking نموذجاً أخر قسّم فيه رأس المال الفكري إلى أربع مكونات وهي:[2]

أ. الأصول السوقية (Asset Market): وتشمل جميع الجوانب غير الملموسة المرتبطة بالسوق مثل: الماركات، العملاء، منافذ التوزيع، الطلبات المتراكمة.

---

[1] - Ross ,G ,et al., Firestorm, (2003),Difference in value creating logic and their managerial consequences :The case of Authors, Publishers & printer's .paper presented at the Australian International conference on the future of the book ,23rd April, Cairns ,Australian, p.2.

[2] - Joia, Luiz Antonio, (2007)،" Strategies for Information Technology and Intellectual Capital: Challenges and Opportunities", London, p.57.

ب. الأصول المركزة على البشر (Asset Human Center): وهي الخبرات المتراكمة، وقدرات الابتكار وحل المشاكل ومؤشرات عن قدرة الافراد على الأداء في مواقف معينة مثل: فرق العمل أو العمل تحت الضغط.

ج. أصول الملكية الفكرية (Intellectual Property Asset): وتشمل العلاقات التجارية، الاسرار التجارية، وبراءات الاختراع، وحقوق التعليم والمعرفة.

د. أصول البنية التحتية (infrastructure Assets): وتتضمن جميع العناصر التي تحدد طريقة عمل المنظمة مثل ثقافة المنظمة، وطرق تقييم الخطر، أساليب إدارة قوة البيع، الهيكل المالي، قواعد بيانات العملاء ونظم الاتصال.

6-نموذج (Edvinsson,2011): [1]

عرض الباحث نموذجا قسّم فيه رأس المال الفكري إلى مجموعات رئيسية ومجموعات فرعية وقد اتفق معه العديد من الباحثين كما يظهر بالشكل (2/1/1):

الشكل (2/1/1)

مكونات رأس المال الفكري وفقاً لنموذج Edvinsson

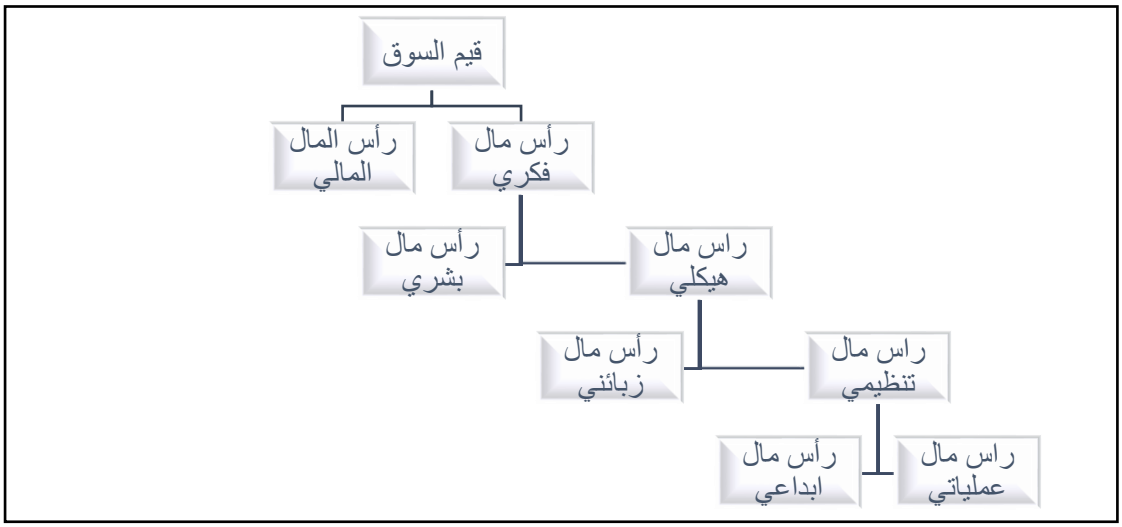

Source: Ahmad, Saaribin, Mushraf, abbas Mezeal, (2011), The Relationship between Intellectual capital and Business Performance: An empirical study in Iraqi industry", International Conference on Management & Artificial Intelligence IPEDR, vol6, p.105.

[1]- Ahmad, Saaribin, Mushraf, abbas Mezeal, (2011), The Relationship between Intellectual capital and Business Performance: An empirical study, P.105.

يوضح الشكل(2/1/1) اهتمام النموذج بتفصيل رأس المال الهيكلي أكثر من اهتمامه برأس المال البشري واللذان يمثلان رأس المال الفكري.

7-نموذج (Despres & Channvel):

يري الباحثان أن رأس المال الفكري يتكون من أربع مكونات وما يتفاعل معها من أجل خلق القيمة وهذه العناصر هي:

أ. **رأس مال البشري:** ويشير إلى الموارد البشرية للشركة بما فيها المعرفة، سر الصنع، التي يمكن تحويلها إلى قيمة. وهذا يوجد لدي الافراد والنظم والقواعد والإجراءات التنظيمية التي تستخدمها الشركة.

ب. **رأس مال الهيكلي:** وهذا يشير إلى تسهيلات البنية التحتية للشركة.

ج. **الموجودات العملية:** وهي رأس المال الهيكلي للشركة الذي يستخدم لخلق القيمة من خلال عملياتها التجارية مثل تسهيلات العمليات وشبكة التوزيع.

د. **الموجودات الفكرية:** وهذه تعود للأصول الفكرية للشركة التي بموجبها تحتاج الشركة إلى الحماية القانونية.

8-نموذج Sveiby:

وقدم الباحث تقسيم مختلف لرأس المال الفكري بالمنظمة، من خلال هذا التقسيم اهتم بالعاملين في الوحدة الاقتصادية وبخبراتهم، وركز كثيراً على إيجاد القيمة الحقيقية له. لذلك فقد وضع قيمة كبيرة لإمكانيات وكفاءات العاملين في تصفية لرأِس المال الفكري وحلله إلى المكونات التالية:[1]

أ. **كفاءة العاملين:** (تعليمهم، خبراتهم).

---

[1] – خالد محمد أمين ميرخان، "**العلاقة بين الأساليب المعرفية ورأس المال الفكري وتأثيرها في التوجه الاستراتيجي: دراسة ميدانية**"، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،2015، ص27.

ب. **الهيكل الداخلي:** (الشكل القانوني، الإدارة، النظم، ثقافة الوحدة الاقتصادية، البرمجيات).

ت. **الهيكل الخارجي:** (العلاقة التجارية، العلاقات مع الزبائن، العلاقات مع الموردين).

ومما سبق يُلاحظ الباحث أن ما قدّمه الباحثين أنهم قسّموا رأس المال الفكري في أصناف متعددة ومختلفة، لكي يقوم كل واحد منهم بإيصال فكرته للمتلقي بشكل معين؛ وأن هذه التصنيفات لرأس المال الفكري تُساعد المؤسسة باعتبارها مجال تنافسي لها. وبالتالي يكون من الضروري لهذه الوحدة الاقتصادية أو تلك ان تُدرك هذه الموجودات لكي تَقيسها وتُديرها وتستثمرها على أحسن ما يرام، وتقوم بالإفصاح عنها بما يحقق أهدافها الداخلية والخارجية.

كما يستنتج الباحث أن كلاً من نموذج Edvinsson، ونموذجStewart ، ونموذج Sveiby، يعتبروا من أكثر النماذج المشار اليها شمولاً، حيث لا ينظر إلى الأصول غير الملموسة نظره تقليدية، وعليه لا ينظر لمفهوم الأصول غير الملموسة كمرادف لمفهوم رأس المال الفكري حيث تعتبر الأصول غير الملموسة جزء من رأس المال الفكري، كذلك الحال الملكية الفكرية فهي جزء من رأس المال الفكري. كما ان المؤشرات التي اقترحتها باقي النماذج يمكنها ان تتوقع قيمة رأس المال الفكري في الوحدة الاقتصادية لكنها لا تحدد القيمة الحقيقية لرأس المال الفكري، كما ان النماذج تداخلت فيها الموجودات الفكرية والملكية الفكري، حيث تم اعتبارهما رأس مال الفكري.

وعلى ما سبق ومع تعدد نماذج المكونات الرئيسية والفرعية لرأس المال الفكري، وفي ظل عدم تنبي أي نموذج من قبل الجهات الرسمية والمهنية، أصبح هناك مرونة لدي الوحدات الاقتصادية والمحاسبين من اختيار النموذج الذي يتناسب مع طبيعة نشاطها والبيئة التي تعمل فيها، الأمر الذي نشأ عنه معوقات وصعوبات جديدة ألا وهي مشكله القياس وكيفية الإفصاح عن رأس المال الفكري وعناصره، كما أصبح من غير الممكن المقارنة بين الوحدات الاقتصادية في نفس المجال، وذلك لعدم وجود معايير موحدة تلتزم بها الوحدات الاقتصادية.

خامساً: خصائص رأس المال الفكري:

من خلال ما تم تناوله من تعاريف ومفاهيم لرأس المال الفكري تبرز خصائص له نذكر منها:[1]

1-**الخصائص التنظيمية:** ففيما يخص المستوى الإستراتيجي نجد أن رأس المال الفكري ينتشر في المستويات كلها وبنسب متفاوتة، أما بخصوص الهيكل التنظيمي الذي يناسب رأس المال الفكري فهو بالتأكيد الهيكل التنظيمي العضوي المرن، أما الرسمية فتستخدم بشكل منخفض جداً، ويميل إلى اللامركزية في الإدارة بشكل واضح.

2-**الخصائص المهنية:** ينصب الاهتمام على التعليم المنظم والتدريبات الإثرائية وليس بالضرورة الشهادة الأكاديمية ويمتاز رأس المال الفكري بالمهارة العالية والمتنوعة والخبرة العريقة.

3-الخصائص السلوكية والشخصية: يميل رأس المال الفكري إلى المخاطرة بدرجة كبيرة مع موضوعات تتسم بالتأكيد، ورأس المال الفكري ميال إلى المبادرة وتقديم الأفكار والمقترحات البناءة، ولدية قدرة على حسم القرارات دون تردد، ولدية مستويات ذكاء عالية ومثابرة حاده في العمل وثقة عالية بالنفس. ولقد تم الرجوع إلى قوائم الخصائص الشخصية للمتميزين، الموهوبين، المبدعين، المبتكرين.

تناول عدد من الكتاب والباحثين الاختلاف بين كل من رأس المال المادي والفكري وخصائصهما وأهم ما ورد في ذلك يمكن إظهاره في الشكل (3/1/1).[2]

---

[1] -سليمان حسين البشتاوي وآخرون، المرجع السابق، ص236.

[2]- يوسف عبد الستار، "**دراسة وتقييم رأس المال الفكري**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، 2005، ص5.

الشكل (3/1/1)

الاختلاف بين كل من رأس المال المادي والفكري

البيان	رأس المال المادي	رأس المال الفكري
الميزة الأساسية	مادي ملموس	غير مادي – غير ملموس
موقع التواجد	ضمن البيئة الداخلية للشركة	في عقول الافراد العاملين في الشركة
التمثيل النموذجي	الآلات، المعدات، المباني	الأفراد ذوو المعارف والخبرات
القيمة	متناقصة بالاندثار	متزايد بالابتكار
نمط خلق الثروة	بالاستخدام المادي	بابتكار منتجات تساعد في خلق الثروة
المستخدمون له	العمل العضلي	العمل المعرفي
الواقع التشغيلي	يتوقف عند حدوث المشاكل	يتوقد عند حدوث المشاكل
الزمن	له عمر انتاجي وتناقص بالطاقة	له عمر مع تزايد في القدرات الإبداعية

المصدر: يوسف عبد الستار، "دراسة وتقييم رأس المال الفكري"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، 2005، ص5.

من الشكل رقم (3/1/1) يستنتج الباحث أن خصائص رأس المال الفكري المذكورة أعلاه تختلف عن خصائص رأس المال المادي، ويتضح ذلك من خلال تعريف ومفهوم رأس المال المادي ومميزاته، وإذا أردنا أن نحدد بدقة مفهوم رأس المال الفكري يجب تمييزه عن رأس المال المادي ورأس المال البشري، إذ يتمثل رأس المال المادي الذي يظهر في الميزانية للوحدات الاقتصادية كعقارات والتجهيزات والمخزون، بينما يمثل رأس المال البشري المهارات والابداعات والخبرات المتراكمة للعنصر البشري في الوحدة الاقتصادية، ومن هنا فإن رأس المال الفكري يشمل رأس المال البشري ويختلف عن رأس المال المادي.

سادساً: مميزات رأس المال الفكري:

يلاحظ الباحث ومن خلال ما تم عرضه من الاختلاف والفروقات بين رأس المال الفكري ورأس المال المادي وخصائص كل منهما، يوضح الباحث أن من أهم ما يميز رأس المال الفكري عن غيرة من الأصول المادية هي أنه رأس مال غير ملموس، ومتمثل في أفكار العنصر البشري المتميز، ويكون ضمن حيازة الأفراد ذوي الكفاءة والمهارات والتقنية العالية، ويزيد بتراكم الخبرات والمعرفة، كما وتزداد أهميته عند حدوث مشاكل صناعية أو تجارية، ومن الصعوبة قياسه بدقة، كذلك فهو سريع الزوال والفقدان، ويمكن الاستفادة منه في مراحل وعمليات مختلفة في نفس الوقت، ويتجسد في أشخاص لديهم الاستعداد لحملة، له تأثير كبير على الوحدات الاقتصادية.

كما ويري الباحث من خلال مميزات رأس المال الفكري الموضحة أعلاه بأنه يمكن تحديد خطوات يمكن من خلالها تحديد رأس المال الفكري وهي كالتالي:

1. وضع مؤشرات ومعايير أداء معياريه ومتطلباتها، يلتزم بها العاملين لضمان استمرارية العمل بالوحدة الاقتصادية.
2. تطبيق معايير الأداء والمتطلبات على جميع العاملين وعدم التسامح والتهاون مع ضعف الأداء.
3. ملئ الشواغر الوظيفية بالأفراد المؤهلين تأهيلاً عالياً وليست مجرد ملئ الشواغر.
4. التشدد في مجال ترقية الأفراد والعاملين.
5. ادخال المهارات العالية وبصورة مستمرة.
6. اجراء عملية التدوير الوظيفي للعاملين ذوي المهارات العالية.
7. ادخال تغيرات قياسية في هيكل الوحدة الاقتصادية وثقافتها وسياستها.

في هذا المبحث تناول الباحث نشأة رأس المال الفكري والذي تبّين أن الباحثين والمهتمين عرّجوا على هذا المصطلح من ثمانينيات القرن الماضي عقب ثورة المعرفة والتكنولوجيا التي تلت الثورة الصناعية، كما زاد الاهتمام بمفهوم رأس المال الفكري وأصبح من الضروري تحديد مفهوم واضح له خاصة بروز العديد من المدارس واختلاف أراءهم، فبدأت المؤسسات المهنية بالعمل على إيجاد مساحة لها لوضع معايير خاصة، لكن ونظرا لحداثة الموضوع لم تتمكن من وضع معايير لتحديد مفهوم محدد، وظهرت العديد من المدارس التي تناولت مكونات رأس المال الفكري وخصائصه ومميزاته وحتي الان لم يصدر معايير محددة من أي جهة رسمية تحدد فيها مفهوم ومكونات وخصائص رأس المال الفكري، وإلى وقتنا الحالي لم يتم الاتفاق على مستوى المؤسسات المهنية أو الحكومية على مفهوم ومكونات وخصائص رأس المال الفكري.

المبحث الثاني

القياس المحاسبي لرأس المال الفكري

يتناول الباحث هذا المبحث من خلال الفقرات التالية: –

أولا: مفهوم قياس رأس المال الفكري:

هناك جهود كبيرة تُبذل من أجل تطوير مقاييس ومؤشـرات يمكن الاعتماد عليها لقياس وتقييم رأس المال الفكري على مسـتوى الوحدات الاقتصـادية، ورغم التقدم الملموس الذي حصـل في هذا المجال إلا أنه ما زال هناك مسـاحة عدم اتفاق بين المختصين والمؤسسات المهنية فيما يتعلق بهذه المقاييس، وهذا يؤشر إلى الحاجة لمزيد من التطوير والتحسـين لهذه المقاييس. ويمكن التعرف على مفهوم القياس من خلال اسـتعراض المفاهيم التالية لعدد من الباحثين والمهتمين مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية التي تم تحديد مفهوم وتطور مفهوم القياس لدي المختصين.

ينظر كل من (Saccuzzo & Kaplan) بأن القياس يمثل "مجموعة إجراءات تتبع لقياس مدى توافر خصائص معينة في الفرد، والحكم على إمكانية قيامة بمهمات وأنشطة وظيفية معينة. [1]

حيث يشير مفهوم القياس إلى أنه "عملية إعطاء أرقام إلى خصائص الحاجات أو الاحداث باستخدام قوانين معينة". [2]

---

[1] –Kaplan, R & Saccuzzo, D ;Psychological Testing: Principles Application And Lessons, 3rd Ed, Cote Book, California, 1993, p105.

[2] – على سليم العلاونة، **أساليب البحث العلمي في العلوم التجارية**، دار الفكر، عمان، الأردن، 1996، ص133.

ويعتبر (العنزي) أن مفهوم القياس "قياس رأس المال الفكري ينصب على تحديد الخصائص المطلوبة فيه، والتأكد من تأثيرها في متغيرات أخري"[1]

ويرى (الظاهر) أنه "العملية التي بواسطتها يتم الحصول على صورة كمية لمقدار ما يوجد في الظاهر عند الفرد من سمة معينة، وتتوقف دقة نتائج القياس على دقة الأداة المستعملة". [2]

ومما سبق يري الباحث أن ما ورد من مفاهيم للقياس، يمكن تحديد أبعاد مفهوم قياس رأس المال الفكري بما يلي:

1. عملية ترقيم خصائص أو سمات العمليات باستخدام آلية معينة.
2. عملية تستهدف جمع معلومات عن خصائص أو سمات معينة.
3. عملية تُتّبَع فيها الترقيم وجمع المعلومات مجموعة إجراءات مثل: طريقة القياس، أداة القياس، توقيت القياس.
4. عملية تحديد النتائج بصورة كمية قابلة للملاحظة.
5. عملية تتوقف نتائجها على دقة أداة القياس المستخدمة.
6. عملية ضرورية في اتخاذ القرارات لأنها تساعد مراكز القرار من خلال نتائجها على تحديد البديل الأنسب من بين البدائل المتاحة.

ثانيا: أهمية قياس رأس المال الفكري:

تنطلق أهمية رأس المال الفكري ابتداءً من الحاجة الملحة لتطوير معايير توظف في حساب قيمة المبادرات المعرفية لإقناع الإدارة والمالكين بمبررات الاهتمام بها

---

[1] – سعد على العنزي وآخرون، المرجع السابق، ص273.

[2] – زكريا الظاهر، **مبادئ القياس والتقويم في التربية**، مكتبة دار الثقافة والتوزيع، عمان، 1999، ص11.

والاتفاق عليها، وتنبثق أهمية قياس رأس المال الفكري من حقيقة مفادها ظهور علامات الهرم والشيخوخة على نموذج العصر الصناعي واستبداله ببطء بنموذج آخر يطلق عليه عصر المعرفة [1]، ولكن على الرغم من هذا الاستبدال إلا أن الكثير من المديرين ما زال يعمل وفقاً لافتراضات النموذج الصناعي، وأن تلك الافتراضات قد تجسدت في التفسيرات المستندة إلى الموجودات الملموسة ودورها في التحويل المادي للمدخلات إلى مخرجات تامة الصنع بقيمة أكبر من أجل خلق الثروة متجاهلين تماما دور الموجودات المعرفية في تحقيق ذلك، وعلى هذا الأساس قال (Bahra) أن هناك ضغطاً متزايداً على المنظمات لقياس رأس مالها الفكري، لأنه أضحى ضرورة ملحة.[2]

ويري (عبد المنعم) أن أهمية قياس رأس المال الفكري تتجسد بصورة كبيرة فيما يلي:[3]

1. ضرورة قياس المنظمة وأدائها بصورة دقيقة وكاملة خصوصاً في مجتمعات تتعاظم فيها المعرفة حيث تشكل المعرفة جزءاً كبيراً من قيمة المنتج ومن قيمة المنظمة.
2. عدم استطاعة الأساليب المحاسبية التقليدية التي تعتمد على قياس الأصول الملموسة من واقع السجلات التاريخية للمنظمات على قياس وتقدير قيمة رأس المال الفكري لها، والذي يشكل جزءاً كبيراً من أصولها، مع العلم أن الأساليب المحاسبية التقليدية لا تولي عناية كبيرة بأهمية قياس رأس المال الفكري للمنظمات.

---

[1] – سعد على العنزي وآخرون، المرجع السابق، ص274.

[2] – Bahra, Nicholass, Competitive Knowledge Management. Palgrave, New York, 2001, P10.

[3] – أسامة عبد المنعم، رأس المال الفكري وأثرة على منشآت الاعمال الصناعية دراسة حالة شركة الألبسة الجاهزة الأردنية، ص9، متوفر على الموقع الالكتروني **http://www.hrdiscussion.com/downloadfile** بتاريخ 2019/5/10

3. إن النماذج الحديثة المتواجدة لرأس المال الفكري قادرة على قياس مكونات كثيرة لا تقيسها الأساليب المحاسبية التقليدية، على سبيل المثال قياس رأس المال البشري، الابتكاري، رضا الزبون وغيرها حيث إن هذه النماذج تزود الشركات بأدوات قياسية قادرة على القياس الدقيق لأداء المنظمة وقيمتها.
4. إن الأساليب المحاسبية التقليدية تركز على الحقائق المادية فقط وتركز على الكميات، بينما مقاييس رأس المال الفكري تعتمد على الحقائق غير المادية وتركز على النوعية، فضلاً عن أن الأساليب المحاسبية التقليدية تعكس نتائج المعاملات السابقة والتدفقات النقدية الحقيقية بينما تركز مقاييس رأس المال الفكري على خلق القيمة.
5. يلاحظ أن الأساليب المحاسبية التقليدية غير كافية لبناء التوجهات الاستراتيجية للمنظمات، لذلك يتم استخدام مقاييس رأس المال الفكري كأداة تكميلية تساعد الإدارة على إدارته حيث تجري عملية القياس بالاعتماد على تقويم نقاط القوة والضعف فيه في ضوء عملية المقارنة المرجعية له.

حدد (الغلبان) أهمية قياس رأس المال الفكري حسب طرحة لمفهوم رأس المال الفكري ممثلة بالآتي:[1]

1. يشكل رأس المال الفكري جزءاً مهماً من أصول الوحدة المعرفية.
2. إن عملية القياس عن رأس المال الفكري تجعل القوائم المالية للوحدات الاقتصادية تعبر بصورة واضحة عن الثروة الفكرية التي بحوزة الوحدة الاقتصادية.

---

[1] – ثائر صبري محمود الغلبان، "**المناهج العملية لقياس رأس المال البشري في ظل محاسبة رأس المال الفكري والإجراءات المقترحة للتطبيق في الوحدات المعرفية**"، مجلة العلوم المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، مجلد2، العدد8، 2008، ص8.

3. تأمين وجود علاقة بين الإدارة وتطبيقاتها لقادة الوحدة الاقتصادية.
4. المساهمة الحقيقية في تحديد قيمة الوحدة بصورة واضحة ومفهومة للمستخدمين الخارجيين.

ومما سبق يلاحظ الباحث أن هناك أهمية ومنافع تعود على الوحدة الاقتصادية نتيجة قيامها بقياس عناصر رأس المال الفكري منها:

1. تحديد القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية في ظل المنافسة.
2. المساعدة في تعزيز الميزة التنافسية للوحدة الاقتصادية.
3. تحديد أهمية عناصر ومكونات رأس المال الفكري.
4. تحديد العائد المتوقع من الاستثمار في رأس المال الفكري.
5. تحديد رقابة فعالة على الأصول غير الملموسة لغرض إعداد التقارير المالية.
6. مساعدة الإدارة على رقابة وتقويم أداء عناصر رأس المال الفكري.
7. تحديد قيمة ممتلكات الوحدة الاقتصادية من عناصر رأس المال الفكري القابلة للتداول.
8. المساعدة في تخفيض درجة عدم التأكد والتعقيد والتشابك في التعاون بين المنظمات.

ثالثاً: أهداف قياس رأس المال الفكري:

إن الهدف من قياس رأس المال الفكري هو التعرف على جدوى الاستثمارات الرأسمالية التي تنفقها الوحدة الاقتصادية في مجالات التنمية البشرية والتنمية الهيكلية وأيضاً في مجال اكتساب والحفاظ على العملاء من أجل الحفاظ على التميز التنافسي لأجل أطويل، فعملية القياس ليست هدفاً في حد ذاتها، إنما هي أداة لاكتساب نقاط القوة ودعمها وتعزيزها، واكتشاف نقاط الضعف ومحاولة علاجها وتلافيها مستقبلا.

كما ان محاولة القياس والإفصاح عن الموارد البشرية لا تعتبر ضمن الإجراءات التقليدية للمحاسبة[1]، ففي الآونة الأخيرة ازداد الاهتمام بهذا الموضوع لما له من تأثير مهم على الوحدات الاقتصادية وتطويرها، ومن خلال ذلك يمكن توضيح أهداف محاسبة الموارد البشرية من خلال الآتي:

1. مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الاستثمار في الموارد البشرية ولتوفير المعلومات لجميع المستخدمين، وتقديم المعلومات لهم حول دور الموارد البشرية في زيادة الدخل وتطوير الوحدات الاقتصادية.
2. تقييم كفاءة الموارد البشرية ودورها في الحصول على إنتاجية والربحية في الوحدات الاقتصادية.
3. توفير المعلومات المقارنة بشأن التكاليف والفوائد المترتبة بالاستثمار في الموارد البشرية.

رابعاً: مشاكل قياس رأس المال الفكري:

نظراً لعدم توافق الباحثون والمتخصصين بتحديد تعريف محدد لرأس المال الفكري، واختلفت وجهات نظرهم في تحديد أقسامه، برز خلاف أخر تمثل في قياس رأس المال الفكري، وواجهوا الكثير من المشاكل التي ذادت من فجوة التوافق على آليه وطرق لقياس رأس المال الفكري، ويعرض الباحث بعض هذه المشاكل.

حيث حددت (فاطمة) الصعوبات الناجمة عن قياس رأس المال الفكري في الآتي:[2]

---

[1] – محمد جاد الرب سيد، **إدارة الموارد الفكرية والمعرفية في منظمات الاعمال العصرية**"، مطبعة العشري، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2006، ص426.

[2] – فاطمة على الربايعه، المرجع السابق، ص45.

1. عدم وجود اتفاق واضح بين الباحثين حول مفهوم رأس المال الفكري نظراً لحداثته.
2. عدم وضوح هذا المفهوم لدى العديد من قادة المنظمات وهذا ما أوضحته بعض الدراسات التطبيقية التي أجريت بشأن المفهوم.
3. الاختلاف بين الباحثين حول مستويات رأس المال الفكري، مما انعكس على تحديد قياس رأس المال الفكري على هذه المستويات.
4. ماهية المفهوم ذاته باعتباره من الموارد غير الملموسة والتي تجعل عملية قياسه أمر يكتنفه الصعوبة.
5. التداخل بين عناصر ومكونات رأس المال الفكري مع الموارد التنظيمية الملموسة بحيث يصعب عزل تأثير بعضها عن بعض.

كما وأضافت إحدى الدراسات الصعوبات التي تعيق عملية القياس المحاسبي لرأس المال الفكري والتي تمثلت بالآتي:[1]

1. عدم وجود سوق خارجي كفء لمعظم بنود رأس المال الفكري. ومن ثم افتقاد القياس بموثوقية للمنافع الاقتصادية المستقبلية لصعوبة تحديدها.
2. انتفاء صفة الموضوعية والموثوقية لبنود رأس المال الفكري، وذلك لصعوبة تحديد قيمتها مادياً، والاعتماد في تقييمها على الحكم الشخصي.
3. لعناصر رأس المال الفكري طبيعة خاصة فقد تكون إحدى مكوناته بالغة الأهمية لشركة ما، بينما لشركة أخرى لا يكون معروفاً لديها لعدم أهميته فيها، وهذا يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين الشركات بموضوعية.

---

[1] – رشا الغول، "**قضايا محاسبية معاصرة. المحاسبة عن رأس المال الفكري التنظير العلمي والتنظير العملي**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 117–119.

4. صعوبة تقدير وقت الاعتراف بالعمليات والأحداث التي تدرج تحت رأس المال الفكري.
5. صعوبة الرقابة على عناصر رأس المال الفكري؛ لأنها عناصر غير ملموسة. وهناك بعض الأصول غير ملموسة والتي يصعب قياسها، كالإبداع مثلا.
6. صعوبة ربط تكلفة الاستحواذ على رأس المال الفكري بمكوناته المختلفة بالتدفقات الداخلة والمتولدة من الإيرادات المستقبلية مقارنة بالأصول المادية.
7. الافتقار إلى وجود مقاييس كمية يمكن استخدامها لقياس رأس المال الفكري بدقة وموضوعية، فيتم الاعتماد على المقاييس المالية، والمقاييس المالية التاريخية هي مؤشرات تنظر إلى الوراء، لذلك تعتبر غير مرضى للأداء في المستقبل

ومما سبق يصل الباحث إلى أنه يمكن إضافة بعض الصعوبات الأخرى التي من الممكن أن تؤثر على قياس رأس المال الفكري في الوحدات الاقتصادية والتجارية وهي كالتالي:

1. وجود بعض الأصول غير الملموسة لا يمكن قياسها حتى في ظل معايير ومؤشرات للقياس، على سبيل المثال "الابداع".
2. ان القواعد والمبادئ المحاسبية تعتمد على أُسس منتظمة، وهي وجدت خصيصاً لقياس الأصول الملموسة التي تعتبر رأس المال المادي قبل عصر المعرفة والمعلوماتية.

كما يستنتج الباحث إلى أن مشاكل وصعوبات قياس رأس المال الفكري –على حد علم الباحث–حتى الآن قائمة، ولم تقدم أي من الدراسات أو المؤسسات المهنية أو المختصين أي طرح يمكن التوافق علية فيما يخص معايير القياس، وذلك لاختلاف وجهات النظر، واختلاف مصالح الأطراف، واختلاف البيئة، واختلاف طبيعة أنشطة الوحدات الاقتصادية والتجارية.

خامساً: مؤشرات قياس رأس المال الفكري:

نظراً لأن رأس المال الفكري هو من الأصول غير الملموسة وغير المحددة فإنه في الواقع يصعب قياسه، فإن مثل هذه الأصول غالباً لا تدخل في القيود المحاسبية في الوحدات الاقتصادية والتجارية من جانب، ومن جانب التطبيق العملي فإنه من الصعب قياسه وتأثيره، على الرغم من ذلك فان هناك العديد من المؤشرات المالية وغير المالية يمكن الاستدلال بها والتي يمكن من خلالها قياس رأس المال الفكري.

وهذا ما أكدته دراسة لجمعية المحاسبين الإداريين الكنديين (CMA) ولذلك فقد قدمت الجمعية دراسة لقياس وتقييم رأس المال الفكري في الشركات اشتملت على مؤشرات أهمها:[1]

1. عدد المنتجات الجديدة.
2. عدد الزبائن الجدد.
3. نسبة النجاح مُقاسة بالقيمة النقدية.
4. نسبة الزيادة في زبائن الأعمال (الشركات).
5. دليل الإنتاجية.
6. مؤشرات النوعية التقليدية.
7. الآيزو ومستوى رضا الزبون.

كما ويمكن القول ان هناك العديد من المؤشرات المالية وغير المالية يمكن أن تؤخذ كدليل لقياس رأس المال الفكري ومن هذه المؤشرات: [2]

1. القيمة السوقية.
2. نفقات البحث العلمي والتطوير مقسوم على إجمالي النفقات الإجمالية.

---

[1] – حسن حسين عجلان، المرجع السابق، ص186.

[2] – المرجع السابق، ص187.

3. نفقات حماية العلامة التجارية مقسوم على إجمالي النفقات التسويقية.
4. نفقات التدريب مقسوم على إجمالي المصروفات الخدمية المتنوعة.
5. الإعلانات مقسوم على إجمالي النفقات التسويقية.
6. نفقات المكافآت مقسوم على إجمالي النفقات الإدارية.
7. نسبة رأس المال الفكري مقسوم على إجمالي العاملين.
8. الموقع في السوق والسمعة في مجال العمل.
9. متوسط عدد سنوات الخبرة العملية للموجودات الفكرية.

ومما سبق يستنتج الباحث أن المؤشرات التي قدمت لقياس رأس المال الفكري يمكنها أن تعطي تقدير أو فكره عن قيمة رأس المال الفكري في الوحدة الاقتصادية، لكنها لا تحدد القيمة الحقيقية لرأس المال الفكري.

سادساً: طرق قياس رأس المال الفكري:

نظراً لعدم توافق المختصين والمؤسسات المهنية على مفهوم ومكونات رأس المال الفكري، ورغم ما بُذل من جهد في هذا الاتجاه وبسبب اختلاف البيئات واختلاف النشاط للوحدات الاقتصادية وبسبب سرعة التطور في اقتصاد المعرفة. فان الوحدات الاقتصادية ما زالت تواجه صعوبة قياس رأس المال الفكري وكيفية الإفصاح عنه، ويُعزى ذلك كون رأس المال الفكري هو من الأصول غير الملموسة، ولا يوجد مقياس كمي يمكن قياسه بشكل مباشر. وكان هناك محاولات متعددة وحثيثة بُذلت لقياس رأس المال الفكري، ويمكن اعتبار هذه المحاولات خطوات عملية في سبيل تطوير منهجية عمليه خاص قياس وتقييم رأس المال الفكري، كذلك تعبر تلك المحاولات عن حاجة حقيقية لقياس وتقييم رأس المال الفكري في العديد من الوحدات الاقتصادية التي تعتمد في استثماراتها على إدارة المعرفة وتطويرها، وواجهت هذه المحاولات انتقادات عديدة لعدم تقديم أي معايير أو مؤشرات لقياس مكونات رأس المال الفكري بشكل مباشر وبطريقة كمية. يستعرض الباحث بعض النماذج

التي قدمت من عدد من المختصين في هذا المجال، ويمكننا تصنيف النماذج والأساليب المستخدمة لقياس رأس المال الفكري كما يلي:

حيث اقترح **(Lev, B. & Schwartz)**. طريقة لقياس رأس المال الفكري وهي عبارة عن طريقة تقوم على المقاييس الســـلوكية، وثانية وهي طريقة القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المخصومة وثالثة وهي طريقة المكافأة المستقبلية. [1]

أ. تقوم طريقة المقاييس السلوكية على أساس قياس رأس المال البشري استناداً إلى السلوك الإنساني الذي يتغير بمرور الزمن، وتتحدد المقاييس السلوكية البشرية من خلال القدرة على العمل والرغبة ومستوى الأداء وصولاً إلى قياس الكفاءة الإنتاجية البشرية

ب. وتستند طريقة القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المخصومة إلى مفهوم القيمة الاقتصادية التي تعني القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المتوقعة.

ج. أما طريقة المكافأة المستقبلية فإنها اعتمدت على النظرية الاقتصادية في قياس قيمة الموارد البشرية، إذ أن قيمة الموارد البشرية لا تكمن في كلفتها فحسب وإنما بمقدار المنافع المتولدة منها، أي أن قيمة كل فرد تقاس على أساس القيمة الحالية المتوقعة.

كما وضع **(Nazari,2014)** نماذج لقياس رأس المال الفكري مقّسمة إلى الآتي:[2]

1-نماذج الإدارة.

حيث تُعد نماذج لقياس رأس المال الفكري على المستوى الجزئي (حسب العنصر)، وأهم ما يميز هذه النماذج أن البيانات المستخدمة في قياس رأس المال الفكري عادة يتم الحصول عليها من داخل المنظمة. ويمكن تقسيم نماذج الإدارة إلى الآتي:

---

[1]– Lev, B. & Schwartz, S.: "**On the Use of Economic Concepts of Human Capital in Financial Statement**", Journal of Accounting Review, Indonesia, 1971.

[2]-Nazari, J.A. (2014). Intellectual Capital Measurement and Reporting Models. **Knowledge Management for Competitive Advantage During Economic Crisis, p.117.**

أ- **الطرق المباشرة لقياس رأس المال الفكري:** حيث يتم تقدير قيمة الأصول غير الملموسة أولاً وذلك عن طريق تحديد هذه العناصر تحديداً سليماً، وبمجرد تحديد هذه المكونات يمكن تقييمها مباشرة إما بشكل فردي وإما مجمع. وتركز هذه الطريقة على بنود رأس المال الفكري السوقية كقياس مدى رضى العملاء.

ب- **طريقة بطاقة الأداء المتوازن:** اقترح كل من (Kaplan & Norton) عام 1992 باقتراح هذا الأسلوب لتقييم الأنشطة التي لها علاقة بتوليد القيمة الملموسة وغير الملموسة للمنشأة واستناداً إلى عدم كفاية مقاييس الأداء المالي لقياس وتقييم الأداء في بيئة الأعمال الحديثة، وإنما يجب تدعيمها بمقاييس أخرى غير مالية، ويتكون هذا النموذج من أربعة محاور رئيسية تتمثل في توليد القيمة وعمليات الأعمال وأصحاب المصالح وأخيراً التعليم والنمو. [1]

2-نماذج السوق.

يُعد قياس رأس المال الفكري على المستوى الكلي للشركة، على عكس نماذج الإدارة، حيث أنّ البيانات المستخدمة في رأس المال الفكري يتم الحصول عليها من السوق والتقارير السنوية للشركة. وتقسم نماذج السوق إلى:[2]

أ- **طريقة القيمة السوقية:** حيث تعتمد هذه الطريقة على وجود فجوة بين القيمة السوقية والدفترية للشركة، وأن الفارق بينهما يشكل قيمة رأس المال الفكري ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رأس المال الفكري= القيمة السوقية – القيمة الدفترية

---

[1] – رشا الغول، المرجع السابق، ص135.

[2] -Svanadze, S., & Kowalewska, M. (2015). The measurement of intellectual capital by VAIC method–example of WIG20. Online Journal of Applied Knowledge Management, 3(2), p p. 36-40.

علماً أن الفارق بين القيمتين السوقية والدفترية لا يمكن أن تعزى بشكل كامل لرأس المال الفكري، فهناك التغيرات في الأسعار، والتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى وجود فجوة بين القيمتين، لذلك فقياس رأس المال الفكري بهذه الطريقة فيه شيء من التضليل.

ب- **طريقة معدل العائد على الأصول:** ويكون ذلك بأخذ متوسط عوائد الشركة قبل الضريبة خلال سلسلة زمنية كأن تكون لخمس سنوات أو عشر، وقسمة هذا المتوسط على متوسط الأصول الملموسة لنفس السلسلة الزمنية للشركة، ومقارنتها مع متوسط الصناعات لحساب الفروقات.

1) فإن كان الفرق سالباً أو صفراً، فلا يوجد رأس مال فكري للشركة.

2) وإذا كان الفارق موجب فأن ذلك يدل على وجود رأس مال فكري.

ومما سبق يستنتج الباحث أنه من الصعوبة الوصول إلى القيمة الحقيقية لرأس المال الفكري من خلال تطبيق النماذج السابقة، فتعتبر النماذج السابقة ما زالت قاصره ولا تلبي متطلبات القياس المقبولة قبولاً عاماً وذلك للأسباب التالية:

أ. لا يمكن إجراء مقارنة بين الوحدات الاقتصادية.

ب. استخدام مؤشرات قياس بعدد كبير يجعل من النتائج معقده، وتقتصر على الاسلوب الوصفي كما هو الحال في بطاقة الأداء المتوازن.

ج. عدم استخدام أسلوب كمي يقيس بدقة قيمة رأس المال الفكري.

د. صعوبة الوصول إلى البيانات التي يتم من خلالها قياس رأس المال الفكري.

هـ. نتائج القياس تكون خاصة للمستخدمين الداخليين ولمن يعملون داخل الوحدة الاقتصادية ولا تقدم أية معلومات للمستخدمين الخارجيين.

3-معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) (Value Added Intellectual Capital).

قام (Pulic) باقتراح نموذج معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) (Value Added Intellectual Capital). وعلى عكس النماذج الأخرى فإن نموذج (VAIC) يقدم معلومات للمستثمرين الحاليين والمحتملين لمعرفة القيمة التي أضافها عناصر هذا النموذج للشركة على شكل وحدات نقدية، بالإضافة إلى أنه يقدم لأصحاب القرار إمكانية المقارنة بين الشركات وبالتالي موقع الشركة بالنسبة للقطاع العاملة به، إضافة إلى أن المعلومات المستخدمة في معامل كفاءة رأس المال الفكري يتم الحصول عليها بسهولة من القوائم المالية للشركات (قائمة المركز المالي، الدخل، التدفقات النقدية)، وفيما يلي عرض للنموذج:[1]

أ. **نموذج معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC):** يجدر الإشارة إلى نقطة أساسية، أجبر عَالَم المعرفة والاقتصاد الذي يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا إلى التخلي تدريجياً ومغادرة عالم الصناعة؛ كما فَعل سابقاً عَالَم الصناعة من قبل في عالم الأيدي العاملة "العنصر البشري"، والاستغناء عن الأيدي العاملة في عهد ظهور الثورة الصناعية. فإننا في هذه المرحلة نغادر عالم الصناعة، للانتقال إلى عالم المعرفة، الذي يعتبر المستقبل المنظور للمنظمات الصناعية والبشرية.

ب. **فكرة النموذج:** منذ ظهور مفهوم رأس المال الفكري كفكرة له مدلول محاسبي على يدى (Stewart,1997)، فقد بُذلت عدة محاولات من قبل الباحثين لتحديد طريقة يمكن الاعتماد عليها لقياسه، وطور الباحثون الكثير من النماذج لهذه الغاية، ومن بينها نموذج معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC)

---

(1) -Svanadze, S., & Kowalewska, M, p p 40-44.

الذي وضعة (Alen Pulic) في مركز البحوث النمساوي لرأس المال الفكري(AICRS) لحل مشكلة عدم القدرة على قياس إنتاجية العاملين في مجال المعرفة، والتي لوحظت لدي الشركات، فقام (Pulic) بتطوير طريقة معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) كان هدفها إيجاد مقياس لأداء الشركات القائمة على المعرفة، وهذه الطريقة لا تقيس قيمة رأس المال الفكري بشكل كمي وإنما تقييس كفاءة (فعالية) كل من رأس المال الفكري ورأس المال المستثمر في إيجاد القيمة المضافة للشركة، على اعتبار أن القيمة المضافة للشركة تنتج بسبب الاستثمار في مصدرين أساسيين هما رأس المال المستثمر ورأس المال الفكري، لذلك فإن هذا النموذج يعد حلقة الوصل بينهما ، وقد استخدم (Pulic) بنجاح في دراسة طبقها على القطاع المصرفي النمساوي. [1]

ووفق هذه الطريقة فإن معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري يقيس القيمة المضافة المتولدة من استثمار الوحدة النقدية الواحدة في موارد الشركة المادية والفكرية مجتمعة. ومن خلال هذه الطريقة يمكن صياغتها رياضياً بالشكل التالي:[2]

$$VAIC = ICE + CEE$$

$$ICE = HCE + SCE$$

حيث أن:

(VAIC) معامل القيمة المضافة الفكرية. (HCE) كفاءة رأس المال البشري.

(ICE) كفاءة القيمة المضافة لرأس المال الفكري (SCE) كفاءة رأس المال الهيكلي.

(CEE) كفاءة القيمة المضافة لرأس المال الفكري المستثمر.

---

[1]- Mavridis, D. G. (2004). The intellectual capital performance of the Japanese banking sector. **Journal of Intellectual Capital,** pp .92-115.

[2]- pulic, A. (2008). The principles of intellectual capital efficiency A brief description. Croatian Intellectual Capital Center, Zagreb, pp.76-79.

أما الإضافة في نموذج (Pulic) أن تكاليف الموظفين لا تُعامل على أنها مصروف، وإنما تعتبر استثماراً بسبب دور الموظفين الفعال في زيادة قيمة الشركة، وبالتالي فإنه لحساب كل من (SCE، HCE،CEE) لا بد من حساب القيمة المضافة للشركة (VA)، مع الأخذ بعين الاعتبار (تكاليف الموظفين) وذلك من خلال العلاقة التالية:

$$VA = OP + D + A + C$$

حيث أن:

(VA) القيمة المضافة. (A) الاطفاءات.

(OP) الربح التشغيلي. (C) تكاليف الموظفين (الرواتب)

(D) الاستهلاك.

ووفق مفهوم (Pulic) للقيمة المضافة رأس المال الفكري، والتي تقيس فعالية الموارد الرئيسية في الشركة، فإن هذا النموذج يعد مقياساً يعكس مدى مساهمة كل من الإدارة، ممثلة بالقيمة المضافة المتولدة نتيجة استثمار الوحدة النقدية الواحدة في رأس المال المستثمر، بالإضافة إلى القيمة المضافة لرأس المال الفكري والذي يعكس القيمة المضافة المتولدة نتيجة استثمار الوحدة النقدية الواحدة في رأس المال الفكري للشركة بشقية البشري والهيكلي.

سابعاً: علاقة القياس المحاسبي لرأس المال الفكري بأداء الوحدات الاقتصادية:

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين رأس المال الفكري والأداء المالي لوحدات الاقتصادية وحاولت تفسير ما إذا كان هناك وجود أو عدم وجود علاقة من حيث المقاييس والنتائج. وفيما يلي بعض الدراسات التي حاولت الربط بين رأس المال الفكري والأداء المالي للوحدات الاقتصادية.

وبينت احدى الدراسات علاقة القياس المحاسبي لرأس المال الفكري بأداء المؤسسة، حيث بينت دراسة (STEWART,1994) التي كانت تحت عنوان (قوة رأس المال الفكري). وجدت الدراسة أنه مع حلول عصر رأس المال الفكري، فإن الموجودات الفكرية للمنظمة تعد أهم موجوداتها، وأن استثمار المقدرة العقلية والعمل على تعزيزها وإدارتها بشكل فاعل ينعكس على تحقيق ما يسمي بالأداء الفكري الذي يحقق التفوق، ويكسب الميزة التنافسية، من خلال تحويل القيمة المتراكمة في عقول العاملين في المنظمة وولاء الزبائن والمعرفة الجماعية والنظم والعمليات إلى رأس مال. وأكدت دراسة (Petty & Guthrie) أهمية وضع وتحديد مؤشرات ومقاييس دقيقة لقياس رأس المال الفكري، وهذه المؤشرات تلزم المنظمات الصغيرة ومتوسطة الحجم والكبيرة على حد سواء، إذ إن تميز المنظمات أصبح يعتمد بصورة كبيرة على فاعلية إدارتها لرأس المال الفكري. وتواجه الكثير من المنظمات إشكالات حقيقية في قياس وتقويم رأس المال الفكري، ولا سيما تلك المنظمات التي تعتمد مؤشرات كمية مادية في القياس، مثل قياس التكاليف والارباح والمبيعات والحصة السوقية والأصول المادية والالتزامات المالية وغيرها. [1]

كما أن الشركات التي تهتم بقياس رأس المال الفكري والمحافظة عليه هي وحدها فقط قادرة على البقاء في السوق لتحقيق الميزة التنافسية. لذلك ينبغي على المنظمات ان لا تعتبر رأس المال الفكري مجرد بديل عن الأصول النقدية والمالية، بل أيضاً مكملاً لها ويحظى بأهمية تصل إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف بالمقارنة مع بقية الأصول المسجلة. [2]

---

[1] - عصام الدين محمد متولي، وصلاح على أحمد، "**مفهوم ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري**"، **المؤتمر السنوي الدولي الخامس والعشرين**، إدارة المعرفة: الاستراتيجيات والتحديات، جامعة المنصورة، مصر، 2010، ص101.

[2] - المرجع السابق، ص103.

ومما سبق يصل الباحث الى أنه ولكي تتمكن الوحدات الاقتصادية من إضافة قيمة لتحسين مزاياها التنافسية، وكذلك تعزيز كفاءة وفاعلية الإجراءات التنظيمية، بالتالي فإن رأس المال الفكري هو العامل الأساسي في نجاح ذلك، للحصول على ميزة تنافسية لا بد للوحدة الاقتصادية بأن تستفيد من المعرفة بكفاءة وتعزيز قدراتها. وقد تكون الإدارة الفاعلة لرأس المال الفكري وليس لرأس المال المادي المحدد النهائي لأداء الوحدة الاقتصادية. وأن الوحدات الاقتصادية التي ترغب بالنجاح في بيئة الاعمال يتطلب منها القيام بالاستثمار بالموجودات الفكرية فيها، لكي تكسب أفراداً يمتلكون قدرات ومهارات تفوق منافسيها، وهو ما يؤكد على دوره المحوري في تعزيز أداء الوحدة الاقتصادية وميزتها التنافسية.

تناول المبحث الثاني: مفهوم القياس المحاسبي للأصول غير الملموسة، وخاصة رأس المال الفكري وما تطرق إليه الباحثين حيث تعددت مفاهيم القياس، كما تم عرض أهمية القياس والفوائد المرجوة من رأس المال الفكري، وتناول المشاكل التي تواجه عملية القياس المحاسبي لرأس المال الفكري، كما نتناول طرق القياس وعلاقة القياس المحاسبي لرأس المال الفكري بأداء الوحدات الاقتصادية، حيث تم تحديد أبعاد ومحددات لقياس رأس المال الفكري، وما يعود على الوحدات الاقتصادية من منفعة نتيجة قيامها بقياس عناصر رأس المال الفكري، وبسبب عدم توافق الباحثين على تعريف محدد تعددت طرق القياس، وجعل من الصعب إمكانية المقارنة بين نتائج أعمال الوحدات الاقتصادية المتشابه في نفس النشاط.

المبحث الثالث

الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري

تناول الباحث هذا المبحث من خلال الفقرات التالية: –

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري:

لقد شهد العالم في العقود الماضية زيادة هائلة في تدفقات رؤوس الأموال العالمية، وتُعزى هذه الزيادة أو الطفرة في جزء كبير منها إلى حقيقة مفادها أن العديد من البلدان أصبحت تدرك أهمية جذب رؤوس الأموال وخصوصاً رأس المال الفكري وفائدته للدول التي يستقر فيها. وانطلاقاً من هدف الإفصاح المتمثل بتوفير البيانات المالية والمحاسبية الخاصة بالوحدات الاقتصادية للمستفيدين مع التركيز على فقرات الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وعرضها على حقيقتها وبدون تضليل لترشيد اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فان الإفصاح يختص بالمعلومات سواء تلك التي في القوائم ذاتها أم في الأساليب المكملة الأخرى لتقديم وعرض المعلومات المالية.

كما أن الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية للشركات شهد اهتماما في الدول الغربية المتقدمة مثل المملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة والنمسا إذ أن هنالك بعض المنظمات لا يشكل رأسمالها المادي سوي نسبة قليلة من رأس مالها الحقيقي مثل (شركة كوكاكولا) اذ قدرت العلامة التجارية لها (66.667 بليون دولار) أي نسبة (68%) من رأس مالها الحقيقي (وشركة أي بي ام) التي تقدر القيمة السوقية لرأسمالها الحقيقي ب (59.031 بليون دولار) اما رأس مالها المادي فيشكل نسبة (7%) فقط والباقي رأسمالها الفكري أما (شركة مايكروسفت) فقدرت علامتها التجارية ب (59.007 بليون دولار) اذ تشكل نسبة (70%) من رأس مالها الحقيقي.[1]

[1] – ثائر صبري محمود الغلبان، المرجع السابق، ص18.

ثانياً: أهمية الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري:

تقدم القوائم المالية التقليدية معلومات غير دقيقة وكافية لتحديد القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى تجاهل الإفصاح عن رأس المال المعرفي بما يتضمنه من أصول معنوية، ويساعد الإفصاح عن رأس المال الفكري للوحدات الاقتصادية في ظل سوق يتسم بالكفاءة إلى خفض تكاليف إعداد ونشر المعلومات، حيث أن العلاقة طردية بين درجة الشفافية وانخفاض درجة احتكار أو عدم الإفصاح عن معلومات تتعلق بأنشطة الوحدة الاقتصادية وبين انخفاض هذه التكاليف.

ويتوقف تقرير الإفصاح عن رأس المال الفكري على ما يتم التوصل إليه من نتائج في مرحلة قياسه حيث يمكن أن تعتمد الأطراف الداخلية في الوحدة الاقتصادية على مدخل التكاليف (ويقصد به تكاليف استبدال الأصول) أو مدخل القيمة (يحسب عن طريق التدفقات النقدية المخصومة أو الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمنظمة) أو مدخل الدخل (يعتمد على تقدير الدخل الناتج عن تشغيل الأصول، بمعني أنه صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية الناتجة عن تشغيل الأصول) لقياس عناصر رأس المال الفكري أما الأطراف الخارجية تفضل مدخل القيمة.[1]

وحتي الآن وعلى الرغم من أهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري إلا أنه لا يسمح – من خلال الإطار التقليدي للمحاسبة للمالية – بالإفصاح عن الأصول البشرية في القوائم المالية، وبطبيعة الحال ينسحب ذلك على العناصر الأُخرى لرأس المال المعرفي، حيث أن هناك اعتماد كبير على المعلومات المالية وقلة الاعتماد على المعلومات غير المالية، إلا أنه في السنوات الأخيرة هناك اتجاه نحو إدارة والمحاسبة عن رأس المال البشري، وفي ظل هذا الاتجاه أصبح هناك مطلب من أصحاب الحصص الخارجيين لنوع مختلف من المعلومات، وتسعي العديد من الشركات إلى محاولة تلبية هذا المطلب على الرغم من أن خلق وقياس ونشر تلك المعلومات أكثر تعقيداً من المعلومات المالية.[2]

---

[1] - عصام الدين محمد متولي وآخرون، مرجع السابق، ص113.

[2] – المرجع السابق، ص 22.

ثالثاً: مشاكل الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري:

في ظل تعدد المفاهيم والمقاييس وطرق الإفصاح عن رأس المال الفكري فانه مما لا شك فيه أن التعامل مع الموارد البشرية ورأس المال الفكري على أنها ضمن موجودات الوحدة الاقتصادية فان ذلك يستلزم إدراجها ضمن الموجودات في كشف المركز المالي، وسيترتب على ذلك بالتأكيد زيادة رأس المال المستثمر بمقدار القيمة المقررة لها، كما سينشأ نتيجة لذلك تغيير في صافي الربح المحقق خلال السنة التي تليها حيث يكون التغير بمقدار الفرق بين النفقات الخاصة بالموارد البشرية التي عزلت من النفقات الجارية ورسملة قيمة الموارد البشرية التي يتقرر رسملتها فان الإفصاح عنها يتطلب إدراجها ضمن فقرة الموجودات وبفقرة خاصة بها تسمي الموجودات البشرية أو قيمة الموارد البشرية.[1]

وفيما يخص إطفاء "اهتلاك" رأس المال الفكري وكيفية معالجه مصروف امتلاكه فقد أورد دافوسيون طريقتين لمعالجة ذلك [2]: الطريقة الاولي: تبين أنه يتم معالجة مصاريف الإهتلاك على مجموع النفقات الإدارية العامة في المنشأة. الطريقة الثانية: فتري فصلها عن بقية النفقات الجارية وتجميعها في حساب خاص يمثل قسط الاهتلاك السنوية لهذه الموجودات، وتوجد عدة طرق لاحتساب الاهتلاك للموجودات البشرية أكثرها شيوعاً استخدام طريقة القسط الثابت.

رابعاً: أثار الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري:

يترتب على التقرير عن رأس المال المعرفي العديد من الآثار الإيجابية – من خلال ما قد يتحقق من منافع – والعديد من الآثار السلبية للمنظمة وللمتعاملين معها.

---

[1] - رشا حماده، "**القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثرة على اتخاذ القرارات المالية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008، ص139.

[2]– المرجع السابق، ص141.

ومن أهم المنافع التي يمكن أن تتحقق من الإفصاح والتقرير عن رأس المال المعرفي ما يلي: [1]

1. محاولة التوصل إلى توحيد مصطلح واحد لعناصر ومكونات رأس المال المعرفي.
2. المساعدة في توفير البيانات اللازمة لتخطيط مكونات رأس المال المعرفي وفقاً للقيم السائدة خاصة المكونات القابلة للتداول.
3. المساعدة في توفير البيانات اللازمة للرقابة على مكونات رأس المال المعرفي لأغراض دعم المركز التنافسي للمنظمة.
4. المساعدة في توفير البيانات اللازمة لتخطيط ورقابة الأصول غير الملموسة لأغراض التقارير الاجتماعية والبيئية.
5. زيادة درجة الشفافية في القوائم المالية، مما يزيد من درجة الاعتماد عليها من مستخدميها الحاليين والمرتقبين ومتخذي القرارات من داخل وخارج المنظمة.

وعلى الرغم مما يحققه إفصاح التقرير عن رأس المال المعرفي من منافع إلا أن هناك عدد من الآثار السلبية المترتبة على الإفصاح والتقرير عن رأس المال المعرفي، ومن أهمها ما يلي:

1. الكشف عن بعض المعلومات التي قد تفيد المستفيدين وتلحق الضرر بالمركز المالي للوحدة الاقتصادية.
2. زيادة مسئولية الوحدة الاقتصادية تجاه الغير فيما يتعلق بالقرارات التي تعتمد على تقيم عناصر رأس المال المعرفي التي يتم التقرير عنها، خاصة وأن التقييم يتم في ظروف تتسم بعدم التأكد.

---

[1] – فضل كمال سالم، "**مدي أهمية القياس المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثرة على اتخاذ القرارات المالية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008، ص76.

3. ما قد تتحمله الوحدة الاقتصادية من تكلفة لازمة لتقييم عناصر رأس المال المعرفي وإعداد ونشر القوائم المالية متضمنة تلك القيم.
4. زيادة مساحة الاجتهاد في تقويم المعلومات المرتبطة بالوحدة الاقتصادية.
5. لا يحظَ الإفصاح عن رأس المال المعرفي في القوائم المالية بالقبول العام في ظل النظام المحاسبي التقليدي.
6. التعارض مع متطلبات المراجعة الخارجية، ومن ثم معارضة المراجعون اعتماد التقارير خارج النظام المحاسبي التقليدي.

خامساً: الانعكاسات المحاسبية للإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري:

في الاقتصاديات القائمة على المعرفة لم يعد إنتاج السلع هو مصدر القيمة الاقتصادية للوحدات الاقتصادية، ولكن أصبح خلق القيمة يعتمد على رأس المال الفكري، فقد أكدت نظرية الموارد على أن الإفصاح عن الموارد غير الملموسة مثل: ثقافة الشركة، والعلاقة مع العملاء، والعلامات التجارية جميعهم يساهم في تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح المختلفة، وتقديم معلومات أفضل لهم عن طريق القيمة الحقيقة والمستقبلية للوحدة، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على أسعار أسهمها وتحسين كفاءة سوق رأس المال.

أكدت كل من دراسة (James, 2014) و(Subhash, 2013 &المهيمي) على ان المحتوي الإعلامي لرأس المال الفكري له قيمة ملائمة في التأثير على كمية وتوقيت التدفقات النقدية وتخفيض حالات عدم التأكد المرتبطة بها، كما أن له قدرة تنبئيه في التأثير على الأداء المالي للشركة وزيادة قيمتها النهائية خاصة من خلال عناصر رأس المال الخارجي. وبينت دراسة (Mina et al., 2014) على أن رأس المال الفكري يمثل "القوة الخفية للشركة" التي تستطيع من خلالها تحقيق ميزه تنافسية وتحقيق

معدلات نمو اقتصادي عالية، كما اشارت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري يساهم في تخفيض رأس المال وتحسين التدفقات النقدية للشركة. [1]

سادساً: طرق الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري:

كما تعدد التعاريف وطرق القياس فمن الطبيعي أن يتم عدم التوافق على طريقة للإفصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية وتعددت طرق الإفصاح والتقرير عن رأس المال الفكري.

استعرضت أحدي الدراسات عدة مداخل لطرق الإفصاح المحاسبي عن منافع وتكاليف رأس المال الفكري وهي كالتالي:[2]

1. **مدخل "طريقة " القوائم الإضافية:** وفي ظل هذا المدخل يتم إعداد القوائم المالية التقليدية كما يتم إعداد قوائم إضافية تتضمن معلومات غير مالية، مع الإشارة إلى عناصر رأس المال المعرفي التي لم يتم رسملتها بسبب عدم التأكد من المنافع المستقبلية المرتبطة بهذه العناصر، وتساعد هذه القوائم متخذي القرارات في تقييم رأس المال المعرفي بالمنظمة، واتخاذ ما قد يترتب على هذا التقييم من قرارات.
2. **مدخل "طريقة " القيمة الحالية:** وفي ظل هذا المدخل يتم التقييم باستخدام القيمة السوقية للمنظمة ناقصاً قيمتها الدفترية لتحديد رأس المال المعرفي.
3. **مدخل "طريقة " مركب:** وفي ظل هذا المدخل يتم تقييم رأس المال المعرفي على أساس القيمة السوقية للمنظمة ناقصاً قيمتها الدفترية لتحديد رأس المال المعرفي للمنظمة، وفي نفس الوقت يتم تقييم رأس المال المعرفي داخلياً بواسطة المنظمة وفقاً للقوائم المالية التقليدية بحيث يتم التقرير فقط بالقوائم المالية عن

---

[1] – محمود عبد الفتاح رزق، "**إطار مقترح لتحديد تكاليف الإفصاح والتقرير عن رأس المال المعرفي**"، ورقة بحثية نقلا عن الموقع mohmaklad.weebly.com/…/5/8/2018/_____.doc، ص5.

[2] – المرجع السابق، ص ص7 –10.

القيم التي يمكن الاعتماد عليها، وما عدا ذلك يكون ضمن قوائم إضافية حيث أن أساس السوق يعد أفضل وسيلة لاحتواء التقلبات الكبيرة التي تتسم بها عناصر رأس المال المعرفي، إلا أنه هناك عدد من عناصر رأس المال المعرفي لا يتم تداولها بالسوق.

كما وبين (مشكور) أن طرق الإفصاح المحاسبي والتقرير عن رأس المال الفكري تتعدد وذلك لأن عملية الإفصاح هي عملية توصيل المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية للمستخدمين المتنوعين الذين لا يستطيعون الحصول على تلك المعلومات ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الصحيحة، وتوجد أكثر من طريقة أو أسلوب للإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري، ولكن تحديد الطريقة الأمثل للقيام بعملية الإفصاح ما تزال غير واضحة وغير محددة بالفعل ضمن المعايير المحاسبية المحلية والدولية. واهم الطرق المقترحة هي: [1]

1-طريقة الإفصاح المحاسبي في القوائم الإضافية.

يتم بموجب هذه الطريقة إعداد قوائم المالية إضافية إلى جانب القوائم الاعتيادية، والتي تتضمن معلومات كافية ووافية عن المصاريف المدفوعة من قبل الوحدة الاقتصادية لتطوير رأس المال الفكري، كذلك بالإمكان أن تتضمن رأس المال الفكري والذي يحقق منافع مستقبلية للوحدة التي تساعد المستخدمين الخارجيين في اتخاذ القرارات.

2-طريقة الإفصاح المحاسبي في صلب القوائم المالية.

تتمثل هذه الطريقة بالإفصاح عن قيمة رأس المال الفكري في صلب القوائم المالية الختامية للوحدات الاقتصادية، فهي تتضمن إفصاح عن المصاريف النقدية

---

[1] – سعود جايد مشكور، جعفر فالح ناصر،2013، "**القياس والإفصاح المحاسبي عن راس المال الفكري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية**"، http://dx.doi.org/10.25098/1.3.11، May/2017 .

المبذولة من قبل أي وحدة للاستثمار في رأس المال الفكري فضلا عن رأس المال المادي. [1]

ومما سبق يستنتج الباحث ان (طريقة الإفصاح في صلب القوائم المالية، طريقة الإفصاح في القوائم الإضافية) تتميز عن طريقة (القوائم الإضافية، " القيمة الحالية، والمركبة) في حال توفرت معلومات كمية دقيقة لرأس المال الفكري للأطراف الخارجية؛ ويمكن اعتبار قيمة رأس المال الفكري كنفقة ضمن النفقات الإيرادية المؤجلة ضمن الأصول في المركز المالي للوحدة الاقتصادية. كما يتم اظهاره في جانب الالتزامات تحت حساب يسمي رأس المال الفكري. علاوة على ما تقدم فانه بالإمكان إدراج حساب رأس المال الفكري في الميزانية العمومية للوحدات الاقتصادية التي تطبق النظام المحاسبي الموحد ضمن حساب (الموجودات الثابتة المعنوية التابع للحساب الإجمالي النفقات الإيرادية المؤجلة) في جانب الموجودات، أما في جانب المطلوبات فبالإمكان إدراج قيمة رأس المال الفكري تحت حساب رأس المال الفكري التابع للحساب الإجمالي رأس المال.

سابعاً: تكاليف الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري:

يمكن تحديد تكاليف الإفصاح المحاسبي والتقرير عن رأس المال الفكري من خلال تحديد ما يلي:[2]

1. تكاليف توفير المعرفة:

تقوم المنظمة بتوفير المعرفة من خلال أحد أو تكامل ثلاثة بدائل وهي: شراء المعرفة أو المشاركة في المعرفة أو خلق المعرفة، ويمكن للمنظمة شراء بعض مكونات

---

[1] – عبد الله بن صالح، سحنون بونعجة، "**أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري من منظور معايير المحاسبة الدولية، الملتقي** الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011، ص12.

[2] –فضل كمال سالم، المرجع السابق، ص ص76.

رأس المال المعرفي والمشاركة في البعض وخلق البعض الأخر. ويمكن شراء أو المشاركة في رأس المال السلعي (يتضمن حقوق ملكية غير ملموسة والتي يمكن تقييمها بشكل موضوعي، كما يمكن تناولها أو تخزينها. ومن أمثلتها: الشهرة وبراءة الاختراع والعلامة التجارية، والأسرار التجارية، وحق الامتياز، وحق التكيف، وحق النسخ، والتراخيص). أما خلق المعرفة فيتم داخل الوحدة الاقتصادية ويتمثل في تكلفة كل من (رأس المال البشري، رأس المال التنظيمي، رأس المال الابتكاري، رأسمال العلاقات).

2. تكاليف خلق رأس المال:

هي التكاليف التي تتمثل فيما تتحمله المنظمة بشكل مباشر أو غير مباشر من تكاليف في سبيل توفير المعرفة – شراء المعرفة أو المشاركة فيها أو خلقها – هذا بالإضافة إلى ما قد تتحمله المنظمة من تكاليف لازمة للإفصاح والتقرير عن رأس المال المعرفي (تكاليف القياس، وتكاليف ضمان دقة القياس، وتكاليف النشر)، وتكاليف مترتبة على عملية الإفصاح والتقرير (تكاليف في الزمن القصير "تكاليف إدارة رأس المال المعرفية وتكاليف تحسين وتطوير رأس المال المعرفي "، وتكاليف في الزمن الطويل).

3. تكاليف توفير المعلومات اللازمة للإفصاح المحاسبي والتقرير:

تتحمل المنظمة العديد من التكاليف اللازمة للإعداد لعملية الإفصاح والتقرير، ويمكن تناولها وفقاً لمكونات رأس المال المعرفي على النحو التالي: (رأسمال سلعي، رأسمال بشري، رأسمال تنظيمي، رأسمال ابتكاري، رأسمال العلاقات).

4. تكاليف عملية الإفصاح المحاسبي والتقرير:

تتحمل المنظمة العديد من التكاليف لإتمام عملية الإفصاح والتقرير، ويمكن تناولها وفقاً لمكونات رأس المال المعرفي على النحو التالي: [1]

[1] –فضل كمال سالم، المرجع السابق، ص ص78.

أ. **تكاليف القياس المحاسبي** وتشكل كل من (رأسمال سلعي، رأسمال بشري، رأسمال تنظيمي، رأسمال ابتكاري، رأسمال العلاقات).

ب. **تكاليف ضمان دقة القياس المحاسبي:** وتشكل كل من (رأسمال سلعي، رأسمال بشري، رأسمال تنظيمي، رأسمال ابتكاري، رأسمال العلاقات).

ج. **تكاليف النشر:** (رأسمال سلعي، رأسمال بشري، رأسمال تنظيمي، رأسمال ابتكاري، رأسمال العلاقات).

5. تكاليف مترتبة على عملية الإفصاح المحاسبي والتقرير:

يترتب على عملية الإفصاح المحاسبي والتقرير عن رأس المال المعرفي العديد من الآثار السلبية والإيجابية في الزمن القصير والزمن الطويل، ويتولد عن تلك الآثار العديد من التكاليف المباشرة أو غير المباشرة، ويمكن تناولها على النحو التالي: [1]

أ. **تكاليف في الزمن القصير:** تتحمل المنظمة في الزمن القصير العديد من التكاليف المترتبة على عملية الإفصاح والتقرير، منها ما يتعلق بإدارة رأس المال المعرفي (تخطيط وتنظيم وتنمية ورقابة) أو تحسين وتطوير رأس المال المعرفي، ويمكن تناولها وفقا لمكونات رأس المال المعرفي على النحو التالي:

- **تكاليف إدارة رأس المال المعرفي:** وتشمل تكاليف (رأسمال سلعي، رأسمال بشري، رأسمال تنظيمي، رأسمال ابتكاري، رأسمال العلاقات.
- **تكاليف تحسين وتطوير رأس المال المعرفي:** وتشمل تكاليف (رأسمال سلعي، رأسمال بشري، رأسمال تنظيمي، رأسمال ابتكاري، رأسمال العلاقات).

ب. **تكاليف في الزمن الطويل:** وتشمل تكاليف (رأسمال سلعي، رأسمال بشري، رأسمال تنظيمي، رأسمال ابتكاري، رأسمال العلاقات.

---

[1] –فضل كمال سالم، المرجع السابق، ص79.

ثامناً: دور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري:

يبين معيار المحاسبة الدولي الثامن والثلاثون [1] بالتفصيل المحاسبة والإفصاح عن الموجودات غير الملموسة التي لم يتم تناولها بالتحديد في معايير المحاسبة الدولية الأخرى، وينطبق معيار المحاسبة الدولي الثامن والثلاثون بين أشياء أخرى على الإنفاق على أنشطة الإعلان والتدريب والبدء في عملية والبحث والتطوير. الموجود غير الملموس هو موجود قابل للتحديد وغير نقدي بدون مادة ملموسة يحتفظ به لاستخدامه في إنتاج أو تزويد بضائع أو خدمات، ولتأجيره للأخرين أو لأغراض إدارية، والموجود هو مورد:

1. تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة.
2. يتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

يتطلب معيار المحاسبة الدولي الثامن والثلاثون أن تقوم المنشأة بالاعتراف بالموجود غير الملموس (بمقدار تكلفته) في الحالات التالية فقط:

1. إذا كان من المحتمل أن تتدفق للمنشاة المناقع الاقتصادية المستقبلية التي تعزى للموجود.
2. إذا كان من الممكن قياس تكلفة الموجود بشكل موثوق.

وأهم ما جاء في المعيار المحاسبة الدولي الثامن والثلاثون ما يلي: [2]

- ينطبق هذا المتطلب سواء تم امتلاك الموجود من الخارج أو تم توليده داخلياً.
- أن ما يتم توليده داخلياً من الشهرة والعلامات التجارية وغيرها يجب عدم الاعتراف بها كموجودات.

---

[1]– رشا حماده، المرجع السابق، ص 141.

[2]– المرجع السابق، ص 142.

- إذا كان بند غير ملموس لا يُلبي كلا من تعريف الموجود غير الملموس ومقاييس الاعتراف به يتم الاعتراف بهذا البند على انه مصروف عندما يتم تحمله.
- الاعتراف بكل الإنفاق على البحث على أنه مصروف عندما يتم تحمله.
- وجوب الاعتراف بالإنفاق اللاحق على موجود غير ملموس بعد شرائه أو إتمامه على أنه مصروف.
- وجوب إطفاء موجود غير ملموس بشكل منتظم على أفضل تقدير لعمره النافع، وهناك افتراض قابل للدحض أن العمر النافع لموجود غير ملموس لن يزيد عن عشرين سنة عندما يتوفر الموجود للاستعمال.
- في حالات نادرة قد تتوفر أدلة مقنعة على أن العمر النافع لموجود غير ملموس سيكون لفترة محددة تزيد عن عشرين سنة.
- وجوب أن يظهر أسلوب الإطفاء المستخدم نمط استهلاك المنشأة للمنافع الاقتصادية للموجود.
- افتراض أن القيمة التخريدية لموجود غير ملموس هي صفر إلا في الحالات التالية:
  - إذا التزم طرف أخر بشراء الموجود في نهاية عمره الإنتاجي.
  - إذا كان هناك سوق نشط لذلك النوع من الموجودات، وكان من المحتمل وجود هذا السوق في نهاية العمر النافع الموجود.

في الحالات الأخرى يكون التطبيق المستقبلي لمتطلبات الاعتراف والاطفاء إما أنه مطلوب (مثال ذلك يمنع معيار المحاسبة الدولي الثامن والثلاثون الاعتراف بموجود غير ملموس مولد داخلياً لم يكن قد تم الاعتراف به في السابق) أو مسموح به (مثال ذلك يشجع معيار المحاسبة الدولي الثامن والثلاثون الاعتراف بالموجود غير الملموس الذي تم حيازته نتيجة دمج المنشآت الذي هو عبارة عن امتلاك والذي لم يكن قد تم الاعتراف به في السابق).

تاسعاً: أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على الأداء المالي:

ان القياس والافصاح لرأس المال الفكري له تأثير على أداء الوحدات الاقتصادية خاصة على نتائج أعمالها وهنا نعرض أثر رأس المال الفكري على الحسابات الختامية وعلى المركز المالي:

1. أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على الحسابات الختامية

تقسم الحسابات الختامية إلى عدة حسابات وتعتمد هذه الحسابات على طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المنشأة، ففي المؤسسات التجارية يتم إعداد حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر أما في المنشاة الصناعية فيتم إضافة حساب آخر وهو حساب التسجيل لذلك فإن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ينطوي على ما يلي:[1]

أ. تحصى الحسابات الختامية بمصروفات قصيرة الأجل الخاصة بالموارد البشرية مقسمة حسب نوع المصروف قصيرة الأجل (الأجور – الإجازات – العلاج – الصحي – مصاريف أخرى) نظراً لعملية رسملة الاستثمار في الموارد البشرية متوسطة وطويلة الأجل.

ب. اعتبار الإنفاق على الاستثمار في الموارد البشرية "متوسطة وطويلة الأجل" إيراداً مؤجلاً (مصروف رأس مالي).

ج. ان صافي الربح (أو الخسارة) سوف يعكي صورة حقيقية على نتائج أعمال المنشاة نتيجة لاعتبار تكلفة الاستقطاب والتعيين والتأهيل والتنمية للموارد البشرية نفقات رأسمالية وبالتالي رسملتها وإظهارها بالميزانية إهتلاكها خلال العمر الإنتاجي للأصول البشرية.

---

[1]- وليد ناجي الحيالي، **دراسات في المحاسبة المعاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، ص318.

2. أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على قائمة المركز المالي

إن لإظهار قيمة الاستثمارات في الموارد البشرية (طويلة ومتوسطو الأجل) ضمن القوائم المالية (الإفصاح عنها) يؤدي إلى التعبير الصحيح والعادل عن المركز المالي حيث أنها تعامل معاملة الأصل في القوائم المالية. لذلك فإن قيمة الاستثمارات في الموارد البشرية، تظهر طرف الموجودات تحت الأصول الوهمية مقسمة حسب مدة الاستفادة منها، ويظهر الإهلاك بقيمة هذه الاستثمارات في جانب المطلوبات تحت بند مخصصات الاهتلاك. [1]

وعلي ما سبق يري الباحث أن هناك أثر للقياس والافصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري على كفاءة الأداء على المستوي الداخلي والخارجي للوحدة الاقتصادية. حيث ان قيام إدارة الوحدة الاقتصادية بإضافة قيمة رأس المال الفكري كأصول بشرية في القوائم المالية والتقارير السنوية للوحدة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة الافصاح لاستخدامات جديدة داخل الوحدة وخارجها:

من أثر القياس والافصاح المحاسبي عن رأس المال على المستوي الداخلي للوحدة الاقتصادية ما يلي:

- إن عرض قيمة رأس المال الفكري في القوائم المالية والافصاح عنه كمياً يؤدي إلى تعرف الإدارة بشكل واضح على التكاليف اللازمة لحيازة واقتناء الأفراد، وكذا مدي الحاجة إلى تطويرهم وما هي الجوانب التي يحتاجها الافراد واللازمة لرفع مهاراتهم وقدراتهم العملية.
- حصول متخذي القرارات على نتائج يمكن من خلالها معرفة العلاقات السببية بين عناصر تقييم المورد البشري، ويتتبع هذه العلاقات وإمكانية تحسينها وأي الحلول البديلة تعتبر أفضل ومعرفة العناصر الحساسة والعناصر الاقل حساسية بالنسبة لتغيرات قيمة المورد البشري.

---

[1]- وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص318.

- يساعد الإدارة في رسم السياسات المختلفة البديلة وخاصة اختبار القرارات الإدارية المختلفة سواء من حيث تقييم الأجور أو البرامج التدريبية على قيمة المورد البشري والتأكد من سلامة هذه القرارات ويمكن للإدارة اتخاذ قرارات التخطيط الاستراتيجية للموارد البشرية في الوحدة الاقتصادية.

كما أن عرض تكلفة رأس المال الفكري بشكل واضح في القوائم المالية وتوفر معلومات كافية عنها يؤثر على كفاءة الأداء من خلال اهتمام الإدارة بضرورة الرقابة على هذه التكاليف ومقارنتها مع العائد المرجو من حيازة تلك الأصول الفكرية ومن إجراءات الرقابة على تكاليف حيازة رأس المال الفكري.

أ. الرقابة على تكلفة اقتناء رأس المال الفكري حيث أن توفير معلومات وبيانات عن تكلفة اقتناء المورد البشري في الوحدة الاقتصادية سيؤدي إلى تكوين نظام للتكاليف المعيارية المتعلقة بهذه التكلفة مما يتيح لإدارة الوحدة الرقابة على هذه التكاليف عن طريق إعداد التقارير الدورية الخاصة بها ومقارنتها مع التكلفة المعيارية لها وبالتالي تحديد الانحرافات وتحليلها.

ب. الرقابة على معدل دوران العاملين حيث أنه في ظل وجود النظام الذي يوفر بيانات ومعلومات عن الخسائر التي تتحملها المنشأة نتيجة دوران العاملين بها الذي ينتج عنه خروج وانفصال جزء من القوى العاملة بالمنشأة حيث يمكن معرفة خسارة رصيد حساب الفرد الذي ترك المنشأة من سجل الموارد البشرية مما يمكن الإدارة من الاعتماد على تكلفة معدل الدوران كمؤشر بدلا من الاعتماد على معدل الدوران نفسه وقد يكون معدل الدوران منخفضاً في نوعية معينة من العاملين بالمنشأة ولكن ذو تكلفة أعلى من معدل دوران سريع لفئة أخرى.

كما إن توفر بيانات ومعلومات عن قيمة رأس المال الفكري للوحدة الاقتصادية في القوائم المالية يعطي فرصة للإدارة من التحليل المالي لحيازة هذه الأصول ويمكن اتخاذ

القرارات بهذا الشأن من خلال نتائج مجموعة من النسب المالية ومن أمثلة هذه النسب ما يلي:

أ. نسبة الأصول الفكرية إلى إجمالي الأصول حيث توضح هذه النسبة أهمية الأصول الفكرية بالنسبة لباقي أصول الوحدة الاقتصادية.

ب.نسبة الأصول الفكرية إلى نسبة الأصول غير الفكرية وتوضح هذه النسبة مدى تركيز الوحدة الاقتصادية على العمل الآلي أو الإنساني وأيضاً توضح درجة توازن الأصول البشرية مع غيرها من الأصول في الوحدة.

من أثر القياس والافصاح المحاسبي عن رأس المال على المستوي الخارجي للوحدة الاقتصادية ما يلي:

إن أثر القياس والافصاح المحاسبي لرأس المال الفكري على كفاءة الأداء لا يقتصر على المستوي الداخلي بل له تأثير على المستوي الخارجي ومنها:

- قدرة المستثمر الخارجي على اتخاذ قرار الاستثمار بعد الإعلان عن رأس المال الفكري للوحدة الاقتصادية.
- التنبؤ بالعوائد المستقبلية اعتماداً على تكلفة حيازة رأس المال الفكري والربح المفصح عنه. حيث أنه لا يتم تحميل الربح بتكلفة اقتناء عناصر رأس المال الفكري في سنه حدوث التكلفة حيث أن التكلفة تخص أكثر من فترة محاسبية لاحقة.

قدرة الجهات الخارجية على تقييم والحكم على قدرات مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية على الاستفادة من موارد الوحدة البشرية والمادية بأساليب وتحليل مالية متعددة من خلال (معدل العائد على الاستثمار الإجمالي – معدل العائد على رأس المال الفكري – معدل العائد على رأس المال المادي –...الخ) وأساليب غير مالية من خلال التعرف على مدى جهود الإدارة في المحافظة على موارد الوحدة الاقتصادية البشرية وتنميتها.

- إمكانية عمل مقارنه ودراسة معمقة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة في حال توفرت البيانات المالية الكمية بنفس المستوي للوحدات الاقتصادية ومدي تأثير رأس المال الفكري على الأرباح.

كما أن الأثر يمتد ليصل كفاءة الأداء على مستوي الدولية ويمكن بيان أهمية إظهار قيمة الاستثمار في رأس المال الفكري في الحسابات القومية حيث يحقق الأهداف التالية:

- تحديد مدي تأثير الاستثمار في الموارد البشرية على الناتج القومي.
- قياس حقيقي لقيمة رأس المال الفكري القومي.
- مقارنة زيادة الناتج القومي على الاستثمار في رأس المال الفكري وزيادة الناتج القومي على الاستثمارات المادية القومية.
- تحديد التطور في الاستثمار في رأس المال الفكري من خلال مقارنة رصيدها من سنة لأخري.

تناول المبحث الثالث: الاطار النظري لرأس المال الفكري من حيث مفهوم وأهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري ومدى اهتمام الدول المتقدمة به، كما تناول المشاكل في ظل عدم التوافق على مفهوم محدد لرأس المال الفكري، وعرج على الأثار والانعكاسات الافصاح، كما تناول طرق متعددة للإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري والتكاليف المترتبة على حيازته ، وتناول دور معايير الدولية المحاسبة والمؤسسات المهنية المختلفة، والتي لم تتفق على وضع معايير محددة، وتبين أن المحاسبة التقليدية لم تستطيع قياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة لأنها تعتمد على المعلومات الكمية، وبالتالي فان القوائم المالية التقليدية تقدم معلومات غير دقيقة وغير كافية لتحديد القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية دون قياس والافصاح عن حيازة مكونات رأس المال الفكري وأثرها على كفاءة الاداء.

نتائج الفصل الأول:

بعد عرض الإطار النظري لرأس المال الفكري في الفصل الأول من الدراسة توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

1. ساعد عدم توصل المؤسسات المهنية والأكاديمية لمفهوم موحد لرأس المال الفكري الوحدات الاقتصادية إلى اجتهاد أدارات الوحدات وتحديد مفهومه حسب مصالحها.
2. ساهم عدم اتفاق الباحثون لوضع عناصر محددة رأس المال الفكري بمنح إدارة الوحدات من أخذ المبادرة وتحديد المكونات حسب رؤيتها وما يحقق أهدافها.
3. تأكد أن بعض الوحدات الاقتصادية يكون حيازتها لرأس المال الفكري أكثر أهمية من حيازتها رأس المال المادي.
4. أدي عدم التوصل حتى الآن لتحديد معايير ومحددات ثابتة لقياس عناصر رأس المال الفكري إلى عدم إمكانية مقارنة نتائج أعمال الوحدات الاقتصادية، وأن المحددات يمكنها إعطاء تقدير أو فكرة عن قيمة رأس المال الفكري ولكنها لا تحدد القيمة الحقيقية لرأس المال الفكري.
5. ساعد تنوع طرق الإفصاح عن رأس المال الفكري الي فتح باب التلاعب في عرض القوائم المالية حسب مصلحة الإدارة.
6. لم تحسم المعايير المحاسبية الدولية والقوانين التشريعية الخلاف بين الباحثين والمهتمين بتحديد إطار خاص ومحددات لرأس المال الفكري.

الفصل الثاني

الإطار النظري للقياس والافصاح المحاسبي للمسئولية الاجتماعية.

يتناول الباحث في هذا الفصل الإطار النظري للمسئولية الاجتماعية، من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم ومبادئ وأبعاد وأهمية وأهداف المسئولية الاجتماعية محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها.

المبحث الثاني: القياس المحاسبي للمسئولية الاجتماعية.

المبحث الثالث: الافصاح المحاسبي للمسئولية الاجتماعية.

المبحث الأول

مفهوم ومبادئ وأبعاد وأهمية وأهداف ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

إن أول من رسّخ وأرسى مفهوم وقواعد المسئولية الاجتماعية إسلامنا العظيم وديننا الحنيف حيث حث على التعاون والتكافل فقال ﷻ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (المائدة، الآية 2)، وقال النبي ﷺ "الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» ثُمَّ شَبكَ بَين أَصَابِعه. مُتَّفق عَلَيْهِ.

أولاً: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تعددت المفاهيم التي تناولت المسئولية الاجتماعية، وسعت العديد من الجهات المهنية والمؤسسات الأكاديمية بالبحث للوصول إلى مفهوم يمكن الاعتماد عليه، ويمكن من خلاله وضع معايير ومؤشرات لقياسه وكيفية الإفصاح عنه، لأجل ذلك قامت جامعة كاليفورنيا بعقد مؤتمراً بعنوان المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، وأشار المؤتمر في ختام توصياته إلى أن تطورات الحياة الاقتصادية المتلاحقة أصبحت تحتم على منظمات الأعمال ضرورة تعديل النموذج الاقتصادي التقليدي المبني على فلسفة تعظيم الربحية فقط، ليأخذ في الحسبان إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية اعتبارات أخرى اجتماعية لم تكن مأخوذة في الحسبان من قبل.

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم التي لها جذور تاريخية تمتد لقرون طويلة، وأن فكرة المسؤولية الاجتماعية ليست بمفهوم جديد في القرن العشرين، ويمكن إرجاعها إلى فترة الستينيات من القرن الماضي، حيث يبدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية يأخذ أبعاداً أكبر ولم يعد الأمر يتعلق بالأنشطة التطوعية

أو التبرعات بل تعداه ليصبح برامج وخطط واستراتيجيات، وقد ظهر في العقود الماضية اهتمام متزايد بمفهوم المسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات على اختلاف وتنوع مجالات عملها ونشاطاتها ومن قبل الحكومات والشعوب على حد سواء، وذلك في محاولة لتحديد نطاق تلك المسؤولية وأبعادها وفوائدها ووضع الأُطر التشريعية والتنظيمية المناسبة لها.[1]

كما وضحت المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية للشركة على أنها "مفهوم تدمج فيه الشركة بين الاهتمامات المجتمعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تعاملها مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي". كما تدرك الشركة بشكل متزايد بأن السلوك المسؤول اجتماعياً يؤدي إلى النجاح في عالم الأعمال، وربط بعضهم مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالقرارات الإستراتيجية التي تقوم بها منظمات الأعمال، إذ يرون أن المسؤولية الاجتماعية للشركة هي الشعور بالالتزام من جانب الشركات نحو وضع معايير اجتماعية محددة أثناء عملية صنع القرار الاستراتيجي. [2]

كما ان المسؤولية الاجتماعية تمثل نشاطات الشركة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، وتركز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي، واحترام القوانين والأدوات الحكومية، وتدمج مع النشاطات اليومية للشركة، وهي بمثابة التزام بتقليل أي أضرار من الممكن أن تؤثر على المجتمع وتجنبها، وتعظيم تأثير منفعتها على المدى الطويل، وتقع أبعاد المسؤولية الاجتماعية لقطاعات الأعمال ضمن مسؤوليات قانونية واقتصادية وأخلاقية

---

[1] Asongu, J.J., (2007). "The Legitimacy of Strategic Corporate Social Responsibility as a Marketing Tool", Journal of Business and Public Policy, 1, (1), p.4.

[2] محمد سيد عبد المتعال، ورفاعي محمد رفاعي، "**الإدارة الاستراتيجية**، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، 2007، ص118.

ومسؤوليات ذات طبيعة خيرية. وهي تقوم على اعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد آخذة في الاعتبار مبادرات منظمة الأعمال الحقيقية للوفاء بهذه الالتزامات وبما يعزز صورتها في المجتمع. [1]

ويستند مفهوم المسؤولية الاجتماعية على المشاركة في نشاطات اقتصادية، تتجاوز المتطلبات القانونية التي تعمل على حماية رفاهية الموظفين والمجتمع ككل والبيئة، وبشكل استراتيجي يؤدي إلى تكوين منافع مادية ملموسة للمنظمة، وبالتالي القدرة على تمويل المشاريع أو المبادرات ذاتياً وبنفس الوقت الحد من اعتراض المساهمين بشأن تبديد ثرواتهم، وتتضمن المسؤولية الاجتماعية التأكيد على عناصر الاستدامة البيئية والبشرية، فالاستدامة البيئية تتضمن استخدام الأفكار العلمية التي تعمل على الحد من الآثار البيئية الضارة لعمليات المنظمة، والاهتمام بالقضايا الكونية كتناقص الموارد والطاقة غير المتجددة والتعامل من النفايات الناتجة عن عمليات التصنيع والاستهلاك، أما الاستدامة البشرية فتقوم على أساس خلق أجواء عمل صحية وعادلة للموظفين، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم وتضيف المنفعة لذوي العلاقة من عملاء وموردين وأعضاء المجتمع الأخرين.[2]

كما أن المسئولية الاجتماعية هي عبارة عقد بين المنظمة والمجتمع تلتزم بموجبه المنظمة بإرضاء المجتمع وبما يحقق مصلحته وينظر لها على أنها التزام من قبل المنظمة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه من خلال قيامها بكثير من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر ومكافحة التلوث وخلق الكثير من فرص العمل وحل الكثير من المشاكل (المواصلات، الإسكان، الصحة) وغيرها من الخدمات، فالمسؤولية الاجتماعية التزام من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة

---

[1]- Belal U. M. (2008), "Three Dimensional Aspects of Corporate Social Responsibility", Daffodil International University, Journal of Business and Economics, 3, (1), P.201.

[2]- Heslin, Peter A. and Ochoa, J. D., (2008)"Understanding and developing strategic corporate social Responsibility", Organizational Dynamics, Vol. 37, No. 2, PP:127-128.

في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع ككل.[1]

ويتضح من المفاهيم السابقة أنه يمكن التمييز بين مدخلين لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، الأول: المدخل التقليدي للمسؤولية الاجتماعية الذي يسمي بمدخل المُلاّك أصحاب المشروع أو مدخل المساهمين، وهو هدف تعظيم الأرباح للملاك والمساهمين مع الالتزام بالقواعد الأخلاقية والإطار القانوني السائد في المجتمع. [2] والثاني: ويسمى بمدخل أصحاب المصالح وذلك تميزاً لهم عن المدخل الأول، ويختلف هذا المدخل بأهمية الأهداف الاجتماعية عن السعي لتحقيق هدف تعظيم الأرباح. ومفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية هو مجموعة من الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة، وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات. [3]

ويرى الباحث أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام الوحدة الاقتصادية والتجارية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، من خلال مساهمتها بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية والسلوك الأخلاقي الذي يرتبط بالمساهمة والمشاركة في حل قضايا بيئية وصحية وثقافية وإنسانية وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات

---

[1]- طاهر محسن منصور الغالبي، وصالح مهدي محسن العامري، "**المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال والمجتمع**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص175.

[2] –لعيبي هاتو خلف،"**محاسبة التلوث البيئي**"، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2009، ص31.

[3] – عباس الشيرازي، " **نظرية المحاسبة**"، الطبعة الثالثة، الكويت، مطبعة ذات السلاسل، 2002، ص350.

وغيرها، وتنشأ المسؤولية الاجتماعية في هذا الجانب من قيام منظمات الأعمال بتنفيذ واجباتها.

ومما سبق ذكره يصل الباحث إلى أن المسؤولية الاجتماعية تعبر عن علاقة ما بين الوحدة الاقتصادية والمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه، وهي تركز على الالتزامات التي يتوجب على الوحدة الاقتصادية الوفاء بها إذا أرادت أن يتم اعتبارها متمتعة بصفات المواطنة الجيدة. بمعنى أن المسؤولية الاجتماعية هي بمثابة التزام أصحاب الوحدات الاقتصادية والتجارية بالمساهمة في التنمية من خلال تنفيذ أنشطة يستفيد منها المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشية السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد.

كما يتضح للباحث أن المسؤولية الاجتماعية تقوم على ركائز تستند إلى أنها وسيلة تقوم بتدعيم مفهوم المساءلة وهي:

أ. ان الموارد التي تستخدمها الوحدات الاقتصادية هي موارد عامة، عليها أن تقوم بتعويض المجتمع.

ب. ندرة الموارد تلزم الوحدات الاقتصادية بضرورة استغلالها استغلال أمثل بما يساهم في تحقيق الاستدامة.

ج. يتطلب على الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تنفذها، ويحق للمجتمع المحيط الاطلاع عليها، وتقييم مدى استفادة المجتمع منها.

د. وجود التزام على الوحدة الاقتصادية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وأن تقبل الوحدة الاقتصادية هذا الالتزام يعني قدرتها على الاستمرار في الأجل الطويل.

ثانياً: مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

ورد في دليل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات مجموعة من المبادئ ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية وهي: المسؤولية، الثقافية، السلوكيات الأخلاقية، احترام رغبات ذوي العلاقة.، احترام القوانين والأنظمة، احترام السلوكيات والأعراف العالمية، احترام حقوق الإنسان. [1]

ومما سبق يستنتج الباحث أنه ليست بالضرورة أن تجتمع جميع المبادئ وبنفس الدرجة في الوحدات الاقتصادية، حيث وجود تفاوت بين الوحدات الاقتصادية تجعل من اختلاف درجة تلك المبادئ أمراً طبيعياً ومنطقياً، كما تختلف من وحدة اقتصادية لأخرى ومن قطاع لأخر. كما ويجب على الوحدة الاقتصادية مراعاة بعض المبادئ إذا ما قررت تنفيذ أنشطة تعزز مسئوليتها الاجتماعية ومن هذه المبادئ:

أ. إيجاد أسواق جديدة وخلق مستهلكين جدد، والعمل على انتاج منتجات معينة ذات جودة عالية باستخدام أمثل للموارد المتاحة والمتوفرة.

ب. العمل على خفض الأثار السلبية على البيئة نتيجة التشغيل، والعمل على معالجتها.

ج. إيجاد فرص عمل، واحتضان أصحاب المواهب الإبداعية لرفع مستوى الإنتاج والتسويق.

د. العمل على ضرورة تعزيز الاستقرار الوظيفي للعاملين، والعمل على رفع مستوى رفاه العاملين، والتأكيد على المنتجات الأخلاقية وتعزيز إنتاجية العاملين ورفاههم.

---

[1] – فهد راعي الفحماء، "**مدي التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 18.

ثالثاً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

تمارس الوحدات الاقتصادية عدداً من المسؤوليات الاجتماعية التي تنحصر ضمن تصنيفين هما: (الأخلاقية والإنسانية) سواء كانت باتجاه المجتمع المحلي أو تجاه الموظفين أو الزبائن أو الموردين أو البيئة أو المساهمين، وتعتبر المسؤولية الأخلاقية مسؤولية إلزامية وتتعدى في كونها الإيفاء بالالتزامات القانونية والاقتصادية وهذه الأبعاد هي على النحو التالي:

1. المسؤولية الاجتماعية ذات علاقة بالمجتمع المحلي:

وتشتمل الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق منافع لكافة أفراد المجتمع لغرض المساهمة بتنمية ورفاهية المجتمع. حيث يُعتبر المجتمع المحلي بالنسبة للوحدات الاقتصادية ذات أهمية عالية، إذ تهتم الوحدة الاقتصادية إلى توطيد العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة أنشطتها تجاه المجتمع المحلي، من خلال مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام، كتشغيل المعاقين والعجزة ودعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية، إفساح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، إقامة حضانة لأطفال أو دار للمسنين في المنطقة، المساهمة في الرعاية الصحية، المساهمة في دعم البنية التحتية والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة، وتقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من الأنشطة التي تزيد من الرفاهية العامة للمجتمع المحيط الذي يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، هذا بالإضافة إلى الدعم المتواصل للمراكز العلمية والصحية والمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والفنية، والتعليم وتدريب المؤسسات، حيث يُنظر المجتمع المحلي للوحدة من زوايا مختلفة. [1]

[1] - Anselmsson, J. and Johansson, U, (2007), Corporate Social Responsibility and the Positioning of grocery brands "An exploratory study of retailer and manufacturer brands at point of purchase, International Journal of Retail & Distribution Management, 35 (10), 835-856.

2. المسؤولية الاجتماعية ذات علاقة بالموظفين:

تشمل الأنشطة التي توجه لتلبية متطلبات العاملين بالمنظمة وتحسين أحوالهم بصفة خاصة وكل الأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، وأي نشاط ممكن أن يؤثر على العاملين فيها، لأن العاملين هم موارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام كتقديم العلاج للعاملين مجاناً أو المساهمة في التأمين الصحي، تحسين ظروف العمل. [1]

3. المسؤولية الاجتماعية ذات علاقة بالزبائن وحماية المستهلك:

تشتمل على الأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع العملاء من حيث تحقيق رضائهم على المنتج أو الخدمة والمحافظة على مصالحهم، وتضمن الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك، والمحافظة على هذا الرضا كالاهتمام بزيادة أمان المنتج، وعدم خداع المستهلك، والصدق في الإعلان، وتوفير البيانات اللازمة عن المنتج، وتعد هذه الشريحة من المجتمع ذات أهمية كبيرة لكل الوحدات الاقتصادية والتجارية بدون استثناء ومن الأداء الاجتماعي الموجه لهذه الشريحة تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، والإعلان لهم بكل صدق وأمانة وتقديم منتجات صديقة لهم وأمينة، بالإضافة إلى تقديم إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، والتزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع وتطوير مستمر للمنتجات، هذا بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار. [2]

---

[1] -[1]- Heslin, Peter A. and Ochoa, J. D., (2008)", P133.

[2] - شفيق حداد، ونظام سويدان، **"التسويق مفاهيم معاصرة"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، 2006، ص81.

4. المسؤولية الاجتماعية ذات علاقة بالموردين:

حيث ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين ومنظمات الأعمال على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم منظمات الأعمال تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لمنظمات الأعمال بالإضافة إلى تسديد الالتزامات، والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل. [1]

5. المسؤولية الاجتماعية ذات علاقة بالبيئة:

تشـــمل الأنشـــطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي والتي تهدف لحماية الموارد الطبيعية والبيئية المحيطة والمحافظة عليها. وتحتوي على مجموعة من الأنظمة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة المنظمة لنشاطها، التي تؤثر على البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالمنظمة، والمحافظة على الموارد الطبيعية ويعد هذا المجال من أهم مجالات المحاسبة الاجتماعية، نظراً لما تسببه من أضرار على البيئة، مثل تلوث المياه والهواء والتربة والتلوث الضوضائي. [2]

6. المسؤولية الاجتماعية تجاه ذات علاقة بالمساهمين:

تعد فئة المساهمين فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المنظمة، وتكمن مسؤولية المنظمة تجاههم بتحقيق أقصى ربح وتعظيم قيمة السهم، وزيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول المنظمة وموجوداتها. [3]

---

[1] – طاهر محسن منصور الغالبي، وصالح مهدي محسن العامري، المرجع السابق، ص81-101.

[2] – مقدم وهيبة، "**دور المسئولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المنعقد في نيسان 2009، 2009، ص18.

[3] –حداد وسويدان، المرجع السابق، ص 81.

7. المسؤولية الاجتماعية ذات علاقة بتطوير الإنتاج:

وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين، حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين. [1]

رابعاً: أهمية المسئولية الاجتماعية:

يمكن القول ان هناك اتفاقاً عاماً بأن المسؤولية الاجتماعية تمثل صيغة عملية مهمة ومفيدة للوحدات الاقتصادية والتجارية في علاقاتها مع مجتمعاتها، بمعني أن الالتزام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية يحقق العديد من الفوائد منها تحسين صورة الوحدة الاقتصادية لدى المجتمع؛ وتعزيز المظهر الإيجابي لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع بصورة عامة خاصة إذا ما اعتبرت المسؤولية الاجتماعية مبادرات اختيارية للوحدات الاقتصادية تجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة وغير مباشرة بالوحدة الاقتصادية، كما أن تعهد الوحدات الاقتصادية بتنفيذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية لها أهمية وضرورة، تتمثل في أن قيام تلك الوحدات بتحمل مسؤولياتها الاجتماعية سوف يحقق لها العديد من الفوائد على مستوى الوحدة نفسها أو على مستوى المجتمع. [2]

كذلك فإن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لها فوائد عديدة للوحدات الاقتصادية ذاتها يمكن سردها فيما يلي:[3]

---

[1] – مقدم وهيبة، المرجع السابق، ص18.

[2] - طاهر محسن منصور الغالبي، وصالح مهدي محسن العامري، المرجع السابق، ص ص 53-54.

[3] - المرجع السابق، ص56.

1. **الموارد البشـــرية:** يعد الالتزام بالمســـؤولية الاجتماعية ميزة لمنظمات الأعمال للفوز في اجتذاب المواهب والاســتفادة من قدراتهم كما يؤدي الالتزام بالمســؤولية الاجتماعية إلى تحســـين نظرة العاملين تجاه المنظمة، ويكون دافعاً للعاملين للمشاركة في حملات التبرع من المرتبات للأنشطة الاجتماعية.
2. **إدارة المخاطر:** إن إدارة المخاطر جزء أساسي من استراتيجيات المنظمات حيث يمكن للمنظمة أن تســتغرق عقوداً في بناء ســمعتها التي قد تفقدها في ســاعات عند حدوث أي من الحوادث الفنية أو البشــرية وبناء ثقافة حقيقية إيجابية داخل المنظمة وخارجها يمكن أن يقلل هذه المخاطر.
3. **التميز:** يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تلعب دوراً هاماً في المنافسة في الأسواق المزدحمة حيث يبني ولاء العملاء على أساس القيم الأخلاقية المميزة.
4. **رخصة العمل:** إن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية الجوهرية مثل الصحة والسلامة والمحافظة على البيئة يكســـب المنظمة ثقة الحكومة والجمهور وبذلك يكونوا بعيدين عن التدخل في أعمال المنظمة".

كما ان للمســئولية الاجتماعية أهمية في الوحدات الاقتصــادية على مســتوى البيئة الداخلية ويمكن عرض بعض المنافع التي تحققها المسئولية الاجتماعية [1]

1. تعتمد نجاح أي وحدة اقتصادية على قدرتها على استحواذها العاملين أصحاب الكفاءات العالية والذين يحققوا لها ميزه تنافسية.
2. تعزيز مفهوم الولاء الوظيفي عند الموظفين من خلال مشاركتهم في تنفيذ أنشطة المسئولية الاجتماعية
3. تعزيز ثقة الموظف بنفسه وبالوحدة وبالمنتج، بحيث تساعد الموظفين على الشعور بالفخر والارتياح في وظائفهم.

[1] - لعيبي هاتو خلف، المرجع السابق، ص 54.

4. تعزيز التكامل بين العمل والحياة الشخصية، مما يساعد في خفض التغيب عن العمل.
5. يعزز التزام الوحدة الاقتصادية بالمسئولية الاجتماعية تساعد الموظفين على العمل بجدية لزيادة الإنتاج والتركيز على الجودة.
6. يجب أن تسعي الشركات إلى اشراك الموظفين في تصميم وتخطيط وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية وتحسين الاتصال مع العاملين.
7. مشاركة العاملين في المسئولية الاجتماعية في الوقت المحدد للعمل.

مما سبق يخلص الباحث إلى أن التزام منظمات الأعمال ببرامج المسؤولية الاجتماعية يعتبر مهم وضروري، وتتجلى هذه الأهمية والضرورة من خلال المردود المتحقق للجهات التي ستجني الفائدة من هذا الالتزام وهي المجتمع والدولة والوحدة وأن المنافع التي تعود على المجتمع جراء تعهد الوحدة الاقتصادية باختلاف أنواعها بالمسئولية الاجتماعية، كما إن الدولة هي مستفيدة أيضاً من إدراك الوحدات الاقتصادية لدورها الاجتماعي حيث أن هذا سيؤدي إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى، علاوةً على ذلك فان تعهد الوحدة الاقتصادية بمسئوليتها الاجتماعية يعود بالنفع على المجتمع ويحقق ما يلي:

أ. تعزيز مفهوم التكافل الاجتماعي بين الوحدة الاقتصادية والمجتمع والذي ينتج عنه زيادة الولاء المتبادل بينهم.
ب. المساهمة في تخفيض نسبة البطالة، مع مراعاة تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وسياسة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية الوحدات الاقتصادية.
ج. مساهمة الوحدات الاقتصادية بتحسين البيئة المحيطة من ناحية مساهمة في تحسين البنية التحتية أو الناحية الثقافية.
د. رفع مستوى الوعي عند المجتمع بأهمية الاندماج بين الوحدات الاقتصادية المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.

خامساً: أهداف المحاسبة الاجتماعية:

للمحاسبة الاجتماعية على المستوي الداخلي والخارجي في الوحدة الاقتصادية العديد من الأهداف التي تعود بالنفع على مستخدمي البيانات ومتخذي القرارات ومن هذه الأهداف ما يلي: [1]

1-تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) التي لها تأثير على فئات المجتمع وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.

2-تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة، وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشي مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي.

3-الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة التي لها أثار اجتماعية (أثر قرارات المنظمة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد) ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضا ايصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات

---

[1] – صادق حسيني، "**تدقيق الأداء الاجتماعي للمنشأة في ضوء معايير المراجعة الدولية والأمريكية**"، معهد الإدارة العامة، مسقط، العدد 93، 2003، ص21.

الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي.

ويري الباحث ان المحاسبة الاجتماعية لها فوائد متعدد أُخري تعود بالنفع على البيئة الداخلية للوحدة الاقتصادية منها:

أ. قدرة الوحدة من تقدير تكلفة المنتجات بطريقة أفضل بهدف الوصول للمصداقية، وتجنب التقدير الوهمي لتكلفة المنتجات.

ب. قدرة الوحدة على توزيع التكاليف الخاصة بمراكز التكلفة على الوحدات المنتجة.

ج. مساعدة إدارات الوحدات في تحقيق الأهداف من تخفيض التكاليف وغيرها.

د. الحصول على استغلال قدرات الموظفين لمعرفة كيفية تخفيض التكاليف للمنتج وأساليب خفض تكلفة المنتج.

سادساً: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

هناك مجالات لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تتغير بتغير الظروف المحيطة للوحدات الاقتصادية، فهي تتغير من فترة لأخري تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وتتغير كذلك لتقدم وتراكم المعرفة العلمية وأثار بعض المتغيرات البيئية والاجتماعية، كما تتغير أيضا تبعا لتغيرات القيم والمواقف في المجتمع، وعليه تكون الرقابة وتقييم الأداء الاجتماعي محوراً للاهتمام على المستوى الداخلي والخارجي للوحدة الاقتصادية، لذلك ليس هناك مجال ثابت محدد للأنشطة الملائمة اجتماعياً، فمن الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة ومجالاتها وتبويبها وتصنيفها في مجموعات متجانسة.

وقد أشارت احدى الدراسات إلى أنه يمكن دمج بعض مجالات المسئولية الاجتماعية والتركيز على عرض أربع مجموعات متجانسة، تعتمد أساسا القياس وتقييم الأداء الاجتماعي والتقرير عنه، وهذه المجالات هي:[1]

1-مجال الموارد الطبيعية والمسافات البيئية:

ويتضمن هذا المجال المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي للمشروع، بحيث تتم الرقابة على التلوث أثناء التنفيذ ومنع الأضرار البيئية أو اصلاحها، وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية وتوجيه البحث عن تقنيات كفؤة، تساعد في تخفيف استخدام الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد ومن التقليل للهدر والتالف، ويجب في هذا المجال الإفصاح عن مدى التزام المشروع بالمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والضوضاء، ووضع برامج للتخلص من المخلفات الصلبة، واتباع تقنيات كفؤه لاستبعاد أو تخفيض كمية المخلفات ومساهمة المشروع في المحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة ومحاولة اكتشاف مصادر جديدة لها، وفي دراسات تقييم الأثر البيئي لا بد من مراعاة العناصر ذات الأهمية تبعا لطبيعة نشاط المشروع، وهذه العناصر هي[2]:

أ. عناصر طبيعية وكيميائية: الأرض. مياه السطح المياه الجوفية، الجو.

ب. عناصر حيوية: النباتات الحيوانات.

ج. اعتبارات بشرية: الصحة والأمن الاعتبارات الجمالية والثقافية.

د. اعتبارات اجتماعية واقتصادية: فرص العمل.

---

[1] – أسامة الخولي، "**البيئة وقضايا التنمية والتصنيع – دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية**"، سلسلة عالم المعرفة رقم 285، الكويت، 2002، ص194-195.

[2] – المرجع السابق، ص 195.

2-مجال المساهمات العامة:

ويشمل هذا المجال الإفصاح عن الخدمات المقدمة إلى المجتمع المحلي، أو المجتمع عموما مثل المساهمة في الرعاية الصحية وبرامج الحد من الأمراض والأوبئة وغيرها، ويلاحظ أن غالبية الأنشطة تتسم بالاختيارية، والالتزام الطوعي من قبل المشروع، الأمر الذي يعزز الاستمرارية وتنمية وتعاون المجتمع المحلي في تحقيق رفاه اقتصادي واجتماعي متبادل. [1]

3-مجال الموارد البشرية:

ويتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنظمة على الأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تسهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة، وأهم هذه الأنشطة هي إجراءات الاستقطاب والتعيين والتدريب المتاحة للعاملين، والتسهيلات المقدمة لتعليم العاملين وأسرهم، وكذلك مستويات الرواتب والأجور وخطط المزايا العينية للعاملين، والأمن الوظيفي واستقرار الأيدي العاملة وسياسة الترقية. [2]

4-مجالات مساهمات المنتج سواء سلعة أو خدمة:

ويتضمن هذا المجال المظاهر النوعية للمنتجات، مثل منفعتها طول حياتها أمانها وقابليتها لتقديم الخدمة، أو الوظيفة المرجوة، وكذلك أثرها على تلوث البيئة، إضافة إلى نيلها رضا المستهلك الصدق في الإعلان والوضوح عن طريق الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام، وفيما يلي مثال لعرض الأنشطة الخاصة بمجال المنتج سواء سلعة أو الخدمة، وكما يلي: [3]

---

[1] – المرجع السابق، ص 194.

[2] – المرجع السابق، ص 195.

[3] – – لعيبي هاتو خلف، المرجع السابق، ص 35.

أ. تحديد وتصميم المنتجات: وتشمل إجراء أبحاث تسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين، والمحافظة على أساليب حماية وأمن المستهلك.

ب. تحقيق رضا المستهلكين: وتشمل القيام بوضع ملصقات أو نشرات تعريفية بالمنتج توضح طرق الاستخدام، وكذلك المحاذير وتاريخ انتهاء الصلاحية وتقديم وثيقة كفالة، وبرامج إعلامية لتعريف المستهلك بخصائص المنتج ومجالات استخدامه، مع توفير مراكز خدمة ما بعد البيع ومراكز صيانة وإصلاح.

تناول الباحث في المبحث الأول: مفهوم المسئولية الاجتماعية حيث ورد هذا المصطلح في عشرينيات القرن الماضي، وتناول مبادئ المسئولية الاجتماعية القائمة على الاحترام، كما وتم عرض الأبعاد الخاصة بأنشطة المسئولية الاجتماعية الخاصة بـ (المجتمع، الموظفين، الزبائن، الموردين، البيئة، المساهمين، تطوير الإنتاج)، وبين أهمية المسئولية الاجتماعية والمنفعة التي تعود على الشركة والمجتمع والدولة، وتم عرض العديد من مجالات أنشطة المسئولية الاجتماعية.

المبحث الثاني

القياس المحاسبي للمسئولية الاجتماعية

يتناول الباحث هذا المبحث من خلال التالي:

اولاً: قياس وتقييم المسئولية الاجتماعية:

رغم الاهتمام المتزايد بالمسئولية الاجتماعية ومحاولة ترسيخ ممارسة أنشطتها الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية، إلا أنه لا يوجد اهتمام بالإفصاح عن هذه الأنشطة وأثرها في التقارير والقوائم المالية الصادرة عن تلك الوحدات، مما يستدعي بذل الجهود لدراسة المشكلات المتعلقة بعملية الإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة لها.

إن النظم المحاسبية المطبقة الآن في الوحدات الاقتصادية لا تشتمل على طرق وأساليب خاصة بالمحاسبة عن أنشطة المسئولية الاجتماعية، وأن كل ما يتم الإفصاح عنه في التقارير والقوائم المالية من معلومات خاصة بالأنشطة الاجتماعية، لا تخرج عن حدود تلك الأنشطة التي تترتب عليها أعباء مالية للأغراض الضريبية، ويتم الإفصاح عنها على أساس أنها جزء من معلومات تتعلق بالأنشطة الاقتصادية، وليس بوصفها معلومات تتعلق بمدى ممارسة الشركة لمسئولياتها الاجتماعية.

وقد أدى ذلك النقص في النظم المحاسبية المتعلقة بحصر المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية إلى الحد من إمكانية الشركات في الافصاح عن ممارستها للأداء الاجتماعي في تقاريرها المحاسبية والمالية، وبالتالي حرمانها من فرصة تقييمها بشكل موضوعي، وحيث أن المسئولية الاجتماعية أصبحت الأن أحد المؤشرات الأساسية في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، فكان لابد من البحث عن معايير أو مؤشرات قياسية تتصدى للمشاكل

المحاسبية الخاصة بعملية قياس وتقييم الأنشطة الاجتماعية، والتشديد على قيام الشركات بالإفصاح عن المقومات الخاصة بالأداء الاجتماعي ، واللازمة لتقييم الأداء وفق لمفهوم الشركة المقبولة اجتماعياً. [1]

ثانياً: التمييز بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية:

تتميز الأنشطة الاقتصادية بأنها تلك الأنشطة التي تأسست الوحدة الاقتصادية من أجل القيام بها وتحقيق رسالتها، وهو ما يشتمل عليه عقد تأسيسها، ونظامها الأساسي، وسجلها التجاري، والمستندات التي أخذت بها الموافقة من الجهات الحكومية على مزاولة نشاطها الاقتصادي. أما الأنشطة الاجتماعية فتتميز بأنها تنطوي تحت مفهوم المسئولية الاجتماعية الطوعية، وهناك آراء متفاوتة حول هذا التمييز.

ويرى البعض بأن معيار التفرقة بين الانشطة الاجتماعية والانشطة الاقتصادية للشركة هو وجود وعدم وجود الزام قانون الشركات بالأداء الاجتماعي، وعليه فإن الشركة لابد وأن تفي بالتزاماتها الاجتماعية، أما الفريق الأخر فإنه يسعى إلى أبعد من ذلك، ويرى أن المسئولية الاجتماعية للشركة لا تقتصر على قيام الشركة ببعض الأنشطة الاجتماعية اختيارياً، وإنما تشمل جميع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي بصرف النظر عن وجود الزام قانوني من عدمه، إذ أن طبيعة الأنشطة الاجتماعية لن تتغير سواء تم القيام بها اختيارياً أو استجابة لضغط أفراد المجتمع أو لإدراك الإدارة وتجاوبها مع المشكلات الاجتماعية، وتقوم الشركة بتنفيذ هذه الأنشطة بهدف تحسين مستوى معيشة العاملين بها وتحقيق الأمان والاستقرار في العمل، أما الأنشطة الاجتماعية تجاه المجتمع فتهدف إلى تحسين ظروف البيئة المحيطة، ويرى هذا الفريق

---

[1]- مؤيد محمد علي الفضل، "**الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في التقارير المالية الخارجية: نموذج مقترح لمنشآت الاعمال في العراق**"، المجلة العربية للإدارة، العدد 1، 2001، ص4.

أيضا أن الأنشطة الاجتماعية تشمل أيضا تلك الأنشطة التي تقوم بها الشركة نتيجة لالتزامها بالقوانين والأنظمة ولا تتوقع الشركة أن تحقق منها منفعة اقتصادية مباشرة.[1]

ومما سبق يصل الباحث إلى أن طبيعة النشاط هو الذي يحدد فيما إذا كان النشاط اقتصادياً أم اجتماعياً، وليس وجود قانون يلزم القيام بالأنشطة الاجتماعية. ومع ذلك أن قيام الوحدات الاقتصادية ببعض الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة ومنع التلوث والاضرار بالمجتمع تنفيذاً لقوانين الاحتفاظ على البيئة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى اعتبار هذه الأنشطة والإفصاح عنها بوصفها أنشطة اقتصادية تطبيقاً لمعيار وجود الإلزام القانوني، وإذا ما قامت الوحدات الاقتصادية ببذل جهود إضافية وتكبدت نفقات أكثر لتحسين البيئة، فإن ذلك يعتبر انشطة اجتماعية ويتم معالجتها على هذا الأساس، وبالتالي فإن النشاط الواحد قد يأخذ صفة النشاط الاقتصادي، وصفه النشاط الاجتماعي في نفس الوقت.

ثالثاً: قياس تكاليف وعوائد ومعايير القياس الأنشطة الاجتماعية:

1-مفهوم وقياس التكاليف الاجتماعية للوحدات الاقتصادية:

يترتب على قيام الوحدات الاقتصادية بتنفيذ نشاطها الاقتصادي الذي وجدت من أجله العديد من أنواع التكاليف والتي يطلق عليها التكاليف الاقتصادية هذا فضلاً عن تحقيق العوائد، أما إذا مارست الشركة مسئوليتها الاجتماعية سواء تجاه العاملين وعملائها أو تجاه المجتمع، فإن ما يترتب على ذلك من تكاليف تسمي بالتكاليف الاجتماعية، وفي المقابل يطلق على المنافع الناتجة سواء لصائح الشركة نفسها أو لصالح العاملين والعملاء والمجتمع بالعوائد الاجتماعية. [2]

---

[1] - محمد محمود عبد المجيد، **"الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة: نموذج مقترح للشركات الكويتية، "**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 1985، ص 242

[2] - محمد محمود عبد المجيد، المرجع السابق، ص65.

أ. مفهوم التكاليف الاجتماعية:

الناظر لمفاهيم المسئولية الاجتماعية من حيث التكاليف على المؤسسة لابد ان يميز بين التكلفة الاجتماعية من وجهة نظر المؤسسة والمجتمع وهنا نبين أراء بعض المختصين، حيث يوجد وجهتا نظر بخصوص التكاليف والأعباء.

يري فريق من الباحثين: على أنها التكاليف والأعباء الاجتماعية من وجهة نظر المنشأة باعتبارها النفقات التي تتكبدها الوحدة الاقتصادية ولا تحصل في مقابلها على خدمة أو منفعة مباشرة، وتفرض الدولة هذه الأعباء على الوحدة الاقتصادية نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة فيجب أن تتأثر تكاليف الإنتاج في المنشأة بمبالغ تتناسب مع ما تسمية المنشأة من أثار سلبية على البيئة. [1]

بينما ينظر البعض الآخر: إلى مفهوم التكاليف الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع، وأن المجتمع هو الذي يتحملها، فيرى أن التكلفة الاجتماعية تمثل التضحية التي يتحملها المجتمع ممثلة بالموارد التي تنفذ أو تهلك نتيجة مزاولة المنشأة لأنشطة ذات تأثير اجتماعي سلبي خاصة في حالة عدم وجود قوانين وتشريعات تلزم المنشأة بالمساهمة في اصلاح تلك الأثار الضارة أو على الأقل الحد منها، وتمثل وجهة النظر الأكثر شيوعاً لمفهوم التكاليف الاجتماعية حيث أن أغلب الكتّاب نظروا إلى هذه النوع من التكاليف من وجهة نظر المجتمع خاصةً مع بداية ظهور المحاسبة الاجتماعية فنجد أن (Estes) عرف التكاليف الاجتماعية على أنها (تكاليف يتحملها المجتمع أو جهات خارجية من الوحدة الاقتصادية التي تسببت في أحداثها).[2]

---

[1] - منصور حامد محمود، **"الإطار المتكامل للمحاسبة الاجتماعية"، مجلة** الكفاية الإنتاجية، القاهرة، وزارة الصناعة، مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني، العدد 3، يوليو 1983، ص12.

[2] - محمد محمود عبد المجيد، المرجع السابق، ص66.

ولكن محاسبياً فان الوحدة الاقتصادية أيضاً تتحمل تكاليف يفرضها عليها المجتمع متمثلا بالدولة مثل التوظيف الإجباري للعاملين أو الضرائب بكافة أنواعها أو التدخل في تسعير منتجات الوحدة، وهنا يمكن القول بأن التكلفة الاجتماعية هي ما تتحمله المنشأة (النفقات التي تتكبدها الوحدة الاقتصادية ولا تحصل في مقابلها على خدمة أو منفعة مباشرة)، وما يتحمله المجتمع (تمثل التضحية التي يتحملها المجتمع) أي التكلفة الشاملة أو الكلية.

ب. قياس التكاليف الاجتماعية

هناك وجهتا نظر لتحديد التكلفة الاجتماعية (من وجهة نظر الشركة ومن وجهة نظر المجتمع) فمن المنطقي أن يكون هناك اختلاف في القياس حيث لكل جهة معاييرها الخاصة لقياس التكلفة، وهذا يسبب عائقاً وتحدي للمحاسبين.

كما يوجد العديد من التحديات التي تواجه الباحثين في كيفية قياس وتقييم الأنشطة الاجتماعية للشركات، ومنها صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية من التكاليف الاقتصادية المتعلقة بهذه الأنشطة، وذلك بسبب وجود تداخل بين الأنشطة الاجتماعية، والأنشطة الاقتصادية الناتج من طبيعة عمل الشركات، والذي يؤدي إلى مشاكل في كيفية حصر وقياس عوائد وتكاليف كل نشاط. [1]

هنا لابد من الإشارة هنا إلى أن قياس التكاليف وفقاً للمفهوم الواسع تكتنفهُ صعوبة بالغة تكمن في كيفية القياس الكمي للأضرار التي تلحقها الوحدة بالمجتمع والتعبير عنها بقيم نقدية وتحويل هذه التكاليف من تكاليف خارجية غير خاضعة للرقابة ولا تتحملها المنشأة بل يتحملها المجتمع إلى تكاليف داخلية تتحملها الوحدة على أساس أنها هي السبب في حدوثها، فالأضرار التي يتحملها المجمع تشترك فيها العديد من الوحدات الاقتصادية وبالتالي تكون هناك صعوبة في معرفة ما تتحمله الوحدة من هذه الأضرار.

[1] - منصور حامد محمود، المرجع السابق، ص10.

ج. أساليب قياس التكاليف الاجتماعية:

لقد تعددت أساليب القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية فمنها القياس النقدي والمستخدم في المحاسبة المالية، والقياس الكمي المستخدم في المحاسبة الإدارية إضافة إلى القياس الوصفي لبعض مجالات ومعاملات الأداء الاجتماعي والتي يتعذر فيها القياس النقدي أو الكمي وتتمثل تلك الأساليب بالتالي:

- **أسلوب الاستقصاء (الاستبيان)**

يقوم هذا الأسلوب على جمع البيانات والمعلومات عن طريق السؤال المباشر للأشخاص ذوي العلاقة المباشرة بالتكلفة الاجتماعية أو التضحية التي تمت ويتم ذلك بأسلوب أعداد استمارة تضم مجموعة من الأسئلة المتعلقة بنشاط الوحدة الاقتصادية والتي تسمى باستمارة الاستبيان والتي تعد الادارة للحصول على الحقائق وتجميع البيانات عن الظروف والأساليب الناشئة بالفعل. [1]

ويعتبر هذا الأسلوب " الاستبيان " من الأساليب الضعيفة التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الأداء الاجتماعي وتكاليفه بسبب اختلاف وجهات نظر الأشخاص المتأثرين من حيث ميولهم ودوافعهم واتجاهاتهم من جهة، واختلاف الوعي الاجتماعي بين الأفراد وتحيز بعضهم في الإجابة من جهة أخرى، الأمر الذي يترك أثره البالغ على دقة وحدة البيانات لأغراض التقييم ويجب مراعاة المعايير التالية عند استخدام هذا الأسلوب الآتي. [2]

أ. أن يكون الشخص المتأثر على دراية واضحة بنطاق تلك التأثيرات عليه.

---

[1] - ثائر صبري الغلبان، **"الإطار المقترح للمحاسبة عن تكاليف الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي الموحد"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، 1996، جامعة بغداد، ص 131.

[2] - ثائر صبري الغلبان، المرجع السابق، ص132.

ب. أن يمتلك القدرة على ترجمة التأثيرات في وحدات نقدية بشكل مباشر أو من خلال استخدام المقاييس البديلة.

ج. وجود الرغبة الصادقة لدى الشخص المتأثر في تقييم الاجابة الصحيحة والصادقة وهنا تجب الاشارة إلى أن طبيعة بعض الأسئلة ينبغي أن تكون محرجه لكي يتوخى الفائدة من المعلومات.

- **أسلوب التقييم البديل**

يستخدم هذا الأسلوب عند تعذر التقييم المباشر للتضحية التي قدمتها الوحدة الاقتصادية نتيجة لقيامها بالممارسات الاجتماعية، حيث يتم أجراء تقييم بديل لتلك التضحية، مثال ذلك أذا أرادت الشركة تقدير التضحيات التي تتكبدها جراء توفير معدات السلامة المتطورة فيكون ذلك عن طريق تقدير قيمة العلاج الطبي للعاملين المصابين بسبب عدم توفر تلك المعدات، وكذلك مقدار الخسارة الناتجة عن الحوادث الصناعية في حالة عدم نصب معدات السلامة تلك، إلا أن هذا الأسلوب يكون عرضة للخطأ في القياس أو الاختيار الخاطئ للبديل أو عدم تطابقه مع الحالة المطلوب قياسها مما يستوجب الحذر عند استعمال هذا الأسلوب، ومع ذلك فأنه يعد أحد الأساليب الفعالة والمهمة في قياس تكاليف الأداء الاجتماعي. [1]

- **أسلوب تكاليف المنع**

بموجب هذا الأسلوب يتم قياس الأضرار التي تصيب المجتمع والناشئة عن مزاولة الشركة لنشاطها، وذلك عن طريق المبالغ اللازمة لتصحيح الضرر، ويقترض هذا الأسلوب أنه كل ما قامت الشركة بالإنفاق على منع التلوث مثلاً انخفضت الأضرار التي تصيب المجتمع، وأن تكاليف المنع عادةً لا تكون مساوية لقيمة الأضرار التي تصيب المجتمع. بمعنى أخر أن تكاليف المنع في مجال القياس

[1] – ثائر صبري الغلبان، المرجع السابق، 133.

التكاليف المسؤولية الاجتماعية يقوم على افتراض وجود علاقة عكسية بين الأضرار التي يتحملها المجتمع والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المشروع لتصحيح أو تجنب هذه الأضرار. كما أطلق بعضهم على هذا الأسلوب في القياس تسمية (التقييم الوسيط) حيث يمكن اتخاذ تكاليف منع حدوث الأضرار الاجتماعية، أي تكاليف تجنب الآثار السلبية الخارجية بديلاً لقياس الأضرار بطريقة مباشرة.[1]

ومن خلال مفهوم تكاليف المنع يشير أحد الباحثين إلى إمكانية التوصل إلى عدة نتائج في القياس منها. [2]

أ. إن تكاليف الأداء الاجتماعي التي يمكن قياسها على مستوى الوحدة ما هي إلا تكاليف تجنب الأضرار أي تكاليف المنع، ففي مجال التلوث البيئي تكون التكاليف الاجتماعية معادلة تقريباً لتكاليف منع التلوث.

ب. إن التكاليف الاجتماعية للمنع قد تكون أقل بكثير من الأضرار الاجتماعية ذاتها، فمثلاً إنفاق مبلغ ضئيل لتعقيم المياه يمنع أضرار كبيرة ومتنوعة كما أنه قد يكون العكس، فمثلاً أضرار بسيطة قد يطلب الأمر فيها إنفاق مبالغ كبيرة نسبياً.

وبالإمكان التوفيق أو الموائمة بين مصلحة الطرفين من خلال إتباع إجراءات تتيح للمشروعات حرية تنفيذ برامجها، فمثلاً يمكن فرض ضرائب على المشروع تعادل من حيث الحجم الأضرار التي يتحملها المجتمع بسبب مزاولة الوحدة الاقتصادية لنشاطها، وهنا تستطيع الشركة تجنب ممارسة نشاطها حتى لا تتحمل هذه الضرائب أو الاستمرار بتنفيذ نشاط المنشأة ودفع الضريبة. على أن يراع في هذا المجال تشجيع إقامة المشروعات في المناطق التي تحتاج إليها بحيث يؤدي نشاطها إلى اقل ضرر ممكن. [3]

---

(1) أزهر يوسف الشكري، **"أسس القياس المحاسبي لتكاليف منافع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في التقارير المالية"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، السنة الثامنة، ص 239.

(2) - أزهر يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 239.

(3) - ثائر صبري الغلبان، المرجع السابق، 134.

- **أسلوب تكاليف التصحيح.**

تمثل التكاليف الاجتماعية بموجب هذه الأسلوب مقدار ما تنفقه الشركة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه أو لإقامة وإنشاء مورد يحل محل المورد الاجتماعي الذي تأثر بنشاط المشروع، ومثال ذلك التكاليف التي يتحملها المشروع في سبيل تطهير النهر من أثر التلوث بسبب ممارسة المشروع لنشاطه، ويعد هذا المفهوم غامضاً نسبياً لأنه في كثير من الحالات قد لا يكون واضحاً كيفية قياس تكلفة التصحيح أو إعادة الوضع إلى ما كان عليه، مثال ذلك كيف يمكن قياس تكلفة تصحيح التلوث الضوضائي. لذلك يضع بعضهم عدة محددات لاستخدام هذا الأسلوب هي: [1]

أ. إمكانية التحكم وتخفيض الآثار والنتائج الفرعية غير المرغوب بها النشاط المشروع.

ب. إمكانية حساب أو تقدير التكاليف المالية من تلك الآثار والنتائج بقصد تحديد المسؤولية عنها.

ج. احتساب التكاليف الاجتماعية ضمن التكاليف الإجمالية للمشروع وتوفير المعلومات المناسبة عنها حتى تكون إدارة المشروع على بينة عند اتخاذ القرار بممارسة النشاط

وعلى الرغم من أن كلاً من تكاليف منع حدوث الضرر أو تكاليف إعادة الوضع إلى ما هو عليه (تكاليف التصحيح) لا تعبر عن الرقم الدقيق لقيمة الأضرار التي تصيب المجتمع، إلا أنها تمثل أفضل رقم تقريبي، أي أنها أفضل رقم بديل التكاليف الاجتماعية الصحيحة.

---

[1] - أزهر يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 240.

- **أسلوب التحليل الاقتصادي.**

أن تحليلات الاقتصاديين لبعض البيانات المتوفرة يمكن أخاذها أساساً لتقديم مقاييس موثوقة ومعول عليها لتكاليف الأداء الاجتماعي، مثلاً يمكن استخدام أُسلوب (باريتو) لأغراض رسم السياسة الإنتاجية والبيئية للوحدة مما يؤدي إلى أخذ تكاليف الأداء الاجتماعي الخاصة بمجال تلوث البيئة في الحسبان، حيث يهدف أُسلوب (باريتو) إلى تحديد الوضع الاقتصادي الأمثل الذي عنده لا تؤدي إحداث تغيرات في مستويات الإنتاج أو في مجال تبادل المعاملات إلى زيادة الحجم الكلي للأضرار على المجتمع. [1]

- **أسلوب أحكام المحاكم والتعويضات.**

يمكن اعتبار قرارات المحاكم حول الأضرار إحدى مؤشرات الأداء الاجتماعي للوحدة، وبالتالي يمكن تحديد وتصنيف هذه المبالغ ضمن مجموعة تكاليف الأداء الاجتماعي، علماً أن تحديد مبالغ الضرر يكون من قبل شخص ثالث (الحاكم) وليس قرار الشخص الذي حل به الضرر. إن حكم الحاكم بشأن التعويضات يكون في الغالب قائماً على الأحكام السابقة مع الأخذ في الحسبان التغيرات التي تطرأ على تكاليف المعيشة، وبالنسبة إلى المبلغ المقابل لتكلفة الضرر يتقرر في أغلب الأحيان بناءً على تقديرات الأفراد المصابين ذاتهم وطبقا لتقديرات المحكمة القائمة وعلى البيانات التاريخية السابقة. [2]

- **أسلوب الإنفاق الفعلي.**

يقوم هذا الأسلوب على اعتماد المبالغ الفعلية التي تنفقها الوحدة الاقتصادية كأساس لقياس تكاليف الأداء الاجتماعي سواء كان ذلك الإنفاق

---

[1] - ثائر صبري الغلبان، المرجع السابق، 135.
[2] - أزهر يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 241.

اختيارياً نتيجة إدراك الوحدة والتزامها بمسؤوليتها لاجتماعية وإما تطبيقاً لقوانين تفرضها الدولة، يضاف إلى ذلك الأضرار التي يسببها نشاط الوحدة للمجتمع والتي تقاس إما بأسلوب تكاليف منع حدوث هذه الأضرار أو تكاليف التصحيح.[1]

ومما سبق يلاحظ الباحث أن هناك تنوع في أساليب قياس تكلفة المسئولية الاجتماعية، وإن كل نوع يناسب نشاط معين ولا يعني ان يُناسب أسلوب معين لإحدى القطاعات أن يُناسب قطاعات أُخري، فمثلا ما يصلح لقطاع التجارة لا يصلح لقطاع الصناعة ولا يصلح لقطاع الخدمات، وهكذا. كما ويستنتج الباحث أنه ولتحقيق الهدف من استخدام تلك التكاليف والعوائد الاجتماعية لابد من إجراء عملية قياس لها، وهذا يتطلب من الوحدات الاقتصادية إلى إجراء عدد من الخطوات الهامة منها:

- تحديد مفهوم واضح وصريح لكل من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.
- التفرقة الدقيقة بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية في دفاتر والسجلات.
- الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية بشكل منفصل عن التكاليف الاقتصادية داخل التقارير والقوائم المالية الصادرة.
- قياس كل من التكاليف الاجتماعية والعوائد الاجتماعية للمسئولية الاجتماعية لأغراض تقييم الدور الاجتماعي.

2- مفهوم وقياس المنافع الاجتماعية للوحدات الاقتصادية:

أ. مفهوم المنفعة الاجتماعية:

الناظر لمفاهيم المسئولية الاجتماعية من حيث العوائد على الشرائح لابد أن يميز بين المنفعة الاجتماعية والعائد الاجتماعي وهنا نبين أراء بعض المختصين. يري أحد الباحثين أنه من الضروري التمييز بين المنفعة الاجتماعية والعائد الاجتماعي.

[1] - ثائر صبري الغلبان، المرجع السابق، 137.

حيث أن المنفعة الاجتماعية تمثل المزايا التي يحصل عليها المجتمع وكذلك الوحدة نتيجة لممارستها لأنشطتها الاجتماعية، في حين أن العائد الاجتماعي يمثل مؤشر يستخدم لتقييم الأداء الاجتماعي، ويحسب على أساس طرح التكاليف الاجتماعية من العوائد والمزايا الاجتماعية. [1]

كما يقول البعض أن العائد الاجتماعي يمثل المزايا التي يحصل عليها المجتمع وتتمثل بالقيمة المضافة للمجتمع نتيجة مباشرة المنشأة لأنشطتها الاجتماعية[2].

إن هذا التعريف ينظر إلى المنافع الاجتماعية من وجهة نظر المجمع وليس من وجهة نظر الوحدة المحاسبية والتي تعتبر هي أحد الأطراف التي سيعود عليها المنفعة، وأن هذا المفهوم يعتبر غير متكامل لعدم أخذه مصلحة المنشأة بعين الاعتبار.

ويري باحث أخر بوجوب النظر إلى مفهوم المنافع الاجتماعية من وجه نظر المنشأة فضلا عن المجتمع فالمنشأة هي أيضاً تحقق مزايا من أنشطتها الاجتماعية فهي عندما تهتم بالعاملين مثلا فإنها تحقق الرضا والولاء مما ينعكس إيجاباً على زيادة الإنتاجية ونقص معدلات دوران العمل وخفض تكاليف الرقابة، وكذلك فان المنشأة إذا ما حققت منافع للمجتمع ستحصل على رضا المستهلكين والمواطنين ومحافظتهم على ممتلكات الوحدة وبالتالي فهي تحقق منافع كثيرة لا بد من أخذها في الحسبان عند تحديد مفهوم المنافع الاجتماعية. [3]

---

[1] - عبد الحميد الشافعي، **"نموذج فائض الاسهام الاجتماعي لتقويم أداء الوحدة المحاسبية على المستوى القومي"**، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق السنة السادسة، العدد 6، 1984، ص17.

[2] - عبد العزيز رجب، **"الاطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية والاقتصادية"**، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة التاسعة، العدد 4، 1981، ص126.

[3] - أزهر يوسف الشكري، **"أسس القياس المحاسبي لتكاليف منافع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في التقارير المالية"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، السنة الثامنة، 2012، ص 242.

ب. قياس المنفعة الاجتماعية:

ان ممارسة الوحدات الاقتصادية أنشطة المسئولية الاجتماعية يعود بالنفع والعائد عليها بقدر كبير، ومن منافع وعوائد الأنشطة ما هو لصالح الوحدة نفسها والعاملين بها، ومنها ما هو لصالح المجتمع ككل، إلا أنه من الصعوبة بمكان قياس هذه العوائد التي تعبر عن حجم المساهمة الاجتماعية للوحدة وذلك بشكل مباشر ودقيق طبقاً للمقاييس المحاسبية التقليدية المتعارف عليها، كما أن هناك مشكلة أُخري وهي تحديد الأطراف المستفيدة من هذه العوائد، حيث توجد أطراف داخلية مثل العاملين وأخرى خارجية كالمستهلكين، والعملاء، و أطراف أخرى في المجتمع المحيط، وذلك حسب نوع النشاط الاجتماعي الذي تؤديه الوحدة الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من تقييم لدور الوحدات الاقتصادية التي تتحمل مسئولياتها الاجتماعية مقارنة بتلك التي لا تتحمل هذه المسئوليات.

ويمكن إجمال أهم اراء الباحثين بشأن قياس المنافع الاجتماعية بالآتي: [1]

الرأي الأول: إن قياس منافع الالتزامات الاجتماعية يعد أمراً مستحيلاً ويبرر مؤيدو هذا الرأي السبب في ذلك إلى أن:

1) صعوبة تقدير قيمة نقدية لمنافع الالتزامات الاجتماعية.
2) عدم اتفاقها مع سياسة التحفظ التي يتبعها المحاسبون.
3) افتقار المعلومات المحاسبية الناتجة عن التقدير النقدي للمنافع إلى الموضوعية، لكونها لا تستند إلى الدليل الموضوعي المؤيد لذلك.

وللأسباب اعلاه يتم استبعاد المعلومات المتعلقة بمنافع الالتزامات الاجتماعية من التقارير المالية.

[1] - عبد الحميد الشافعي، المرجع السابق، ص ص 118-119.

الرأي الثاني: يعترف مؤيدو هذا الرأي بصعوبة القياس النقدي لمنافع الالتزامات الاجتماعية لكنهم يؤيدون اللجوء إلى أساليب القياس الأخرى، كالقياس الوصفي أو الكمي لتوفير معلومات وصفية أو معلومات كمية يتم الإفصاح عنها بشكل إحصائيات ومؤشرات تتعلق بمنافع الالتزامات الاجتماعية التي قد لا تقل أهمية عن المعلومات النقدية.

الرأي الثالث: يقول أصحاب هذا الرأي أن الأخذ برأي الثاني سيجعل امكانية المقارنة بين الوحدات والفترات المختلفة أمراً مستحيلاً، لعدم توفر المعايير التي تستخدم في المقارنة، لذلك يدعو أنصار هذا الرأي إلى استخدام الوحدات النقدية في قياس منافع الالتزامات الاجتماعية وذلك من خلال استخدام القيم السوقية للتعبير عن هذه المنافع، مثل القيمة السوقية للسلع والخدمات الممنوحة للعاملين، قيمة المباني المقدمة للمجتمع لأغراض إنشاء مدرسة أو مستشفى.

الرأي الرابع: يقضي أنصار هذا الرأي إلى قصور الوحدات النقدية في التعبير عن منافع الالتزامات الاجتماعية، يعزى سبب ذلك إلى عدم إمكانية الركون إلى أسعار السوق للتعبير عن المنافع المتحققة، لأن هناك سلع وخدمات تحقق منافع اجتماعية عالية إلا أنها ذات أسعار منخفضة كما في السلع الضرورية، وعلى النقيض من ذلك فيما يتعلق ببعض السلع الكمالية ذات الأسعار المرتفعة وبالتالي فإن أسعار السوق لا تعبر عن الأهمية النسبية للسلع والخدمات من وجهة نظر المجتمع. ووفقاً لذلك يدعو أنصار هذا الرأي إلى ضرورة تحديد معدل لهذه المنافع على المستوى القومي لكل نشاط.

ومما سبق يصل الباحث إلى أن الوحدات الاقتصادية قد تواجه مشكلة أُخرى تترتب على المشكلات السابقة المتعلقة بصعوبة تبويب وقياس التكاليف والعوائد الاجتماعية، وهذه المشكلة تتمثل في عدم دقة إعداد التقارير والقوائم المالية لبيان نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة خلال مدة معينة، وكذلك المركز المالي للشركة في نهاية تلك المدة، وعليه فإن هناك صعوبة في إعداد تقارير مالية للأنشطة الاجتماعية للشركات التي تمارس المسئولية الاجتماعية، مما يتطلب العمل ضرورة وضع معايير قياسية مناسبة لإعداد التقارير المالية الاجتماعية.

3-معايير قياس وتقييم المسئولية الاجتماعية:

يمكن القول إنه تم وضع عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس الدور الاجتماعي الذي تؤديه الشركات، من خلال قيامها بمختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بطبيعة عملها ، ولقياس دور تلك الشركة في تحمل مسئوليتها الاجتماعية تجاه الأطراف المتعددة سواء داخلها أو خارجها، فإنه يتم مقارنة تلك المعايير تاريخياً عبر فترة من الزمن للوقوف على تطور الأداء، أو تتم المقارنة مع مؤشرات أداء لشركات مماثله في المجتمع، أو يتم قياس تلك المؤشرات مع معيار أداء اجتماعي يتم الاتفاق عليه في مجالات العمل الاجتماعي يطلق عليه (معيار الصناعة) أي معيار صناعة الأداء الاجتماعي من منظور المسئولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص، ويمكن تناول بعض هذه المعايير كما يلي:[1]

أ. معايير قياس حجم السهام الاجتماعي شركة تجاه العاملين:

- معيار قياس الدخل النقدي للعاملين بالشركة: ويتضمن المرتبات والأجور والمكافآت والحوافز النقدية التي يحصل عليها العاملون بالشركة خلال فترة زمنية معينة.

$$\text{متوسط الدخل النقدي للعامل} = \frac{\text{المرتبات والأجور + المكافآت والحوافز النقدية}}{\text{عدد العامين في الشركة}}$$

- معيار قياس مساهمة الشركة في حل بعض المشكلات الاجتماعية للعاملين لديها: تتمثل تلك المساهمة في تحمل الشركة أعباء توفير السكن، وسائل الانتقال، التأمينات الاجتماعية، الرعاية الصحية، الرحلات الرياضية والشرقية والثقافية.

$$\text{ما يخص العامل} = \frac{\text{عدد العاملين المستفيدين من مساهمة الشركة في حل المشكلات الاجتماعية}}{\text{عدد العامين في الشركة}}$$

---

[1] - محمد الفيومي محمد، **"قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة"**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، 1984، ص ص 6-10.

- مؤشر قياس مساهمة الشركة في رفع مستوى مهارة وكفاءة العاملين فيها: ويوضح هذا المؤشر ما تقوم الشركة بإنفاقه على تعليم وتدريب وتثقيف العاملين بها من أجل رفع وتطوير مستواهم العلمي والتقني.

معدل نصيب العامل = تكلفة مساهمة الشركة في تكاليف التدريب والتطوير / اجمالي قيمة المرتبات والأجور المدفوعة للعاملين

- معيار قياس مساهمة الشركة في توفير الأمن الصناعي للعاملين بها:

مؤشر القياس = عدد الحوادث التي تقع في السنة / عدد ساعات العمل التقنية السنوية

- معيار قياس استقرار حالة العمل بالشركة:

مؤشر القياس = عدد العاملين تاركي الخدمة سنوياً / عدد العامين في الشركة

(معدل دوران العاملين)

- معيار حصة العامل في توزيعات الأرباح السنوية للشركة:

متوسط حصة العامل بالأرباح = قيمة الأرباح السنوية الموزعة على العاملين / عدد العامين في الشركة

ب. معايير قياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين خدمات التعامل مع العملاء.

- معيار قياس نفقات الشركة على أبحاث وتطوير منتجاتها وخدماتها للعملاء:

متوسط ما ينفق على تحسين = نفقات أبحاث تطوير وتحسين جودة المنتج أو الخدمة / اجمالي تكاليف الإنتاج أو الخدمات المؤداة

(الخدمة أو السلعة أو العميل)

- معيار قياس دور الشركة في الرد على استفسارات ومشكلات العملاء:

نسبة عدد المشاكل التي = عدد المشاكل التي عالجتها الشركة واستجابت لها / اجمالي عدد المشاكل المقدمة من العملاء

استجابت لها الشركة

ج. معايير قياس تكلفة حجم المساهمة الاجتماعية للشركة تجاه المجتمع وحماية البيئة.

- معيار قياس مساهمة الشركة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية والرياضية والمشاركة في المجالات التعليمية والصحية وفي كل ما يحتاجه أفراد المجتمع بشكل عام.

$$\text{معدل تكلفة الانفاق} = \frac{\text{تكلفة مساهمة الشركة في الأنشطة الاجتماعية للمجتمع}}{\text{اجمالي التكاليف الاجتماعية للأنشطة التي ساهمت فيها الشركة}}$$

- معيار قياس مساهمة الشركة في توفير فرص عمل جديدة

$$\text{معدل الشركة في التشغيل} = \frac{\text{عدد العاملين المعينين بالشركة سنوياً}}{\text{اجمالي عدد القوي العاملة في الدولة}}$$

- معيار قياس مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة: يشمل هذا المؤشر تكلفة ما تقدمة الشركة في إعداد الدراسات والأبحاث العلمية وإقامة الحدائق وتشجير المنطقة وشراء المعدات اللازمة وذلك من أجل منع التلوث ومنع الأضرار بهدف الحفاظ على بيئة محيطة نظيفة.

$$\text{معدل إنفاق الشركة} = \frac{\text{تكلفة مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة}}{\text{اجمالي ميزانية الأبحاث والتطوير للشركات في المنطقة}}$$

- معيار قياس مساهمة الشركة في تطوير وتحسين البنية التحتية في المنطقة المحيطة:

$$\text{معدل مساهمة الشركة} = \frac{\text{تكلفة مساهمة الشركة في تكاليف تحسين البيئة المحيطة}}{\text{اجمالي تكاليف مساهمة الشركات العاملة في المنطقة}}$$

تناول الباحث في المبحث الثاني: قياس وتقييم المســـئولية الاجتماعية ورغم ظهروه في عشرينات القرن الماضي إلاّ أن هناك قصور من بعض الوحدات الاقتصادية في تطبيقه لعدم وجود ما يلزمها قانوناً، وتم تناول التكاليف الخاصـــة بتنفيذ أنشـــطة المسئولية الاجتماعية ومنافعه على الوحدات، كما وتطرق إلى خطوات عرض وطرق القياس ومعوقات القياس المحاسبي لأنشطة المسئولية الاجتماعية، ونظراً لعدم وجود معايير محددة لقياس التكاليف والعوائد واجهت الوحدات الاقتصـــادية معضـــلة قياس العائد على وجه الخصـوص لعدم مقدرة حصـر مردودات تنفيذ الأنشـطة بشـكل كمي ومباشر.

المبحث الثالث

الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية

يمثل الإفصاح أحد الأركان الرئيسية والمهمة التي يرتكز عليها الفكر المحاسبي، ويعتبر الإفصاح من أهم المبادئ التي يقوم عليها علم المحاسبة والمتعارف عليها لما له من أهميه كبيرة جداً، وتزداد أهمية الإفصاح كأحد أدوات كفاءة الأسواق المالية، نظراً لأهميته في تحقيق فعالية اتخاذ القرار، كما أن الإفصاح قد حاز على اهتمام كبير من المهنيين والمنظمات المهنية والدراسات الأكاديمية في الآونة الأخيرة مع توالى الأزمات المالية منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي ومروراً بالانهيارات المالية التي شهدتها العديد من المنشآت الأمريكية في بداية القرن الواحد والعشرين، وانتهاءً بالأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انهيار أسواق المال في النصف الثاني من عام 2008. ولكي تقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة ارتقى بشأن بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل الإفصاح والملائمة والمصداقية القابلية للمقارنة، وذلك على حساب مبادئ أخرى مثل مبدأ التحفظ، والموضوعية. [1]

أولاً: ماهية الإفصاح المحاسبي عن المحاسبة الاجتماعية:

في ظل عدم تحديد معايير ثابته للإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية فانه من الصعب توفير مفهوم عام موحد للإفصاح يضمن مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال، إلى أنه من المؤكد أن معيار الإفصاح المناسب لابد أن يرتبط مع الإفصاح الواقعي، أي أن الإفصاح الممكن أو المتاح والواقعي قدر الإمكان، بمعنى أن التقارير المحاسبية يجب أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة

---

[1] – حسين القاضي، ومأمون حمدان، 2007، "**نظرية المحاسبة**"، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص93.

لجعلها غير مضللة، وتحقق مصلحة العدد الأكبر من المهتمين بمعلومات القوائم المالية

كما إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية– وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي توفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية "الجوهرية" وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية بالمصطلحات المستخدمة منها، وأيضاً بالملاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم. [1]

وإن أي مناقشة أو بحث لتطبيق الإفصاح المناسب عن تكاليف الأنشطة الاجتماعية لابد وأن يتم في إطار أغراض المحاسبة المالية والتي تتمحور في نهاية الأمر حول غرض رئيسي هو توفير المعلومات للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشأة المصدرة للبيانات كما تهيأ لهؤلاء بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات بتلك المنشأة كمساهمتها في الحد من التلوث البيئي وتحقيق أدائها الاجتماعي أو قوتها الإرادية. [2]

ومما سبق يصل الباحث إلى أن الإفصاح المحاسبي ركن أساسي في عالم المال والأعمال، وعند الإفصاح لا بد من معرفة أهمية الإفصاح ومن هم المستفيدون من هذه المعلومات، ويعتبر الإفصاح من أهم أسباب تطور علم المحاسبة في القرن الماضي، فقد تطور علم الإفصاح وتزايدت حاجات المستفيدين منه، لاتخاذ القرارات الاستثمارية المهمة سواء كانت من المؤسسات أو الشركات أو الأفراد.

---

[1]- وليد ناجي الحيالي، **"المشاكل المحاسبية ونماذج مقترحة"**، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2004، ص ص45-46.

[2] –أمين سمية أمين، "**دراسات في المحاسبة المالية**"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الناشر المؤلف، 2006، ص 26.

ويشير مفهوم الإفصاح عموماً إلى إظهار الشيء بحيث يكون واضحاً ومعلوماً. وأن الهدف الرئيسي للإفصاح هو توفير المعلومات التي تفيد مختلف المستفيدين منها عند اتخاذ القرارات، ولكي تواكب المحاسبة التطور في كافة فروع المعرفة، يجب ألا يقتصر دورها على الإفصاح التقليدي للنشاط الاقتصادي للوحدة، بل يمتد ليشمل الآثار المترتبة على نشاط الوحدة على المجتمع وإعطاء صورة واضحة عنها بحيث يمكن معه تقيم تلك الأثار للوحدة تجاه المجتمع إلى جانب تقيم الأداء الاقتصادي لها. [1]

وقد أكدت معظم الأبحاث على ضرورة تضمين التقارير المنشورة المعلومات المترتبة على أنشطة الوحدة تجاه بنود المسؤولية الاجتماعية باعتبار أن هذه المعلومات تدخل ضمن أخلاقيات الأعمال الوحدة الاقتصادية، إن الاهتمام المتزايد في الإعلام العالمي بهذه البنود وتحديداً تلك المتعلقة بالبيئة والمحافظة عليها، وعقد المؤتمرات الدولية الخاصة بذلك، أدى إلى بروز مجال مهم صاحبه اهتمام رئيسي في جانب مديري الوحدات بأنشطة الوحدة وأثرها على المجتمع. كما دلت الأبحاث على ازدياد الإفصاح عن بيانات التكلفة الناشئة عن الأنشطة البيئية والمؤثرة على المجتمع، والتي تقوم بها الوحدات الاقتصادية في السنوات الأخيرة، وكان الهدف الرئيسي لمعظم هذه الأبحاث هو الوقوف على مدى التزام هذه الوحدات بمسؤولياتها تجاه المجتمع. [2]

ويرى (Benjamin) نتيجة لتوالى الدراسات والأبحاث حول مسؤولية الوحدات تجاه بنود المسؤولية الاجتماعية، فقد تبين أن معظم هذه الدراسات تؤكد على أن هناك حاجة إلى هذا التطور وينبغي تشجيع الوحدات لتضمين البيانات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية لوحداتهم في تقاريرهم السنوية المنشورة، وذلك لفوائدها العديدة

---

[1] - Chetkovich, M.N. (1955), 'Standards of Disclosure and their Development", Journal of Accountancy, PP: 48-52.

[2] –محمد محمد الفيومي ، "**قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص215.

سواء بالنسبة للمحللين أو المجتمع أو الإدارة نفسها. وقد بينت النتائج أن هناك أسباباً لزيادة الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن البيانات المترتبة عن الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وهي كما يلي:[1]

1. أن معظم البيانات المترتبة عن الأنشطة المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية ذات طبيعة كمية ومالية، فهي بذلك تؤثر على أصول الوحدة ونفقاتها والتزاماتها ومن هذا المنطق فهي تتدخل ضمن عمل المحاسب ويجب الإفصاح عنها.
2. المحاسبة كهيئة منظمة يقع على عاتقها مسؤولية المحافظة على وجهة النظر الداخلية للوحدة الاقتصادية، وتقديم المعلومات التي توضح دورها ومساهمتها في المجتمع، ويجب أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات تمكن من الاستخدام الكفوء للموارد وحماية البيئة وتحميل الوحدة بتكاليف ذلك.
3. كما هو معروف فإن المحاسبة هي إحدى العلوم الاجتماعية، ولكي تتطور يتطلب منها تلبية احتياجات المجتمع الجديدة، ومن ذلك المعلومات الخاصة بالتأثيرات المترتبة على أنشطتها تجاه المجتمع.
4. نتيجة للاهتمام الواسع بالأنشطة المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية وأثر أنشطة الوحدات على تلك البنود، يتطلب من المحاسبين المساهمة في توفير المعلومات التي تساعد المسؤولين في تحديد هذه الأثار وسبل معالجتها.
5. مطالبة الجمعيات والهيئات العلمية للوحدات الاقتصادية، بضرورة الإفصاح عن البيانات الخاصة بالأنشطة المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية لمقابلة أهداف المجتمع والاحتياجات الجديدة له.

---

[1] – الفيومي محمد محمد، المرجع السابق، ص217.

ومما سبق يصل الباحث، أن هناك وعى لدي الوحدات الاقتصادية في الدول المتقدمة للإفصاح عن المعلومات المترتبة بأنشطتها البيئية، إلا أن هناك وعياً أقل بكثير في الدول النامية بهذا الشأن.

وعليه يستنتج الباحث أنه يمكن القول إن الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي هو الأسلوب أو الطريقة التي بواسطتها تستطيع الوحدة الاقتصادية إعلام المجتمع بمكوناته المتنوعة عن أنشطتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة مناسبة لتحقيق ذلك، إضافة أنه كلما استفاد المجتمع من التقارير وكلما تحقق له منافع اجتماعية كلما زاد ذلك من جودة الإفصاح أو بمعنى أخر فإن جودة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي متمثل في مدى استفادة المجتمع وتحقيق منافع اجتماعية له.

ثانياً: العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح:

يوجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح عن المعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئية للوحدة الاقتصادية وتتمثل هذه العوامل في الآتي:[1]

1. **عوامل بيئية:** تختلف التقارير المنشورة من دولة إلى أخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية، وأثر الوحدات الاقتصادية عليها، بهدف مقارنة الوحدات الاقتصادية مع بعضها، وتحديد المسؤولية الاجتماعية عن أنشطتها.

---

[1] – محمود ابراهيم عبد السلام تركي، "**متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدي توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية**"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، 2005، ص27–30.

2. **عوامل تتعلق بالمعلومات:** تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهم هذه الصفات هي:

أ. أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها المستفيدين منها.

ب. أن يكون هناك ثقة في هذه المعلومات عن الاستفادة منها.

ج. قابليتها للتحقق والمقارنة وفي هذا الصدد أثارت لجنة معايير المحاسبة الأمريكية إلا أن المعلومات الواردة بالتقارير المالية ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

3. **عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:** هذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم الوحدة طبيعة النشاط الذي تمارسه، ومستوى التأثير الذي تتركه على البيئة، وأنواع المنتجات التي تنتجها، عدد المساهمين، وغير ذلك من العوامل.

ثالثاً: أساليب الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

نظراً لوجود عوامل متعددة تؤثر على درجة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات كذلك يوجد اختلاف في أساليب الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية، ويمكن التميز بين الأساليب التالية:

الأسلوب الأول: الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية في تقارير منفصلة عن القوائم المالية:

وفقاً لهذا الأسلوب لا يتم عرض المعلومات الاجتماعية في صلب القوائم المالية المنشورة، بل يكتفي بعرضها كملاحظات هامشية أو تقارير إضافية، ويري مؤيدو هذا الأسلوب أن مشكلات قياس المنافع والتكاليف الاجتماعية تفرض ضرورة إعداد تقارير اجتماعية منفصلة عن التقارير المحاسبية المالية، ونظراً لاختلاف المعلومات

الاجتماعية عن المعلومات المالية. وتأخذ التقارير الاجتماعية المنفصلة أحد ثلاث نماذج وهي: [1]

أ. التقارير الوصفية وتتجنب هذه التقارير مشكلات قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، وتكتفي بوصف الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية.

ب. تقارير تفصح عن جانب التكاليف.

ج. تقارير تفصح عن كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية، وتبين صافي الفائض أو العجز الاجتماعي على مستوى الوحدة الاقتصادية.

الأسلوب الثاني: دمج معلومات المسئولية الاجتماعية في التقارير في القوائم المالية التقليدية:

وفقاً لهذا الأسلوب يتم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في قوائم مالية تعرض الأداء الاجتماعي إلى جانب الأداء الاقتصادي، وذلك بالنسبة إلى التكاليف والمنافع التي يمكن قياسها كمياً. أما بالنسبة إلى البنود التي لا يمكن قياسها كمياً، يتم عرضها في قوائم ملحقة أو كملاحظات هامشية. [2]

ومن مميزات استخدام هذا الأسلوب وجود تأثير فعلى للأنشطة الاجتماعية على نتائج النشاط الاقتصادي، وإذا لم تنعكس هذه النتائج على التقارير المالية ستكون التقارير المالية مضللة، وأن التقارير عن أداء الوحدة الاقتصادية يجب أن تكون تقاريراً عن الأداء الكلي له، حيث يشمل كلاً من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية. ولا بد من

---

[1] – نجلاء إبراهيم يحي عبد الرحمن، "**دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسئولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية**"، بحث منشور، مجلة المحاسبة والمراجعة –AUJAA، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2014، ص 186.

[2] – يوسف جربوع، المرجع السابق، ص 26.

الإفصاح عن العوائد والمنافع الاجتماعية حيث "أن الاهتمام بالتكاليف الاجتماعية دون المنافع يؤدي إلى تضخيم التكاليف، وعليه تخفيض الأرباح، وما يترتب على ذلك من ظهور مركز مالي للوحدات الاقتصادية التي تتحملها مسئوليتها الاجتماعية مقارنة بتلك التي لا تتحمل هذه مسئوليتها الاجتماعية مقارنة بتلك التي لا تتحمل هذه المسئولية. [1]

الأسلوب الثالث: الإفصاح عن المعلومات المتعلقة ببنود المسئولية الاجتماعية فقط.

وفقاً لهذا الأسلوب فإنه يعتبر محاسبة المسئولية هي الأساس وباقي فروع المحاسبة تابعة له، وهي تعطي محاسبة المسئولية نظرة جيدة للمحاسبة، حيث تأخذ وجهة نظر المجتمع، وليس وجهة نظر الوحدة المحاسبية، وتجري هذه المحاولات في اتجاه تفسير طبيعة الوحدة المحاسبية، وفقاً لنظرية المشروع، على اعتبار أن مختلف فئات المجتمع ككل هم أصحاب مصلحة في الوحدات الاقتصادية، وهذا يترتب عليه ضرورة إعادة صياغة تعريف المحاسبة وإدخال مفاهيم جديدة على ضوء أفكار المسئولية الاجتماعية، وطبقا لهذا الأسلوب ينظر إلى المحاسبة المالية (مالية وإدارية) على أنها جزء من إطار أشمل وهو إطار المحاسبة الاجتماعية. [2]

رابعاً: المشاكل التي تواجه محاسبة المسئولية الاجتماعية:

تتعدد المشكلات التي تواجه محاسبة المسئولية الاجتماعية والتي تشكل عائقاً أمام الإفصاح عن تلك المسئولية وتتمثل أهم تلك المشاكل فيما يلي:

1. مشكلة تفسير وقياس التكاليف الاجتماعية:

تتبلور مشكلة تفسير وقياس التكاليف الاجتماعية في جانبين:

---

[1] – يوسف جربوع، المرجع السابق، ص 27.

[2] – محمد نبيل علام، المرجع السابق، ص ص 593.

يتمثل الجانب الأول في تفسير ماهية التكاليف الاجتماعية، حيث أن هناك وجهتي نظر مختلفتين، الأولى اقتصادية والثانية محاسبية، فالاقتصاديون يرون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة المنشاة لنشاطها، كالتلوث الناتج عن الصناعات الكيماوية، أو دخان المصانع، أو أية مواد ضارة أخرى، وبالتالي فإن هذه التكاليف يتحملها المجتمع وليس أصحاب المنشأة، في حين يرى المحاسبون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأعباء المالية التي ينفقها المنشأة حال التزامه بالمسئولية الاجتماعية والتي قد لا يترتب عليها أية منافع أو عائد اقتصادي مباشر مقابل بعض هذه التكاليف، بل يتم إنفاقها للالتزام بتلك المسئولية نتيجة قوانين تفرضها الحكومة، أو ضغوط بعض أصحاب المصالح؛ أو كمبادرات تتم بشكل اختياري. [1]

ويتمثل الجانب الثاني في عدم القدرة على قياس تكلفة المسئولية الاجتماعية بشكل موضوعي وينبع ذلك في الحقيقة من التداخل الواضح بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية المنظمة وصعوبة رسم خط فاصل يمنع التشابك بين هذه الأنشطة، وبالطبع إذا ما تشابكت وتداخلت الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فلا بد وأن تتداخل تلقائياً وبالتبعية التكاليف الاقتصادية والتكاليف الاجتماعية لتلك الأنشطة حين القياس، فعلى سبيل المثال تكاليف تدريب العاملين من الممكن النظر لها باعتبارها تكاليف اجتماعية لازمة لإتاحة فرص الترقي أمام العاملين ولخلق حالة من الولاء والانتماء داخل نفوسهم تجاه المنشأة، إلا أنه من ناحية أخرى فإن هذه التكاليف يمكن النظر لها في نفس الوقت باعتبارها تكاليف اقتصادية

[1] – يوسف محمود جربوع، المرجع السابق، ص249.

لازمة لزيادة الإنتاج والارتقاء به كماً وكيفاً لتعظيم ربحية المنشأة، وهكذا الحال لمعظم الأنشطة. [1]

بالإضافة لما تقدم يري الباحث انه يمكن تحديد مشاكل أُخري تواجه الوحدة الاقتصادية عند قياس التكاليف الاجتماعية منها.

أ. عدم وجود كادر محاسبي وضعف ثقافتهم في المحاسبية الاجتماعية، لأن عملية قياس تكاليف الاجتماعية تحتاج معرفة كبيرة ومتعمقة بالأساليب والإجراءات العلمية للقياس، ويحتاج لخبرة عملية ومحاسبية. وحيث أن الكوادر المحاسبية الموجودة في هذا المجال قد لا تمتلك الخبرة الكافية، لذلك لابد من الاستعانة ببعض الخبراء المختصين وتدريب المحاسبين وتأهيلهم لتأمين معرفة محاسبية بمجال قياس التكاليف الاجتماعية.

ب. عدم وجود معايير قياس ثابتة متعارف أو متفق عليها، وصعوبة إيجاد مقاييس محاسبية من خلالها تُخضع التكاليف الاجتماعية للقياس النقدي، بخلاف الأحداث المالية التي يمكن إخضاعها للقياس الكمي النقدي، والتخوف من استخدام القياس النقدي التقريبي.

ج. ضعف تبني ثقافة ومقومات المسئولية الاجتماعية في الدول النامية، وعدم وجود قوانين تلزم الوحدات الاقتصادية وخاصة التشريعات الحكومية المتعلقة بالأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية، وعدم إصدار معايير محاسبية تحدد بشكل واضح وقابل للتطبيق أساليب القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنشآت، بحيث تكون تلك المعايير قادرة على استيعاب أي مشاكل جديدة تواجه الفكر المحاسبي وخاصة ما يتعلق بأمور القياس والتحديد.

---

[1] – محمد نبيل علام، المرجع السابق، ص ص 595.

2. مشكلة قياس العوائد الاجتماعية:

تتعمق مشكلة قياس العوائد الاجتماعية وتأخذ أبعاداً أكثر من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظراً لان العوائد تتحقق من أطراف قد تكون من خارج المنشأة كالعملاء والبيئة المحيطة، أو قد تكون داخل المنشأة كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد، هذا فضلاً عن أن العديد من العوائد الاجتماعية يصعب قياسها نقدياً بصورة مباشرة اعتماداً على المقاييس المحاسبية التقليدية المتعارف عليها –وتكون بعيدة عن التحيز الشخصي – الأمر الذي قد يقلل درجة الثقة في النتائج إلى حد كبير، وكل ذلك في الأصل يرجع إلى أن العوائد الاجتماعية قد تكون في صورة سلوكية تؤثر على النواحي النفسية أو المعنوية فتؤدي إلى حالة من الرضا لدى الأفراد عن المنشأة، بما ينعكس أثره بالتالي مرة أخرى على المنشأة في صورة إمداد المجتمع لها بالموارد اللازمة، أو خلق أسواق جديدة لمنتجاتها، أو تدفق الاستثمارات عليها بشكل أفضل من غيرها، ولا شك أن هذه الظواهر غير كمية ويصعب فيها القياس بالوحدات النقدية مباشرة، الأمر الذي حدا بكثير من الباحثين إلى تجاهل العوائد الاجتماعية والاكتفاء بقياس التكاليف الاجتماعية. [1]

ولقد أشارت دراسة أن قيام منشآت الأعمال بتبني المدخل الإستراتيجي عند إدارة المسئولية الاجتماعية يساهم في تحقيق عائد يفوق تكلفة هذه الأنشطة، حيث تصبح الخيرية مصدراً للفرص والابتكار، وبناء ميزة تنافسية مستدامة، وعلى ذلك يساهم الإفصاح عن التكاليف والمنافع في التقييم السليم لأداء الإدارة في هذا المجال. [2]

---

[1] - نوفان حامد العليمات، المرجع السابق، ص65.

[2]- Porter and Krainer, p.75

إن اقتصار الوحدة الاقتصادية على قياس التكاليف الاجتماعية دون قياس المنافع يحول دون التقييم السليم للأداء، فقد أصبح يَنظر للمسئولية الاجتماعية كإستراتيجية لخلق القيمة وميزة التنافسية.

خامساً: دور المنظمات المحاسبية والمهنية في الإفصاح الاجتماعي:

بسبب الأهمية المتزايدة لمعيار الإفصاح عن المعلومات المحاسبية حرصت الاتحادات المهنية والعلمية للمحاسبين في شتى البلدان المتقدمة على إصدار معايير أو بيانات خاصة بالإفصاح، كما أن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة حرصت هي الأخرى على إصدار معيار خاص بهذا الشأن وهو المعيار رقم (5) والذي يحمل عنوان المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها في البيانات المالية، الذي اصدر عام 1974م وتم تنقيحه عام 1993 كما حرصت أيضا على تضمين كل معيار صدر عنها قواعد خاصة تحدد كلا من حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات بشأن الموضوع أو الموضوعات التي يعالجها ذلك المعيار، وذلك حرصاً منها على توفير نوع من القبول الدولي (International Acceptance) للقوائم المنشورة. وقد تناولت بعض المؤسسات المهنية المسئولية الاجتماعية من حيث سبل القياس والإفصاح والمعوقات التي تواجه المهتمين والمنشآت. [1]

عرضت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA): الأسباب التي حالت دون قياس المحاسبين توفير المعلومات بتأثيرات المشروع على البيئة بالرغم من اعتراف المحاسبين بوجود هذه التأثيرات حيث أوضحت اللجنة أنه لا توجد أسس وقواعد تتمتع بالموثوقية لقياس وعرض التكاليف الاجتماعية للأضرار البيئية الناتجة عن نشاط المشروع وذلك للأسباب التالية: [2]

---

[1]- رضوان حلوة حنان، مشكلات محاسبية معاصرة، جامعة حلب، جامعة عمان الأهلية، دار وائل للنشر عمان، 2003، ص103.

[2]- رضوان حلوة حنان، المرجع السابق، ص104.

أ. عدم وجود معايير قانونية لحماية البيئة تلتزم بها المشـروعات أي أن الأضـرار البيئية بقيت يدحرجها المشروع مكانيا/ أو زمانياً ويتحمل تكلفتها المجتمع.

ب. صـــعوبة القياس النقدي الموضـــوعي الموثوق به، لكن تتوافر مقاييس غير نقدية لقياس وضبط الأضرار البيئية.

ج. عدم توافر أســس مقبولة لتوزيع التكاليف الاجتماعية للأضـــرار البيئية على المشروعات المسببة.

د.عدم الرغبة في الإفصاح اختياريا.

وهكذا فأن تقرير (AAA) كان الخطوة الأولى في اتجاه تطوير نموذج متكامل يتضـــمن قياس وعرض الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع ولكنها خطوة صغيرة نسبيا.

بينما مجموعة عمل خبراء الأمم المتحدة: وجهت مجموعة عمل خبراء الأمم المتحدة للمعايير والتقارير المحاسـبية الدولية (1990) الاهتمام إلى مواضـيع الإفصـاح البيئي، فدعت الشركات إلى الإفصاح كما يلي: -

- السياسة البيئية للمشروع.
- الإنفاق البيئي خلال الفترة المحاسبية.
- الإنفاق البيئي المتوقع مستقبلا.
- الأنشطة والأداء (مثلا مستويات الضوضاء، النفايات السامة، مستويات الانبعاث الحراري) مقاسا بالأهداف المقننة والالتزام الذاتي.

كما عملت العمل الجماعي للمنظمات المحاســبية: تحت إشـــراف المعهد الأمريكي للمحاسـبين القانونين (AICPA)1993 [1] درس مجموعة خبراء في محاسـبة البيئة من كل من (AICPA) وهيئة معايير المحاسبة المالية (FASB). واللجنة الفيدرالية الحكومية لتبادل

[1]- رضوان حلوة حنان، المرجع السابق، ص105.

الأوراق المالية (SEC) موضوع المعايير والإرشادات المحاسبية ولقد تم مناقشة ما يلي: [1]

- مشكلة ممارسة تطبيق المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) للموضوعات المتعلقة بالبيئة، ومعالجتها بالقوائم المالية.
- التعرف على الأمور البيئية والتي تحتاج إلى معيار محاسبي صادر من جهة مسؤولة وإمكانية تقييمه.
- إعطاء نقطة البداية لوضع مرشد في تطبيق المعايير المحاسبية الموجودة والمرتبطة بالأمور البيئية.

وتوصلت هذه اللجنة إلى توصيتين: الاولي إن المعيار المحاسبي مطلوب للتعرف على الالتزامات البيئية وقياسها. والثانية إن معدي ومستخدمي القوائم المالية يطالبون بأن يكونوا على دراية كاملة بخصوص القوانين الفيدرالية والخاصة بالمعالجات البيئية ومفاهيم الالتزام المشترك والمتعدد.

وقام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين: بالعمل على أصدرا عام 1996 المعيار (SOP 96-1) لمعالجة الالتزامات البيئية ويتضمن هذا المعيار إرشادات مكثفة جديدة وشاملة تتعلق بالمحاسبية البيئية وفقا لهذا المعيار تشمل الإفصاحات (عرض الميزانية وقائمة الدخل) إضافة إلى نوعين من الإفصاحات وهما (الإفصاح عن المبادئ المحاسبية والإفصاح عن الخسائر الطارئة والممكنة العلاج) وكانت على النحو التالي: [2]

1. بالنسبة لعرض الميزانية وفقا للمعيار (SOP 96-1): فقد تتضمن الميزانية العديد من الأصول المتعلقة بمعالجة الالتزامات ويشمل ذلك المدينون من الأطراف التي تتحمل المسؤولية والمؤمن عليهم والملاك السابقين وبصيغة عامة

---

[1]- عبد المجيد عمرو حسين، "**المعايير المحاسبية في الإفصاح بين النظرية والتطبيق في الشركات الصناعية العديدة**"، المجلة العربية للمحاسبة، جامعه البحرين، المجلد الرابع، العدد الأول، 2001، ص ص 120-121

[2]- المرجع السابق، ص ص 122-123.

فإن هذه المبالغ ينبغي ألا تعوض بمقابل للالتزامات الخاصـــة بالمعالجة البيئية، لذا ينبغي التأكد من أن هذه المبالغ سجلت كأصول.

2. بالنســـبة لعرض قائمة الدخل وفقا للمعيار (SOP 96-1): ويتبادر للذهن عند الإفصاح في قائمة الدخل ما إذا كانت تكاليف المعالجة البيئية حملت كمصروف للتشغيل فإذا كانت الإجابة (لا) فإن اعتبارها نفقات ينبغي أن تحقق بأحد المعايير التالية:

أ- حدوث النفقات لزيادة العمر الافتراضي للأصل أو طاقته أو تحسين الأمن أو الكفاءة للأصل الموجود.

ب- حدوث النفقات لتخفيض أو حماية التلوث البيئي، وإلا فإنها قد تقع نتيجة تشغيل مستقبلي.

ج- حدوث النفقات لإعداد أصل للبيع.

د- حدوث النفقات لتطبيق معيار (APB NO. 16) والخاص بدمج المشروعات وما إذا كانت الالتزامات البيئية أخذت في الاعتبار عند تحديد سعر الشراء؟

3. بالنسبة للإفصاح عن المبادئ المحاسبية وفقا للمعيار (SOP 96-1): تحديد ما إذا كانت المعالجة المحاســـبية للالتزامات البيئية تؤثر كبير في تحديد الموقف المالي أو نتائج التشغيل وهل تم الإفصاح عن المبادئ المحاسبية المتعلقة بذلك؟ وينبغي أيضـــا أن تفصـــح القوائم المالية ما إذا كانت المســـتحقات من الالتزامات البيئية قد تم قياسها على أساس معدل الخصم؟ وأن يتم الإفصاح عن الخسائر الطارئة والناتجة عن الالتزامات الخاصـــــة بالعلاج البيئي في هوامش القوائم المالية.

4. بالنسبة للإفصاحات عن الخسائر الطارئة والناتجة عن العلاج للالتزامات البيئية وفقا للمعيار (SOP96-1):

أ- الإفصـــاح في هوامش القوائم المالية عن طبيعة وقيمة الالتزام الطارئ وبالتالي توقع حدوث خسائر إضافية.

ب- وهل يمكن أن تفصـــح القوائم المالية عن أمور غير مؤكدة ومتعلقة بالتقديرات نظراً لتأثيرها بشكل كبير على القوائم المالية؟

ج- تم تشـــجيع الوحدات الاقتصـــادية (شـــركات، مصـــانع) ولكن لم يطلب منها الإفصاح عن الإطار الزمني لاسترداد المبالغ المسجلة والإطار الزمني لتحقيق المبالغ الممكن استردادها في هوامش القوائم المالية.

د- إذا ما كانت الوحدة غير قادرة على تقدير الخســـائر المعقولة والمحتملة فهل الهوامش في القوائم المالية تفصـــح عن طبيعة الاحتمال الطارئ؟ وحقيقة أن التقدير المعقول لا يمكن حدوثه.

أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي:

يساهم القياس والإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في معالجة القصور في قابلية القوائم المالية على المقارنة بين المنشآت، إن افصاح القوائم المالية لبيانات عن التكاليف الاجتماعية يساهم بشكل أفضل في تقويم أداء الوحدة الاقتصادية اجتماعياً من خلال:

- اهتمام الوحدة الاقتصادية بالكادر البشري العامل والافصاح عن تكاليف المسئولية الاجتماعية في الوحدة ومنحه امتيازات اجتماعية أثر على تعزيز ولائه وانتمائه للوحدة والشعور بالرضى الوظيفي الامر الذي نتج عنه مضاعفة الجهد والذي أثر على كفاءة الإنتاجية.
- ان الإفصاح الكامل للمستهلك عن تفاصيل المنتج وكيفية استخدامه يؤدي إلى كسب ثقة المستهلك الامر الذي خلق علاقة بين المستهلك والمنتج.

- اهتمام المستثمرين لاتخاذ قرار الاستثمار لم يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدى ذلك إلى الجوانب والمعايير الأخرى مثل الدينية والسياسية والاجتماعية وهذا ما نتج عنه ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي.
- ان الإفصاح عن مشاركة الوحدة الاقتصادية عن تكاليف مساهمتها في المشاركة بحل المشاكل البيئية والاجتماعية ومسئوليتها تجاه المجتمع حد من ضغط الرأي العام على الوحدة الاقتصادية والذي يؤثر على استدامتها.
- التزام الوحدة الاقتصادية بالقوانين البيئية الصادرة من الحكومات وتجنب إحداث مشاكل بيئية واجتماعية التي قد تسببها الوحدة نتيجة عملها، تجنب العقوبات والإجراءات القانونية التي من شأنها أن تؤثر على نشاطها بشكل سلبي.

أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي:

يساهم القياس والإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في معالجة القصور في قابلية القوائم المالية على المقارنة بين المنشآت، إن افصاح القوائم المالية لبيانات عن التكاليف الاجتماعية يساهم بشكل أفضل في تقويم أداء الوحدة الاقتصادية اجتماعياً من خلال:

- اهتمام الوحدة الاقتصادية بالكادر البشري العامل والافصاح عن تكاليف المسئولية الاجتماعية في الوحدة ومنحه امتيازات اجتماعية أثر على تعزيز ولائه وانتمائه للوحدة والشعور بالرضى الوظيفي الامر الذي نتج عنه مضاعفة الجهد والذي أثر على كفاءة الإنتاجية.
- ان الإفصاح الكامل للمستهلك عن تفاصيل المنتج وكيفية استخدامه يؤدي إلى كسب ثقة المستهلك الامر الذي خلق علاقة بين المستهلك والمنتج.

- اهتمام المستثمرين لاتخاذ قرار الاستثمار لم يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدى ذلك إلى الجوانب والمعايير الأخرى مثل الدينية والسياسية والاجتماعية وهذا ما نتج عنه ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي.
- ان الإفصاح عن مشاركة الوحدة الاقتصادية عن تكاليف مساهمتها في المشاركة بحل المشاكل البيئية والاجتماعية ومسئوليتها تجاه المجتمع حد من ضغط الرأي العام على الوحدة الاقتصادية والذي يؤثر على استدامتها.
- التزام الوحدة الاقتصادية بالقوانين البيئية الصادرة من الحكومات وتجنب إحداث مشاكل بيئية واجتماعية التي قد تسببها الوحدة نتيجة عملها، تجنب العقوبات والإجراءات القانونية التي من شأنها أن تؤثر على نشاطها بشكل سلبي.

سادساً: أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي:

يساهم القياس والإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في معالجة القصور في قابلية القوائم المالية على المقارنة بين المنشآت، إن افصاح القوائم المالية لبيانات عن التكاليف الاجتماعية يساهم بشكل أفضل في تقويم أداء الوحدة الاقتصادية اجتماعياً من خلال:

- اهتمام الوحدة الاقتصادية بالكادر البشري العامل والافصاح عن تكاليف المسئولية الاجتماعية في الوحدة ومنحه امتيازات اجتماعية أثر على تعزيز ولائه وانتمائه للوحدة والشعور بالرضى الوظيفي الامر الذي نتج عنه مضاعفة الجهد والذي أثر على كفاءة الإنتاجية.
- ان الإفصاح الكامل للمستهلك عن تفاصيل المنتج وكيفية استخدامه يؤدي إلى كسب ثقة المستهلك الامر الذي خلق علاقة بين المستهلك والمنتج.

- اهتمام المستثمرين لاتخاذ قرار الاستثمار لم يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدى ذلك إلى الجوانب والمعايير الأخرى مثل الدينية والسياسية والاجتماعية وهذا ما نتج عنه ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي.
- ان الإفصاح عن مشاركة الوحدة الاقتصادية عن تكاليف مساهمتها في المشاركة بحل المشاكل البيئية والاجتماعية ومسئوليتها تجاه المجتمع حد من ضغط الرأي العام على الوحدة الاقتصادية والذي يؤثر على استدامتها.
- التزام الوحدة الاقتصادية بالقوانين البيئية الصادرة من الحكومات وتجنب إحداث مشاكل بيئية واجتماعية التي قد تسببها الوحدة نتيجة عملها، تجنب العقوبات والإجراءات القانونية التي من شأنها أن تؤثر على نشاطها بشكل سلبي.

تناول الباحث في المبحث الثالث: ماهية الإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية لما للإفصاح من أهمية كبير، فالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يخدم الوحدة الاقتصادية وأصحاب المصالح، كما تناول العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي على المستويين الداخلي والخارجي، وعرض أساليب الإفصاح والمشاكل التي تواجه الإفصاح عن تكاليف ومنافع أنشطة المسئولية الاجتماعية خاصة أن الإفصاح يكون لمعلومات كمية، وهذا ما تفتقده عملية منافع تطبيق المسئولية الاجتماعية وأثر الإفصاح والقياس المحاسبي على كفاءة الأداء المالي.

نتائج الفصل الثاني:

بعد عرض الإطار النظري للمسئولية الاجتماعية توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. اهتمت الدول المتقدمة بالمسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية لما لها من تأثير في دعم الاقتصاد ومساندة الدولة.
2. ساهم اهتمام الوحدات الاقتصادية بأنشطة المسئولية الاجتماعية على المستوى الداخلي والخارجي من تعزيز مكانتها وتحقيق ميزة تنافسية والتوصل إلى تنمية مستدامة في المجتمع التي تعمل فيه.
3. ساعد وجود دليل المسئولية الاجتماعية واهتمام الدول بها من تعاطي كثير من الوحدات الاقتصادية معها وتنفيذ الأنشطة حسب مصلحة ومقدرة كل وحدة.
4. عززت الوحدات الاقتصادية مكانتها من خلال توطيد علاقتها مع المجتمع والموظفين والزبائن وحماية المستهلك والموردين والبيئة والمساهمين وتطوير منتجاتها
5. تمكنت الوحدات الاقتصادية إلى حد ما من تحديد تكلفة تنفيذ أنشطة المسئولية الاجتماعية، لكنها لم تستطع تحديد المنافع خاصة المنافع المباشرة على المجتمع وغير المباشرة على الوحدة.
6. تلتزم بعض الوحدات الاقتصادية من الإفصاح عن بعض أنشطته المسئولية الاجتماعية لكن هناك تباين في كيفية الإفصاح بين وحدة وأُخرى.
7. اهتمت المعايير الدولية والقوانين التشريعية بالإفصاح وأصدرت معايير وتشريعات خاصة بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الثالث

الإطار النظري للقياس والإفصاح المحاسبي وكفاءة الأداء.

تناول الباحث في هذا الفصل الإطار النظري للقياس والإفصاح المحاسبي وكفاءة الأداء، من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: القياس والإفصاح المحاسبي مفاهيم ومنطلقات رئيسية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: الكفاءة المصرفية.

المبحث الأول

القياس والإفصاح المحاسبي مفاهيم ومنطلقات رئيسية.

القياس المحاسبي يعتبر أحد أهم المراحل الأساسية لإعداد القوائم المالية، حيث يتم قياس وتسجيل بنود القوائم المالية بهدف نشرها وعرضها لمختلف مستخدميها لأغراض اتخاذ القرار المناسب كل حسب هدفه من تلك القوائم. ولِما للقياس المحاسبي من أهمية كبيرة ودور في رفع مستوى مصداقية القوائم المالية التي تعكس واقع الوحدات الاقتصادية قامت المؤسسات المهنية المحاسبية بإعداد معايير تعالج هذا الموضوع حتى لا يكون قياس بنود القوائم المالية يخضع لرغبات وأهواء معدي القوائم المالية.

أولاً: مفهوم القياس المحاسبي:

1. مفهوم القياس المحاسبي:

قدم فقهاء المحاسبة والمؤسسات المهنية العديد من المفاهيم والتعريفات للقياس المحاسبي كل حسب وجهة نظره وفلسفته، ورغم تعدد تلك التعاريف والمفاهيم إلا أنها اتفقت في مضمونها مع اختلاف بعض محددات القياس. وسيتم عرض عدد من المفاهيم والتعريفات التي تناولت القياس المحاسبي.

حيث عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية (FASB) القياس المحاسبي بأنه " عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقاً لقواعد محددة، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقه للتمييز بين بديل وأخر في حالة اتخاذ القرار. [1]

---

[1] - ريتشارد شرويد، وآخرون، "**نظرية المحاسبة**"، (ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي)، دار المريخ، الرياض، 2006، ص185.

وتحديداً لعملية القياس المحاسبية صدر في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) عام 1966 ما يلي: "يتمثل القياسي المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة". [1]

فيما كان تعريف لجنة معايير المحاسبة الدولية ISAC: أن "القياس المحاسبي هو عملية تحديد القيم المالية التي يجب أن تسجل بها عناصر البيانات المالية وتظهر في الميزانية وقائمة الدخل ويتضمن ذلك اختبار الأساس المناسب للقياس. [2]

وينسب أول تعريف علمي محدد لعملية القياس بشكل عام إلى Campell الذي عرفه بالتالي: " يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء والتعبير عن خواصها وذلك بناءً على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة". لكن Steven أضاف بُعداً رياضياً لتعريف عملية القياس حين عرفها بما يلي: " يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي". [3]

كما تم تعريف القياس بأنه: هو عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي. [4]

---

[1] – محمد مطر وموسى السويطي، **"التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية"**، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص130.

[2] – مريم سباق، **"إشكاليات القياس المحاسبي للأصول غير الملموسة في البيئة المحاسبية الجزائرية"**، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2017، ص7.

[3] – سفيان زرقون، 2015، **"إشكاليات القياس المحاسبي للأصول الثابتة في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة"**، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، ص3.

[4] – سيد عطاالله السيد، **"النظرية المحاسبية"**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص181.

أما أكثر التعريفات تحديداً لعملية القياس فهو: أن عملية القياس بشكل عام هي عملية التعبير عن خاصية ما أو مجموعة خصائص لموضوع القياس بأساليب القياس، فالقياس يقع على موضوع ويستخدم في عملية القياس أدوات المقاييس وتتبع أساليب القياس في استخدام هذه المقاييس وذلك بغية الوصول إلى الهدف المرغوب من عملية القياس. [1]

كما أن كثيراً من الدراسات المحاسبية تعتبر القياس أحد الفروض العلمية الأساسية للمحاسبة، والتعريف العام للقياس هو مقابلة أو مطابقة أحد خصائص أو جوانب مجال معين بأحد جوانب أو خصائص مجال آخر، وتتم هذه المقابلة باستخدام الأرقام، ويفضل أن تكون المقاييس كمية لما لها من أثر في زيادة دقة التعاريف، وبالتالي فإن المكونات الرئيسية لعملية القياس هي:

أ. تحديد الخواص المطلوب قياسها، فعملية القياس بالنسبة للأصول مثلاً ليست موجهة نحو تحديد وزنها أو طولها أو مساحتها، إنما ما تحتويه هذه الأصول من خدمات متوقعة (قيمتها).

ب. تحديد وحدة القياس، ويشترط أن تكون وحدة القياس ثابتة ومتجانسة حتى تكون النتائج قابلة للتجميع والمقارنة، ومن المعروف أن وحدة القياس في المحاسبة هي النقد الذي يتم التعامل به.

ومما سبق يري الباحث أن القياس المحاسبي هو عبارة عن عملية يتم من خلالها تحديد عمليات الأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية وتبويبها ومن ثم التعبير عنها بشكل قيم مالية واضحة من أجل توفير المعلومات التي تساعد الجهات ذات العلاقة في اتخاذ القرارات. ويعتبر القياس أحد الوظائف الأساسية في المحاسبة. كما أن المفاهيم ترتكز على وجود شخص ينفذ عملية القياس المحاسبي وهو المحاسب ووجود نظام يحتاج إلى قياس شي وفقا لأداه قياس محددة ووجود معيار أو أداة قياس (مقياس)

---

[1] – مرعي عبد الحي ومحمد سمير الصبان، "**أصول القياس والاتصال المحاسبي**"، دار النهضة العربية، لبنان، 1988. ص75.

ووجود شي نقدي أو كمي مراد قياسه وتحديده، ومن خلال ذلك يعتبر القياس المحاسبي وسيله وليس هدفاً، وما هو الاّ توفير لمعلومات تعبر تعبيراً صادقاً عن الظاهرة المراد قياسها.

2. أركان القياس المحاسبي:

يختلف إطار عملية القياس المحاسبي ثم تختلف نتائجها وذلك تبعاً لاختلاف الأعراض والخواص محل القياس ثم تبعاً لتغيير القواعد، وبوجه عام تقوم عملية القياس المحاسبي على أربعة أركان رئيسية وهي: [1]

أ. الخاصية محل القياس.

ب. المقياس المناسب للخاصية محل القياس.

ج. وحدة القياس.

د. الشخص القائم بعملية القياس.

3. آليات القياس المحاسبي:

إن تعدد الأغراض التي تستخدم فيها مخرجات القياس أدت إلى تفاوت وجهات نظر المحاسبين، بشأن مدى مراحل عملية القياس المحاسبية وعدد الخطوات التي تنفذ فيها، حيث أن البعض حصر عملية القياس في عمليتي تسجيل وتلخيص القياسات المحاسبية التاريخية، أما البعض الأخر أضاف إلى تلك الخطوات، عملية تشغيل هذه القياسات بغض النظر عن كونها تاريخية أو مستقبلية. [2]

---

[1] – وليد ناجي الحيالي، "**نظرية المحاسبة**"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص101.

[2] – سعيدي سياف حنان، "القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة،2014، جامعة قسطنينه.

كما تم تناول ألية القياس المحاسبي وخطواته والتي تبدأ بتجميع البيانات عن الأحداث الاقتصادية الناتجة عن عمليات المنشأة والتي تتجلى في خصائص المعاملات المختلفة، وتسجيل هذه العمليات محاسبياً والتي يمكن تحديدها كما يلي: [1]

أ. يجري القياس لحظة حدوث الواقعة، لتحديد قيمتها اقتصادياً، ومن ثم يتم تسجيلها في مستند أول، ففي هذه المرحلة يتم القياس لكل حدث اقتصادي على حدى.

ب. يجري القياس في مرحلة التخلص أو الترحيل، حيث يتم قياس مجموعة الأحداث الاقتصادية ذات الطبيعة الواحدة، فالقياس هنا ينصب على مجموعة أحداث وليس على حدث بمفرده.

ج. يجري القياس في مرحلة التشغيل (إعداد المعلومات)، في هذه المرحلة يتم قياس نتائج الاحداث الاقتصادية وليس الاحداث نفسها، سواء كانت منفردة أو مجتمعة، هذه النتائج تعكس من خلال القوائم المالية.

4. أسس القياس المحاسبي:

تعتمد الممارسات المحاسبية في كثير من مجالاتها على تقدير وأحكام المحاسب الخاصة التي تفترض أن تقرب القياس من العدالة، ولقد أفرزت التجربة الأمريكية المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP لتقليل التفاوت في الممارسات العملية، وقد كان هذا الأخير يدور بشكل عام في فلك التكلفة التاريخية، لكن ذلك بدأ يختلف بتغير الظروف الاقتصادية التي تلت الحربين العالميتين حتى ظهور المعايير المحاسبية السائدة أقرب إلى الواقعية في القياس المحاسبي حتى لو أد ذلك إلى الخروج عن التكلفة التاريخية. [2]

---

[1] –إبراهيم خليل حيدر السعدي، "مشكلات القياس الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد21، 2009، ص11–12.

[2] – وهيبة لبوز، " **قياس الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي**"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة،2011 ، ص58.

5. أساليب القياس المحاسبي:

أنتجت النظرية المحاسبية والفكر المحاسبي العديد من الأساليب المختلفة لقياس الأحداث والعمليات المالية التي يتم انتاجها داخل المؤسسات، ويعتبر ذلك مقاييس للعمل المحاسبي. وأياً كان الأسلوب المستخدم في عملية القياس ينبغي أن يكون موضوعياً وله القدرة على إقناع مستخدمي المعلومات المحاسبية وخدمة مصالحهم. [1]

يمكن إتباع عدة أساليب لتحديد عملية القياس المحاسبي، ويتوقف أي منها على أغراض عملية القياس، وبوجه عام يمكن حصر أنواع الأساليب المتبعة في عملية القياس المحاسبية في ثلاثة أساليب وهي:[2]

أ. **أساليب القياس الأساسية "المباشرة":**

وهي الثمن أو التكلفة المثبتة في الفاتورة، باستخدام هذا الأسلوب تحدد نتيجة عملية القياس المحاسبية محل القياس مباشرة وذلك دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب والمبينة أصلاً على ضرورة توفير علاقة رياضية بين الخواص محل القياس.

ب. **أساليب القياس المشتقة "غير المباشرة":**

وهي عبارة عن عملية احتساب تضم فيها قيمة الأجزاء معا للوصول إلى التكلفة الإجمالية، ويستخدم هذا الاسلوب عندما يتعذر على المحاسب قياس الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة، حينئذ لا بد له من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة.

ج. **أساليب القياس التحكيمية.**

تشبه هذه الأساليب في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، ويطلق عليها مصطلح قياسات مجازية، ولكن الفرق الرئيسي بينها ينحصر في وجود

---

[1] – على ناجي الذهبي، موفق عبد الحسين محمد، "**القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها–بحث تطبيقي في إحدى الشركات الصناعية العراقية**"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد2، العدد 8، ص9.

[2] – سيد عطا الله السيد، المرجع السابق، ص ص182– 184.

قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة، أما أساليب القياس التحكيمية فهي تفتقر إلى مثل هذه القواعد مما يجعلها عرضة لأثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس.

6. معايير القياس المحاسبي:

تمثل المعايير حلقة الربط بين ميكانيكية القياس وما يقوم عليه من أسس، مما يؤدي إليه من نتائج وكذا الأهداف المرغوب تحقيقها من وراء عملية القياس المحاسبي، وهذه المعايير يمكن تلخيصها في الآتي:

أ. الالتزام بالموضوعية.

ب. الملائمة.

ج. القابلية للتحقق.

د. القابلية للقياس الكمي.

هـ. معيار الفائدة.

7. سابعاً: محددات القياس المحاسبي:

القياس المحاسبي ليس بالأمر السهل وخاصة عند قياس أحداث اقتصادية غير مباشرة، وتواجه عملية القياس صعوبات تحد من فائدة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين ومستخدمي القوائم المالية، ومن الجدير ذكره أنه لا يمكن تجاهل أو تجاوز الصعوبات التي تواجه عملية القياس، ويجب تخطي الإطار النظري للوصول إلى نماذج عملية يمكن الاعتماد عليها وتعتبر معايير يلتزم بها.

وذكرت بعض الدراسات أهم المحددات التي تواجه عملية القياس المحاسبي نذكر منها:[1] مجال عملية القياس المحاسبي وتطبيق عملية القياس المحاسبي.

(1) – رولا كاسر لايقة، المرجع السابق، ص43.

8. أهداف القياس المحاسبي:

للقياس المحاسبي أهداف عديدة، حيث تتمثل الأهداف العملية للقياس المحاسبي بالأهداف التالية:[1]

أ. قياس الموارد التي تحقق الدخل:

من الضروري رعاية الثروة التي تشكل مصدر تحقيق الدخل وتدفقه، وهذا يتطلب ضرورة مواكبة عملية القياس المحاسبية لها باستمرار للوقوف على التغيرات التي تطرأ عليها لمواجهة وتجنب ما يمكن أن يؤثر على تناقص تدفق الدخل في الوقت المناسب.

ب.تأمين الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة:

يعتبر هدف دراسة الفرص البديلة لتوجيه الموارد وعقلنة استغلالها لزيادة عوائد الدخل المتحقق وتقليل فرص الضياع قدر المستطاع.

9. مداخل قياس عناصر القوائم المالية:

هناك العديد من المداخل لقياس عناصر القوائم المالية، وكل مدخل له مميزات وعليه انتقادات من قبل المهتمين والمهنيين وتتمثل هذه المداخل بالآتي:

أ. مدخل التكلفة التاريخية لقياس عناصر القوائم المالية:

- **مفهوم التكلفة التاريخية:** وهي المبلغ النقدي الذي دفع للحصول على الأصل أو ما يعادله بالقيمة العادلة للأصل المقابل في تاريخ الحصول علية.

---

[1] – كمال عبد العزيز النقيب، "**مقدمة في نظرية المحاسبة**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 327.

- **مميزات التركيز على ممارسة مدخل التكلفة التاريخية.** [1]

  - أنها تتلاءم مع فرضية الموضوعية ومبدأ تحقق الإيراد وسياسة الإفصاح التامة.
  - وجود وثيقة تثبت القيمة التاريخية المسجلة بالقوائم المالية.
  - عدم الحاجة إلى انتداب خبير لتقيم الأصول، ما يعني الاستغناء عن جزء من التكاليف الاستغلالية.

- **الانتقادات الموجهة لمدخل التكلفة التاريخية:**[2]

على الرغم من مزايا استخدام مبدأ التكلفة التاريخية إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات يمكن حصرها فيما يلي:

- تجاهل المبدأ للتغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقد، فتصبح القوائم المالية مثبتة بوحدات نقدية غير متجانسة القيمة على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة، مما يؤثر على مصداقية القوائم المالية.
- إن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية من شأنه إسقاط كثير من الأصول غير الملموسة من القوائم المالية، لأن اشتراط حدوث عملية تبادلية من طرف آخر قبل الاعتراف بأي تغير في عناصر الميزانية سوف يستبعد كثيرا من القيم من السجلات المحاسبية، ومن أمثلة ذلك شهرة المحل.

---

[1] –جميلة بن هجيرة، " **أثر تطبيق أدوات القياس المحاسبي على التثبيتات العينية دراسة حالة (BATISUD)**"، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، 2013، ص22.

[2] – صالح رواص، " **الاعتراف والقياس للأصول غير الجارية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة (BATISUD)**"، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، 2014، ص4.

- إن عدم التجانس في مقابلة إيرادات تمثل القيمة الجارية مع المصروفات ممثلة بقيم تاريخية تختلف لاختلاف الأوقات التي حدثت فيها، يؤدي إلى عدم الدقة في قياس نتائج الأعمال على أساس مقابلة الإيرادات بالمصروفات، وتأثر ذلك على التغير في بنود قالمة حقوق الملكية.
- إن استخدام القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية قد تؤدي إلى قرارات واستنتاجات قد تكون خاطئة على مدى قدرة المؤسسة إلى تحقيق الأرباح، وبالتالي اتخاذ قرارات خاطئة فيما يخص تقويم الأداء الإداري، وتقوم المؤسسة على المحافظة على رأس المال سليما من الناحية الاقتصادية.

ب.**مدخل القيمة العادلة لقياس عناصر القوائم المالية:**

يعتبر مدخل القيمة العادلة أحد المداخل الخاص بقياس عناصر القوائم المالية القائم على ما يلي:[1]

- **مفهوم القيمة العادلة:**

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة تعمل في ظل ظروف السوق العادية، وتنشأ القيمة العادلة من خلال إحدى المستويات التالية:

المستوى الأول: القيمة العادلة هي تلك التي تم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة في السوق النشطة.

المستوى الثاني: القيمة العادلة هي تلك التي لم يتم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة ولكن يمكن استخلاصها من بيانات سوقية واضحة.

---

[1]- MEASUREMENT BABES FOR FINANCIAL ACCOUNTING, measurement on initial recognition, iascf, Canada, 2005, pp 29-32

المستوى الثالث: القيمة العادلة هي تلك التي لا يمكن الحصول عليها أو المستمدة من بيانات سوق يمكن ملاحظتها، ولكن يتم تحديدها باستخدام نماذج التقييم الداخلية. وتنشأ معظم القضايا العملية لتطبيقات محاسبة القيمة العادلة في المستوى الثالث وأحيانا المستوى الثاني.

- **مزايا مدخل القيمة العادلة.**

جاء استخدام محاسبة القيمة العادلة كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية، ويهدف تحقيق مزايا لمخرجات البيانات، وهي:

- تعكس القيمة العادلة المواقع الاقتصادي للمؤسسة وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في الأموال الخاصة. والربح الاقتصادي للمؤسسة.
- إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.
- تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.
- يوفر رؤية أكثر دقة للوضع الفعلي للأسواق المالية، إضافة إلى أن بيانات القيمة العادلة تسمح لنا بتوفير جميع المعلومات المتكاملة في أي وقت.

- **الانتقادات الموجهة لمدخل القيمة العادلة**

تم توجيه العديد من الانتقادات لمدخل القيمة العادلة منها: [1]

[1] – جميلة بن هجيرة، المرجع السابق، ص24.

- ارتباط مفهوم القيمة العادلة بالذاتية في تقييمها فهذا يؤدي إلى فقدان القوائم المالية لمصداقيتها. وهذا قد يؤدي إلى فتح مجالات التلاعب بما يخدم مصالح الإدارة.
- عدم اتساق أساس القيمة العادلة مع كثير من المبادئ والأسس المحاسبية.
- في طل اعتماد أساس القيمة العادلة ومع التقلب المستمر للأسعار فان هذا يؤثر على قابلية المقارنة، وتصبح عملية التحليل المالي صعبة وفي بعض الأحيان غير ممكنة.
- تعتبر موثوقية البيانات المبنية على أساس القيمة العادلة ضعيفة مما يؤدي إلى زيادة مخاطرة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- يعترف ببعض الإيرادات والخسائر دون أن تكون هناك عملية تبادلية حقيقية.

ومما سبق يمكن للباحث أن يقترح نموذج لقياس رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية قائم مزيج من نموذج التكلفة التاريخية ومدخل القيمة العادلة بحيث يتم أخذ المميزات كل مدخل والعمل على إيجاد حلول لسلبيات المداخل. ويمكن تسميته نموذج التكلفة التاريخية المعدل، ومن الجدير أن مثل هذا النموذج المقترح يحتاج إلى دراسة يتم من خلالها تقديم مقترح متكامل.

ثانياً: الإفصاح المحاسبي

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تعود بدايات مفهوم الإفصاح، إلى الفترة التي تم فيها تأسيس الشركات المساهمة العامة في القرن التاسع عشر، والتي تم فيها فصل الملكية عن الإدارة، فضلا عن القبول بمفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء، مما جعلها تتطلب سَن تشريعات وقوانين

لهذه الشركات، وإلزامها بتدقيق بياناتها المالية، من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل ومحايد، ومن ثم إلزامها بنشر قوائمها المالية بصفة دورية. [1]

وقد أكد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي. The American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)، على ضرورة التقيد بمبدأي: الإفصاح الكامل Full Disclosure، والثبات في اتباع النسق (Consistency)، عند إعداد ونشر البيانات المالية، وزادت أهمية الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة، بارتباطه بالتحول التاريخي للمحاسبة منذ بداية ستينات القرن العشرين، عندما تطورت الوظيفة المحاسبية من نظام لمسك الدفاتر Book Keeping، إلى التركيز على دورها الجديد؛ كنظام للمعلومات Information System، هدفه الرئيس، توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات.[2]

وقد تجلت مظاهر تطور الإفصاح المحاسبي في سمتين رئيستين وهما:[3] الأولي: اتساع نطاق الإفصاح، ليشمل معلومات كانت إدارات البنوك حتى ذلك التاريخ تعتبرها من الخصوصيات التي لا يجوز الإفصاح عنها، والثانية: تحول تركيز أهداف الإفصاح عن حماية مصالح المودعين، إلى حماية مصالح جميع الفئات الأخرى، مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين.

عرض العديد من الكتاب وفقهاء المحاسبة مفهوم الإفصاح المحاسبي استنادا إلى معايير الإفصاح المحاسبية الصادرة من الجهات المهنية المختصة يعرض الباحث بعض ما تناوله المختصين والمهتمين:

---

[1] – مطر والسيوطي، المرجع السابق، ص340.

[2] –المرجع السابق، ص 341.

[3] – المرجع السابق، ص342.

حيث تم تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي على أنه " توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية، في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشأة مصدرة البيانات، كما تتيح لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية، التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية لتلك المنشأة". [1]

كما تم تعريف الإفصاح بأنه "بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر انتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها". [2]

ويتبين للباحث من خلال التعارف السابقة أن مفهوم الإفصاح المحاسبي يتمحور حول ضرورة إظهار المعلومات الخاصة بالوحدة الاقتصادية بشكل يعكس صدق وعدالة وحقيقة الوضع المالي لها دون تضليل، بحيث يستفيد من هذا الإفصاح الحقيقي للمعلومات المالية الفئات التي تستخدمها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات كل حسب هدفه من تلك المعلومات والبيانات. ويمكن القول إن هناك علاقة طردية بين مستوى الإفصاح المحاسبي مع درجة شفافية ونزاهة ومصداقية القوائم الختامية، وكذلك يتناسب طردياً مع ثقة المتعاملين، وكذلك يمنح الجهات المعنية بمراقبة القوائم المالية للمنشأة والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة لمستخدمي القوائم المالية الداخليين أو الخارجيين. ويمكن اعتبار الإفصاح المحاسبي بأنه (هو عرض للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل موضوعي دون تحيز بحيث يستفيد منها الأطراف ذات العلاقة).

---

[1] – وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص367.

[2] – طارق عبد العال حماد، "**التقارير المالية وأسس الإعداد والعرض والتحليل**"، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000، ص24.

2. أنواع الإفصاح المحاسبي:

تعددت أنواع الإفصاح المحاسبي، وعند عرض تلك الأنواع يجب التميز بين مفهومين للإفصاح وهما: [1]

أ. **الإفصاح المثالي:** والذي يتحقق عن طريق استيفاء الشروط التالية:

- أن تكون القوائم المالية المنشورة، على درجة عالية من التفصيل.
- أن تكون القوائم المالية المنشورة، على درجة عالية من الدقة والمصداقية.
- أن يتم عرض القوائم المالية بالصورة وفي الوقت الذي يتناسبُ مع احتياجات كل طرف من الأطراف ذوي الصلة المشتركة، كل على حدي، فضلا عن استيفاء رغباتهم.

ب. **الإفصاح الواقعي:** هو الذي يركز على الموازنة بين المنفعة، أو العائد الذي سيتحقق من المعلومات، وبين تكلفة نشر تلك المعلومات، ويمكن تعريفه بأنه: الإفصاح الممكن أو المتاح، ومعيار هذا الإفصاح هو المرونة في إطار عناصره الرئيسة التي تشمل طبيعة المعلومات، بمعنى أنه يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية، الكفيلة بجعلها غير مضللة، وأن هناك اتجاها نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها، والتركيز على المعلومات التي تحتاج لدراية وخبرة في استخدامها، خاصة تلك التي يحتاجها المحللون الماليون، ووسطاء الاستثمار، بحيث يقوم هذا المفهوم على الركائز التالية:

- المبادئ والأصول المحاسبية.
- السياسات الإدارية.

---

[1] – طارق مصطفي الحطاب، "**أثر تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية، للشركات الليبية، المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي**"، دراسة دكتوراه في المحاسبة غير منشوره، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2011، ص ص 153– 153.

- توجيهات ولوائح الإشراف والرقابة من جهة، وأدلة التدقيق ومصالح الأفراد التي ستستخدم تلك البيانات من جهة أخرى.

كما يشار إلى أن مفهوم الإفصاح الواقعي، سهل المنال في الواقع العملي، أكتر من مفهوم الإفصاح المثالي، وأنه يتضمن مفاهيم الإفصاح الثلاثة، وهي الإفصاح المناسب والعادل والكافي. وهذه المفاهيم يمكن توضيحها فيما يلي: [1]

الإفصاح المناسب: وهو الحد الأدنى من الإفصاح، الذي يجب أن تتضمنه القوائم المالية حتى لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة

الإفصاح العادل: ويتضمن تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات نفسها وفي وقت واحد.

الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

ومن أنواع الإفصاح أيضاً من حيث درجة الالتزام، الإفصاح الاجباري والإفصاح الاختياري. ومن حيث النوع هناك الإفصاح التثقيفي (الإعلامي) والإفصاح الوقائي.[2]

ج. **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

---

[1] – طارق مصطفي الحطاب، ص:49.

[2] – محمد عطية مطر، وليد ناجي الحيالي؛ حكمت أحمد الراوي. **"نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات"**، دار حنين . مكتبة الفلاح، 1995، ص371.

د. **الإفصاح الوقائي:** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

ويري الباحث أنه في الواقع العملي وبعيداً عن التحيز لا بدَّ من الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية ودون تبني وجهة نظر معينة.

3. أهمية الإفصاح المحاسبي:

للإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة، حيث يُعتبر الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في اعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP). والتي تدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين النهائيين من هذه المعلومات.

كما تلتقي وجهتا أهم مجمعين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، والجمعية الأمريكية للمحاسبين American Accounting Association (AAA)، وفي هذا الإطار من الواجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، وقد عبرت الجمعية الأمريكية للمحاسبين(AAA) ، عن وجهة نظرها حيال ذلك بالنص في أحد التقارير الصادرة عنها: " في حين تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة

الإفصاح، تعد الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح ".[1]

لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات، والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيس في استخدام هذه المعلومات من جهة أخرى. وعليه تكمن أهمية الإفصاح في كونه يتيح جل المعلومات المالية الهامة عن المنشاة بما يقلل حالة الغموض لدى المستخدمين بغرض المساعدة في اتخاذ قرارات رشيدة إذ يرجع السبب الرئيسي للإفصاح إلى ما يلي:[2]

أ. تقليل مخاطر ممولي رأس المال؛ حتى يتمكنوا من تقييم العائد المتوقع لكل فرص الاستثمار مقابل المخاطر المصاحبة لتلك الفرص.

ب. إعلام الأفراد والمجموعات والتي تؤثر نشاطات المنشأة وعملياتها المنظمة على حياتهم ومستوى معيشتهم، وذلك لتمكينهم من التأثير على تصرفات المنظمة بعد استعراض الإفصاح بالقوائم المالية.

ولقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن، خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة من المشتقات، والأوراق المالية، وحجم تداولها الكبير، والمخاطر المتعلقة بها، ومع إزالة القيود على التعامل، وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستخدمة في التعامل؛ فإن من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الشامل. وفي هذا الصدد، فإنه من المطلوب أن تعمل إدارات المصارف على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات

---

[1] – مطر والسيوطي، المرجع السابق، ص34.

[2] – محمد المبروك أبو زيد، "**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**"، دار المريخ، الرياض، 2011، ص481.

ومنها: مخاطر الائتمان، وسيولة الأسواق، ومخاطر أسعار الصرف، ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمرا حيوياً. [1]

ومما سبق يري الباحث أن أهمية الإفصاح المحاسبي للبنوك تنبع من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع، باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، وارتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الاقتصادية، وإسهامه بالحفاظ على الثقة بالنظام النقدي، وكذلك فإن الإفصاح في المصارف يعتبر أحد المؤشرات الرئيسة للحكم على سلامة الوضع المالي للبنك. ويعتبر قيام البنوك بالإفصاح عن تقاريرها المالية وأدائها بالدرجة الكافية لتلبية احتياجات الأطراف الخارجية أحد الأسباب الرئيسة والهامة في تجنب صعوبات ومشاكل للعديد من اقتصاديات دول العالم.

4. المقومات الرئيسة للإفصاح المحاسبي:

للإفصاح المحاسبي عدد من المقومات والمتطلبات التي يجب توفرها حتى تثمر وتحقق الهدف الذي أنشأت من أجله وتتمثل مقومات الإفصاح المحاسبي بالآتي:[2]

أ. تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية.

ب. تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات المحاسبية.

ج. تحديد نوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.

د. تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

هـ. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

---

[1] – مسعود رواي، "**أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في ولاية ورقله**"، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2013، ص87.

[2] - Cathy Beaudoin, Nandini Chandar, Edward M. Werner: "**Good disclosure doesn't cure bad accounting Or does it?: Evaluating the case for SFAS 158**", Advances in Accounting, Volume 27, Issue 1, June 2011, Pages 99-110.

وتؤيد المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الإفصاح في التوقيت المناسب، لكافة التطورات المادية التي تنشأ بين التقارير الدورية المنتظمة، كما تؤيد أيضا نشر التقارير في الوقت نفسه، لكافة المساهمين بما يضمن المعاملة المتساوية، ويجب على الشركات أن تحافظ على علاقات وثيقة مع المستثمرين والمشاركين في السوق؛ عن طريق بذل عناية خاصة لعدم انتهاك هذا المبدأ للمعاملة المتساوية.

كما أن هناك مجموعة من الإشارات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وينبغي أن يتضمن الإفصاح عن المعلومات التالية:[1]

أ. النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة.

ب. أهداف الشركة والملكيات الكبرى: الأسهم وحقوق التصويت.

ج. عوامل المخاطرة المتوقعة.

د. سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، والتنفيذيين الرئيسيين والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم، وعملية الاختيار، والمديرين الآخرين في الشركة، وما إذا كان يتم النظر إليهم باعتبارهم مستقلين.

هـ. العمليات المتعلقة بأطراف من الشركة وأقاربهم.

و. الموضوعات الخاصة بالعاملين، وأصحاب مصالح الأخرين.

ز. هياكل وسياسات الحوكمة بصفة خاصة، وما يحتويه أي نظام أو سياسة حوكمة.

---

[1] - مسعود رواي، المرجع السابق، ص88.

5. العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح:

إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أهم المحددات الرئيسة لنوع الإفصاح وحجمه ما يلي:[1]

أ. نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

لابد أن تعطي المنشاة اهتماماً خاصاً في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة معها، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها، في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل بلد.

ب.الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم، وإصدار معايير الإفصاح حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد في كل بلد.

ج. المنظمات والمؤسسات الدولية:

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، تلعب المنظمات والمؤسسات الدولية دورها في التأثير على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات: مجلس معايير المحاسبة الدولية، الذي يسعى إلى تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، من خلال إصداره لمجموعة من المعايير المحاسبية.

---

[1] – أحمد زغدان، محمد سفير، "**خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)**"، مجلة الباحث، العدد7، 2009–2010، ص84.

6. أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

بما أن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية المحاسبية تترك آثاراً مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، لذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، وفي هذا الإطار من المهم جداً توفير الإفصاح المناسب أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض معلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه، وعموماً جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكمله تلحق بها. كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان إفصاحاً عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية. ومن هنا يجب أن نحدد صفات الإفصاح المحاسبي لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.[1]

تناول الباحث في المبحث الأول: مفهوم القياس المحاسبي وما تناولته المؤسسات المهنية من مفاهيم، كما تناول أركان وآليات القياس المحاسبي سواء قبل أو أثناء أو بعد حدوث العملية، وتم عرض أسس وأساليب القياس المحاسبي المباشرة وغير المباشرة، وتناول معايير ومحددات القياس، كذلك أهداف ومداخل القياس المحاسبي وما واجهته تلك المداخل من انتقادات. كما تناول المبحث مفهوم الإفصاح القائم على ضرورة إظهار المعلومات الخاصة بالوحدة الاقتصادية، وتناول وأنواع وأهمية ومقومات الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

---

[1] – شذي البستاني، "**القياس والإفصاح المحاسبي عن كلف النوعية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتعبئة الغاز**"، منشورات المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2005، ص31.

المبحث الثاني

تقييم الأداء المالي

أولاً: تعريف الأداء المالي:

في ظل العولمة والأعمال الاقتصادية المعاصرة، وجدت جميع الوحدات الاقتصادية تحت تأثير المنافسة العالمية إذ تعيش في بيئة متغيرة بشكل مستمر يتطلب ذلك منها أن تمتلك إستراتيجية محددة لتقييم أدائها بالإضافة إلى هيكل تنظيمي مرن يمكن أن يساعدها على مواجهة التغييرات لكي يمكنها من تقييم أدائها بشكل دوري لاكتشاف الانحرافات والعمل على عدم تكرارها لضمان الاستمرار في سوق المنافسة العالمية، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت أداء الشركات، إلا أنه لم يتم التوصل إلى مفهوم محدد. سيعرض الباحث بعض المفاهيم للأداء المالي حسب ما تم طرحة من قبل الباحثين، وسوف يتم التركيز على أهمها، حيث يعتبر مفهوم الأداء جوهرياً بالنسبة للوحدات الاقتصادية وله العديد من المفاهيم المتعددة المعاني، فكل باحث أو كاتب يبين مفهوم الأداء من وجهة نظر معينة، ويتبع ذلك الاختلاف نتيجة لأراهم الفكرية والمداخل التي يتبعونها.

وقد عُرف الأداء المالي بأنه التركيز على الأهداف التي تساعد الشركة على البقاء التكيف، والنمو وهي أهداف طويلة المدى بالنسبة للشركات. [1]

وقيل إن الأداء المالي هو المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء

---

[1] – وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي، "**أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص38.

المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة. [1]

وتم تعريفة على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح. [2]

فيما عرفه البعض أن الأداء المالي أنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية. [3]

وعُرض مفهوم أخر للأداء أنه يعني إنجاز عمل أو تأدية نشاط أو القيام بمهمة، بمعنى أي القيام بفعل يؤدي إلى الوصول إلى الأهداف المرجوة. [4]

---

[1] – محمد محمود الخطيب، "**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص45.

[2]– عبد الغني دادن، "**قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس**"، دراسة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2007، ص 236.

[3] – عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، "**تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2006-2011**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد السابع، العدد الثاني، 2014، ص24.

[4] – هند جميل كاظم، "**تقييم الأداء الاستراتيجي لوزارة الثقافة: دراسة حالة ديوان الوزارة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2015، ص50.

ومما سبق وفي ضوء ما طرح يتضح للباحث إن أداء الوحدة الاقتصادية بشكل عام يعني ذلك النشاط المستمر الذي يعكس نجاح الشركة وقدرتها على الاستمرار في بيئة الأعمال وإمكانية تكيفها، أو فشلها وانكماشها وفقاً لأسس ومعايير محددة تضعها الشركة طبقاً لمتطلبات نشاطاتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في الأجل القصيرة.

إن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تعرف على أنها سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها من أجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقعة. كما ويمكن القول إن تحليل الوضع المالي للوحدة الاقتصادية هو التوصل إلى مدى قدرتها على خلق قيمة مالية لمواجهة تحديات المستقبل من خلال الاعتماد على القوائم المالية الختامية وحسابات النتائج أو الايضاحات الملحقة.

ثانياً: أهمية الأداء المالي:

تتحدد أهمية قياس الأداء في إطار الفائدة التي ترغب المؤسسات الوصول إليها من جراء القيام بهذا الدور المهم والأساسي. كما تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، وتنبع أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة.[1]

[1] – محمد محمود الخطيب، المرجع السابق، ص ص 46–47.

ثالثاً: أهداف الأداء المالي:

إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:[1]

1. يمكن المستثمر متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية وسيولة ونشاط والمديونية على سعر السهم.
2. يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

ومما سبق يستنتج الباحث إن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

رابعاً: الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي:

هناك جوانب عديدة يتناولها تقييم الأداء المالي لتقييم الوحدات الاقتصادية ويمكن أن نوضح بعض الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي على النحو التالي:[(2)]

1. مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية والمالية المتاحة.
2. مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.
3. أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
4. مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها أي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري لأي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن وبالتالي تحقيق النمو والاستمرارية.

---

[2] سامية وضياف ، "**تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات خلال 2005-2008**"، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، 2009 ، ص ص 62-63.

5. تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول وذلك يتضمن إقرار حجم ونوع الاستثمار المناسب، وتحديد الحجم المناسب من رأس المال والديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.

خامساً: العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي:

يوجد عدة عوامل يتأثر الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بها، قد تكون هذه العوامل داخلية أي خاضعة للتحكم النسبي للمؤسسة كطبيعة الإدارة، التحفيز، المهارات والتكوين والنجاح الإداري وحجم المؤسسة، وقد تكون العوامل خارجية غير خاضعة لتحكم المؤسسة والمرتبطة بمحيطها الخارجي كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين والعوامل التكنولوجية والسياسية والقانونية. [1]

1-العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي:

من العوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي والتي يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع، وتقليل التكاليف والمصروفات، وأهم هذه العوامل:[2]

أ. الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

ب. الرقابة على التكاليف.

ج. الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة.

د. إدارة السيولة.

هـ. المؤشرات الخاصة بالربحية.

---

[1]– دادن عبد الغني، المرجع السابق، ص:38.

[2] – سعاد معمر شدري، "**دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، علوم التيسير، فرع مالية المؤسسة، الجزائر،2009، ص133.

2-العوامل الخارجية المؤثرة على تقييم الأداء المالي:

توجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها ويصعب على الإدارة المؤسسة التحكم والسيطرة على هذه التغيرات، وكل ما يمكن عمله توقع الآثار والنتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهتها في الظروف الفجائية، واهم هذه التغيرات: [1]

أ. التغير التكنولوجي المتوقع للخدمات.

ب. القوانين والتعليمات والإجراءات التي تطبق على المؤسسات ومنافسة المؤسسات في نفس القطاع.

ج. السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

سادساً: معايير تقييم الأداء المالي:

ان الأرقام التي يتم التوصل اليها وتظهر في القوائم المالية لا يمكن الاستفادة منها ما لم يتم مقارنتها بغيرها من الأرقام لمعرفة الموقف المالي، فالنسب المالية لا تعني شيئاً في حد ذاتها، فينبغي مقارنتها بمعايير نسب أُخرى.

وعرض العديد من الباحثين معايير لمقارنة الأرقام مع بعضها البعض ومقارنة النسب المالية بمعايير اخري وهي:[2]

أ. المعايير التاريخية.

ب. المعايير القطاعية (الصناعية).

ج. المعايير المطلقة.

د. المعايير المستهدفة.

---

[1] – سعاد معمر شدري، المرجع السابق، ص133.

[2] – فرحان علاء طالب، أخرون، "**فلسفة التسويق الأخضر**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص120.

سابعاً: مؤشرات تقييم الأداء المالي:

هناك العديد من المؤشرات التي تهتم بتقييم الأداء المالي، منها مؤشرات مالية وأخري غير مالية تأخذ بعين الاعتبار بيئة التصنيع الحديثة وهي كالتالي:

1-المؤشرات المالية لتقييم الأداء:

تعددت المؤشرات المالية الخاصة بتقييم الأداء للوحدات الاقتصادية منها عرف أنها مؤشرات تقليدية غير تقليدية من هذه المؤشرات:[1]

أ. الموازنات التخطيطية:

تعتبر الموازنات التخطيطية من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الإدارة في تقييم الأداء وذلك لما تقدمه من تحقيق رقابة فعالة على عمليات الوحدة الاقتصادية، فاستخدامها يمكن الإدارة من معرفة مدى ملاءمة الخطط والأهداف والسياسات الموضوعة مقدماً ومقارنة نتائج العمليات الفعلية بالخطط والأهداف الموضوعة مقدماً ومتابعة الانحرافات التي قد تحدث نتيجة للتنفيذ الفعلي.

ب. التكاليف المعيارية:

هي تكاليف محددة بصورة مسبقة، تبين ما يجب أن تكون عليه التكلفة أثناء سريانها وتعد استناداً إلى دراسات مشتركة من مهندسين واقتصاديين وإداريين ومحاسبين لكل عملية إنتاجية أو مرحلة من مراحل الصنع على حده، وذلك تحت ظروف الكفاية الإنتاجية الواقعية والممكنة، بغية تحديد نوع وحجم

---

[1]- المهدي مفتاح السريتي، "**مدي إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الليبي**"، المجلة الجامعة، جامعة مصراتة، العدد الخامس عشر، المجلد الثالث، 2013، ص ص193-196.

الانحرافات عن الهدف المعياري حتى تتمكن الإدارة من اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة.

ج. التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي على الأساليب الرياضية والإحصائية (كالنسب والاتجاهات والمتوسطات) في كشف العلاقات المتداخلة بين البيانات المختلفة والمتغيرات التي تطرأ على البيانات في الفترات المختلفة وحجم هذا التغير ومسبباته، ويعد التحليل المالي من أهم طرق تقييم الأداء التي تلجأ إليها إدارة الوحدة الاقتصادية وكذلك الجهات الخارجية للوصول إلى أحكام عن أداء هذه الوحدة، ويتم تحليل البيانات بعدة طرق من أهمها التحليل الأفقي والتحليل الرأسي والتحليل باستخدام النسبة المالية والتي تتعدد بتعدد الأهداف المرتبطة بها.

د. معدل العائد على الاستثمار

يعد العائد على الاستثمار من أكثر المداخل شيوعاً، لكونه يمزج بين كل عناصر الربحية الأساسية (الإيرادات والتكاليف والاستثمار) وتتعدد وجهات النظر في طريقة تعريفها لكل من البسط والمقام.

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط الاستثمار}}$$

هـ. الدخل المتبقي:

هو الدخل مطروحاً منه عبء الفائدة المحسوبة Imputed Interest Charge على أساس الاستثمار. ويعتبر هذا المؤشر الأفضل في تقييم الأداء من العائد على الاستثمار إذ يلعب دوراً تحفيزياً بارزاً في قبول مشاريع استثمارية في نظر الإدارة غير مجدية باستخدام معدل العائد على الاستثمار.

و. التحليل المحاسبي:

يقصد بالتحليل المحاسبي فحص القوائم المالية المنشورة وغير المنشورة ودراستها بقصد توفير بيانات تفيد في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية عن الماضي، والتنبؤ بنتائج نشاطها في المستقبل، ويختلف التحليل المحاسبي عن التحليل المالي في أن التحليل المالي يعتمد فقط على البيانات المنشورة لتحقيق أهداف التحليل المحاسبي نفسها.

2-المؤشرات غير المالية لتقييم الأداء في ظل بيئة التصنيع الحديثة.

هناك العديد من المداخل والمؤشرات غير مالية خاصة لتقييم الأداء في ظل الاقتصاد الحديث ومن هذه المداخل: [1]

أ. مدخل المقاييس المرجعة Benchmarking Approach (BA):

قام المركز الأمريكي للإنتاجية والجودة American Productivity Quality Council (APQC) بتعريف المقاييس المرجعية على أنها عملية منتظمة ومستمرة، تتطلب التقييم المتواصل والمقارنة المستمرة لعمليات ونشاطات الوحدة مع الوحدات الرائدة (المتميزة) والحصول على المعلومات الضرورية التي تساعد الوحدة على اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتحسين وتطوير أدائها.

ب. مدخل الأداء المتوازن (BSC):

يمثل مدخل الأداء المتوازن فلسفة إدارية تعمل على تحفيز أعضاء التنظيم من أجل تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، وتعبئة مجهودات الأفراد وتوجيهها نحو إستراتيجية الوحدة وأهدافها المستقبلية من خلال تقييم الأداء المالي والتشغيلي، كما

---

[1] – بهاء محمد حسين منصور، "**المداخل المقترحة لقياس وتقييم الأداء المالي والتشغيلي والاستراتيجي**"، مجلة البحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2002، ص ص:299-300.

أنه يعيد ترجمة إستراتيجية الوحدة ورؤيتها الشاملة في إطار متكامل يتضمن العديد من مؤشرات الأداء المالية وغير المالية، ومن ثم يعتبر مدخل القياس المتوازن للأداء بمثابة الأداة المثلى لتحويل إستراتيجية الوحدة إلى لغة مشتركة يتفهمها جميع الأفراد في كافة المستويات الإدارية.

ج. خصائص مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة

تتميز المؤشرات بخصائص معينة خاصة في ظل بيئة التصنيع الحديثة وهي: [1]

- الارتباط بإستراتيجية الوحدة الاقتصادية.
- مرونة مؤشرات الأداء.
- تأكيد مؤشرات الأداء على مفاهيم التعاون والتوجيه والتحسين المستمر بدلا من مجرد المتابعة (الرقية).
- التكامل بين المؤشرات المالية وغير المالية.

د. الأبعاد والاتجاهات الرئيسة لمدخل الأداء المتوازن:

لأغراض تقييم الأداء في البيئة الحديثة، ثم اقتراح خمس مجالات أو اتجاهات رئيسة التقييم الأداء في ظل الأداء المتوازن وذلك كما يظهر في الشكل (1/2/3)

[1] – شوقي السيد فودة، "**إطار مقترح لتقييم الأداء الاستراتيجي في بيئة الإنتاج الحديثة**"، المجلة العلمية، جامعة طنطا، 2005، ص14.

الشكل (1/2/3)

العلاقة بين الابعاد المختلفة لبطاقة الأداء المتوازن

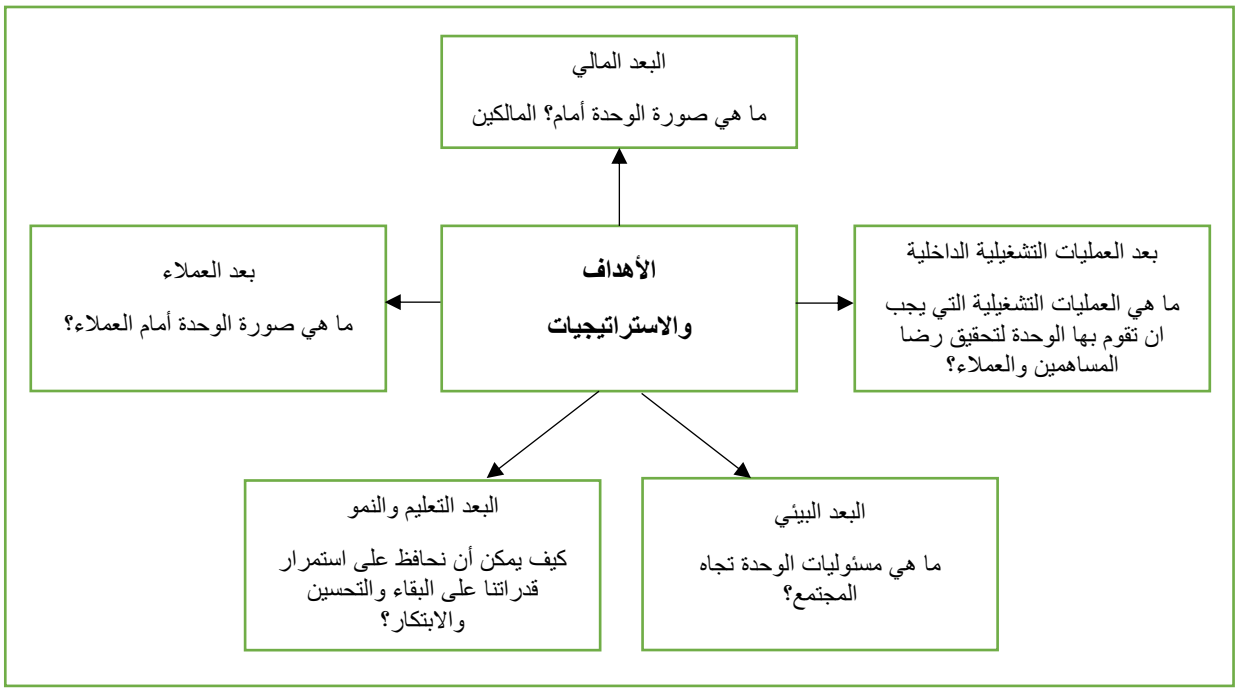

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

الشكل (1/2/3) يبين الابعاد الخاصة بالأداء المتوازن وتناولت احدى الدراسات الأبعاد والاتجاهات الرئيسة لمدخل الأداء المتوازن على النحو التالي: [1]

- **الأبعاد المالية (Financial Dimensions)**

تكمن أهمية البعد المالي في إمكانية التعبير من خلاله على مجموعة من القضايا الاقتصادية للأحداث والعمليات التي تقوم بها الوحدة، وتشمل المؤشرات المالية التي تعبر عن صافي أرباح التشغيل، ومعدل العائد على رأس المال المستثمر، والنمو في المبيعات والتدفق النقدي، وهناك إستراتيجيتين يمكن للوحدة

[1]- بهاء محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص ص300-302.

الاقتصادية إتباعهما لزيادة القيمة الاقتصادية في مجال الأداء المالي هما استراتيجية نمو الإيرادات وتحسين الإنتاجية.

- **الأبعاد المتعلقة بالعملاء Customers Perspective:**

تهتم العديد من الوحدات في الوقت الحاضر بالمحافظة على عملائها الحاليين ومحاولة جلب واكتساب المزيد من العملاء الجدد، وأصبحت الأولوية الأولى من اهتمامات الوحدات في الوقت الحاضر تتجه صوب إرضاء العملاء والوفاء باحتياجاتهم واكتساب ثقتهم وذلك من خلال تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الجديدة والمتطورة، وأيضاً ضرورة التجديد والابتكار في المنتجات التي تقدمها الوحدة إلى عملائها حتى يمكنها المحافظة على هؤلاء العملاء. وفي ظل البيئة التنافسية وديناميكية الأسواق يركز العملاء في الوقت الحاضر على تقييم أداء منشآت الأعمال في أربع مجالات هي: الوقت، الجودة، أداء المنتج أو الخدمة، التكلفة. [1]

- **الأبعاد المتعلقة بالعمليات الداخلية التشغيلية:**

يركز هذا البعد على مسببات حدوث التكلفة التي تعكس كيفية قيام الوحدة بترجمة وتحويل المدخلات إلى مخرجات ذات قيمة بالنسبة للعملاء، ومن ثم صياغة هيكل عملياتها التشغيلية لتحديد ما يحب أن تتميز وتتفوق فيه لكي تصبح أكثر نجاحاً وتطوراً. يتطلب بناء العمليات التشغيلية الداخلية بشكل سليم وفاعل تحليل العمليات التشغيلية إلى مجموعة من الأنشطة المكونة لها وتحديد كل منها في بناء القيمة التي يكتسبها المنتج، مما يعني ضرورة إعادة النظر في كل الأنشطة التي تؤدى داخل الوحدة وتقييم أهميتها ومدى الحاجة إليها، والمقارنة بين القيمة المتولدة

[1] - شوقي السيد فودة، المرجع السابق، ص15.

منها، ويبين تكلفة أداء هذه الأنشطة، وفي هذا الإطار يمكن القول إن سلسلة القيمة النموذجية تمثل مرجعاً لأهداف العمليات التشغيلية وكتله لمؤشراتها.

- **الأبعاد المتعلقة بمجال الابتكار والتعلم والنمو:**

يعتبر مجال الابتكار والتعلم أحد محددات نجاح الوحدات الاقتصادية واستمرارها في المنافسة، حيث يعتمد في الأساس على قدرات ومهارات العاملين على الإبداع والتطوير والابتكار بالإضافة إلى اقتناء تقنيات إنتاج مستحدثة وتكنولوجيا متطورة ذات كفاءة عالية، بهدف الوصول إلى ابتكارات متجددة لتحسين الجودة وزيادة الإنتاجية وتقصير زمن الإنتاج وتخفض معدلات العيوب ويتطلب ذلك بذل جهود إضافية في تعليم وتدريب العاملين وزيادة مشاركتهم للقيام بمهام مختلفة ومتكاملة بما يحقق مرونة أكبر في الإنتاج وتحسين الجودة وخفض التكلفة، ومن ثم تحسين الموقف التنافسي للوحدة الاقتصادية.[1]

- **الأبعاد المتعلقة بالمجال البيئي:**

لقد زاد الاهتمام البيئي في الآونة الأخيرة في صور عديدة محلية وعالمية أبرزها مؤتمر التنمية والبيئة في البرازيل سنة 1992 الذي استهدف ضرورة التزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق نظم إدارة وحماية البيئة، حيث تقع المسؤولية على عاتق هذه الوحدات عما قد تلحقه بالبيئة المحيطة من أضرار، بسبب ممارستها لأنشطتها. [2]

ولا شك أن إدخال المعلومات البيئية في نظم تقييم الأداء يعطي صورة أكثر شمولية عن وضع الوحدات مستقبلاً، ويحقق تحسناً في الأداء من خلال تحقيق وفورات في التكاليف، ولذا فإنه من الأهمية بمكان بناء اعتقاد قوي بأن تحسين الأداء البيئي يساعد

---

[1] – بهاء محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص306.

[2] – شوقي السيد فودة، المرجع السابق، ص16.

على تحقيق النمو الاقتصادي، مما يؤكد العلاقة السببية بين المؤشرات البيئية والتكاليف.

ثامناً: مفهوم تقييم الأداء المالي للمصرف بشكل عام:

تقييم الأداء هو وسيلة للتحقق والتأكد من أن العمليات الانتاجية التي تم انجازها في نهاية مدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة هي مطابقة للأعمال التي أُريد انجازها وفق الخطط والبرامج المحددة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة، بغية موافاة الجهات المعنية بأي انحرافات او اختلافات مع تحليل أسبابها لغرض تقديم الاقتراحات العلمية والعملية لمعالجتها وتجنبها في المستقبل. [1]

كما وقيل إن تقييم الأداء هو الطريقة الدورية للوصول إلى الصورة الواقعية عن طريق مقارنة المؤشرات الفعلية بتلك المستهدفة خلال مدة زمنية محددة.[2]

يعني تقييم الأداء للمصارف التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة، وقد برزت الحاجة إلى تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي وما تبع ذلك من الرغبة في قياس الكفاية الانتاجية والادارية للمشروع، ويتضمن قياس الأداء نتائج التخطيط وذلك يستدعي فرض رقابة على اوجه النشاط المختلفة التي يباشرها المشروع كما يستلزم فرض رقابة على النتائج التي حققها المشروع ومقارنتها بالأنماط الموضوعة من قبل او اظهار الانحرافات وتحليل اسبابها والعمل على تجنبها مستقبلا. [3]

---

[1] – عبد الكريم مصطفي عبد العزيز، محمود طلال، "**تقييم المشاريع الاقتصادية**"، الطبعة الثانية، جامعة الموصل، العراق،1999، ص63.

[2] – حميد جاسم وآخرون، "**الاقتصاد الصناعي**"، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، 1979، ص250.

[3] – عبد الرزاق سلام، "**القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة –تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**"، رسالة دكتورة في المحاسبة غير منشورة، جامعه الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2012، ص ص 135–136.

تاسعاً: تعريف تقييم الأداء المالي للمصارف:

تقيم الأداء المالي للمصارف عبارة عن استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، والمساهمة في اتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار، ويتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية. [1]

ويعبر الأداء المالي للبنك عن ادائه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك، ويتطلب القياس المالي في المصارف النظر إلى ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الربحية والمخاطرة والسيولة. [2]

وتعد عملية تقييم الأداء مرحلة من مراحل العملية الإدارية التي تبدأ بتحديد الأهداف، ثم وضع خطة زمنية لتحقيق الأهداف، ثم وضع تنظيم شامل للمشروع لتنفيذ الخطة الموضوعة وتأتي بعد ذلك عملية الرقابة ومتابعة تنفيذ الخطة التي تقود إلى المرحلة النهائية من مراحل العملية الإدارية و التي هي تقييم الأداء، و يمكن تعريفها بأنها عبارة عن عملية لتقييم نشاط المصرف بهدف قياس النتائج المحققة و مقارنتها بنتائج محققة في سنة سابقة، أو سنة الأساس، أو بمصارف في دول اخرى ، أو بما هو مستهدف تحقيقه لبيان الانحرافات، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها.[3] وتشير كلمة الأداء إلى التنفيذ الفعلي لمراحل العمل كما تعني درجة او مستوى المهارة والمجهود المبذول في التنفيذ، ويقصد البعض بالأداء المخرجات (النتائج) المتحققة فعليا قياسا بالأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها.[4]

---

[1]- Hopkins, Willie, and Shirley A Hopkins**, Strategic planning financial performance relation in banks:** a casual examination Strategic risk management journal, 1997, p23.

[2]– عبد الرزاق سلام، المرجع السابق ص135.

[3]– علاء عبد القادر وآخرون، "**مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**"، دار البداية عمان، 2009، ص ص257–258.

[4]– حس فليح، "**تقييم الأداء في الأنشطة الإنتاجية**"، دار الرسالة، بغداد،1980، ص59.

عاشراً: أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف:

وكان أهمية تقييم الأداء في فترة الستينات عصر التسويق؛ وكان في فترة السبعينات عصر المبادرات الخاصة بالجودة؛ وكان فترة الثمانينات عصر خدمة الزبون؛ أما نهاية التسعينات ومطلع القرن العشرين فهو عصر تقييم الأداء.[1]

ثم أن تقييم الأداء المالي له أهمية كبيره حيث يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الادارية عن أداء المصرف، وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني. [2]

ويضاف بأن أهمية تقييم الأداء في اتجاه أخر حيث أنه حث الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات، ومعالجة أي خلل في عمل الادارة بشكل سريع، وتبرير الحاجة إلى الموارد بناء على أسس علمية وموضوعية، وتعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى ادلة موضوعية.[3]

كما أن أهمية تقييم الأداء بأنه يساعد في الإفصاح على درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية بالمصرف، ويعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المصرف مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه، ويقدم إيضاحاً للعاملين في كيفية أداء المهام الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه. [4]

---

[1]– المحمدي محمد الماضي، **مدخل قياس الأداء في القطاع الخاص وتطبيقها على القطاع العام والحكومي**، ندوة الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مارس 2006، ص161.

[2]– صلاح الدين حسن السيسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1998، ص 242.

[3]– وهيب حداد، **قياس الأداء بطاقات الأداء المتوازن ومعايير الأداء الأساسية**، الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية التنمية الإدارية، مارس 2007، ص137.

[4]– فهد نصر حمود مزيان، "**أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**"، دار صفقا للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2006، ص ص 22–3.

ومما سبق وانطلاقاً من هذه الأهمية فقد أصبح الأداء من المفاهيم الأساسية للمدراء في كافة المستويات الهرمية ولكافة أنواع المؤسسات، لأن مخرجات هذا الأداء قد تكون ذات آثار ضارة بأرباح المصرف أو قد تكون أساسية لبقائه واستمراره، وبناء عليه فان الأداء هو واحد من المؤشرات الهامة عن مدى نجاح المصرف وفاعليته في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة له.

حادي عشر: أهداف تقييم الأداء في المصارف:

إن من أهداف تقييم الأداء أنه يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفير السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار في التمويل وما يصاحبهما من مخاطر فضلاً عن مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية المصرف باعتبار أن الأهداف المالية في زيادة قيمة المصرف الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الافلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار. [1]

لعملية تقييم الأداء في المصارف التجارية أهداف عديده ومتنوعة يمكن عرض أبرزها فيما يلي:[2]

1. متابعة تنفيذ أهداف المصرف التجاري المحدد مسبقاً، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كماً ونوعاً وضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن سير الأداء.
2. بيان مدى كفاءة استخدام المصرف التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصي عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة.

---

[1]– عبد الحميد كراحة، **الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص:26.

[2]- Jill.L Wetmore and John. R. Brick. "**The Basic Risk Component of Commercial Bank Stock Rituns"**. Journal of Economics and Business. 1998. P73.

3. الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف التجاري واجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها والعمل على تجنب الوقوع في الأخطاء مستقبلا.
4. تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في المصرف التجاري عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه المصرف من خلال قياس انجازات كل قسم او فرع ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة.
5. توفير البيانات والمعلومات الاحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف التجارية إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة النشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق.
6. تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المصرف التجاري، تساعد على وضع سياسات ودراسات وبحوث مستقبلية تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاته.

تناول الباحث في المبحث الثاني: تعريف الأداء المالي الذي يستخدم مؤشرات مالية تبين المركز المالي للوحدة الاقتصادية، ويتناول أهمية الأداء المالية وأهدافه التي تسعي إدارة الوحدات الاقتصادية تحقيها لخدمة مستخدمي البيانات المالية، كما تناول الجوانب المختلفة التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي، والمؤشرات المالية وغير المالية الخاصة به، كذلك تناول العوامل المؤثرة عليه داخلياً وخارجياً، كذلك عرج المبحث على مفهوم وأهمية وأهداف وتقييم الأداء المالي في المصارف بشكل عام.

المبحث الثالث

الكفاءة المصرفية

يعتبر مصطلح الكفاءة من أكبر المصطلحات المستخدمة للتعبير عن الأداء الممتاز والمتميز للوحدة الاقتصادية، حيث شاع استخدام هذا المصطلح للتعبير عن قدرة الإدارة على التحكم في تكاليفها والاستخدام الأمثل لمواردها.

أولاً: تعريف الكفاءة:

ان عرض التعريفات الخاصة بالكفاءة أمراً غير يسير لذا سيتم التركيز على أبرزها والتي تمثلت فيما يلي:

تعبر الكفاءة عن الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها بشكل يسمح بتقليل التكاليف أو تعظيم الربح إلى أقصى درجة ممكنة، ويكون ذلك عند اختيار أسلوب عملي معين للوصول إلى هدف معين، إذن الكفاءة بهذا المعنى تعني القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت. [1]

كما يمكن أن تعرف الكفاءة على أنها إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة سواء كانت بشرية، أم مادية، أم مالية وكذلك العمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية. [2]

---

[1] – شيبي عبد الرحيم وجازية بن بوزيان، "**تقييم كفاية أداء النظام المصرفي**"، الملتقي الوطني حول المنظومة البنكية في التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، الجزائر ،24–25 ابريل 2006، ص1.

[2] – فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، "**إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص22.

ثانياً: الكفاءة المصرفية:

تنبع أهمية الكفاءة المصرفية من ارتباط كفاءة القطاع المصرفي مباشرة بإنتاجية الاقتصاد التي تجعل من تحري مستويات الكفاءة لدى البنوك أمراً في غاية الأهمية لمستخدمي القرار داخل القطاع أو خارجه كون أن القطاع المصرفي هو الأكثر حساسية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أن استراتيجية صانعي السياسة المصرفية في الجزائر تحسين الصناعة المصرفية ويعتمد على تحديد مدى كفاءة البنوك في استخدام الموارد المالية وغير المالية ومدى تقليل التكاليف وتوليد الأرباح الأمر الذي يؤدى إلى تحديد مدى الحاجة إلى الإصلاحات في هذه الصناعة.[1]

وتجدر الاشارة إلى أن مفهوم الكفاءة المصرفية اتخذ أبعاداً أخرى بالإضافة للاستخدام الأمثل للموارد أهمها حجم القطاع المصرفي وهيكل الوحدات المصرفية والاقتصادية والقطاع المصرفي ككل، وكفاءة الأداء المصرفي، ولقد ركزت دراسات الكفاءة المصرفية نحو تقييم هذه الكفاءة في إطار التكاليف التشغيلية للمصارف، وكذلك دراسة الكفاءة المصرفية في إطار الربحية المصرفية، كما تم استخدام مفهوم الكفاءة الاقتصادية وتطبيقها على المصارف، وذلك بقياس الكفاءة التقنية أو الكفاءة السعرية لمصرف معين أو عدة مصارف. [2]

ومما سبق تُعرّف الكفاءة المصرفية على أنها الاستغلال الأمثل لموارد الانتاجية أو بمعنى آخر تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية.

---

[1] -عبد الرزاق سلام، المرجع السابق، ص 139.

[2] – سرمد كوكب الجميل، **تقويم كفاءة العملية المصرفية تعبئة الموارد وتوزيعها في مصرف الرافدين**، للفترة 1965–1983، تنمية الرافدين العدد26، العراق، ص:108.

ثالثاً: أنواع الكفاءة المصرفية في المصارف:

هناك العديد من أنواع الكفاءة المصرفية يتم من خلالها تقيم المصارف منها: [1]

1-كفاءة التكلفة:

تُعرف على أنها نسبة الحد الأدنى من التكلفة إلى التكلفة الفعلية للبنك، وتعني نسبة الانحراف عن التكلفة الفعلية، فكلما قلت نسبة الانحراف زادت الكفاءة، ويمكن تعريف الحد الأدنى من التكلفة بأنه أدنى سعر(التكلفة) وأعلى ربح للوحدة الواحدة من المخرجات بين البنوك مقارنة بالتكلفة الفعلية لذلك البنك.

2- كفاءة الربح:

تقيس كفاءة الربح مدى اقتراب البنك من تحقيق أقصى ربح ممكن عند مستوى معين من المدخلات والمخرجات والمتغيرات الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة بين التكلفة والعائد، الأمر الذي يؤثر على هامش الربح الذي تحققه البنوك، وارتفاع عنصر المخاطرة التي تواجهه مما يلقي على القائمين بإدارتها عبء تنويع مصادر أموالها وتنويع استخداماتها حتى لا يتعثر نشاطها.

3-كفاءة الإنتاجية:

تعرف الكفاءة الإنتاجية بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية، حيث ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد، وبالتالي فانه يمكن رفع الكفاءة المصرفية بأحد الطرق التالية:

---

[1] -عز الدين مصطفي الكور واحمد نضال الفيومي، "**أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية**"، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 3، العدد3، 2007، ص ص:256-260.

أ. تخفيض قيمة المنتج النهائي مع تخفيض قيمة الموارد المستخدمة بنسبة أعلى.

ب. بقاء قيمة المنتج النهائي ثابتة وتخفيض الموارد المستخدمة.

ج. زيادة قيمة المنتج النهائي مع تخفيض قيمة الموارد المستخدمة.

د. زيادة قيمة المنتج النهائي مع زيادة الموارد المستخدمة بنسبة أقل.

هـ. زيادة قيمة المنتج النهائي مع بقاء قيمة الموارد المستخدمة ثابتة.

وتنقسم الكفاءة الإنتاجية إلى قسمين:[1]

القسم الأول: الكفاءة التخصيصية (كفاءة تخصيص الموارد): تشير إلى الحالة التي نصل فيها إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد، أما تخصيص الموارد فهي تلك الطريقة التي يتم بها توزيع هذه الموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، آخذين بالحسبان تكاليف استخدامها، إذاً الكفاءة التخصيصية تشير إلى انتاج أفضل توليفة من السلع عن طريق استخدام توليفة من عناصر الانتاج، أي توليفة من المدخلات بأقل تكلفة ممكنة.

القسم الثاني: الكفاءة التقنية: يقصد بها الحالة التشغيلية للوحدة الانتاجية مقارنة بالحدود القصوى للإنتاج، حيث تعرف الوحدة التي تنتج في مستوى الحدود القصوى بأنها كفؤة تقنيا. أو هي قدرة المنشأة على إنتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات بأقل كمية من الموارد مع افتراض ثبات العامل التكنولوجي؛ وعند الوصول إلى الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية تكون قد توصلنا إلى الكفاءة الاقتصادية الكلية والتي تشمل كل من الكفاءة التقنية والتخصيصية معاً.

---

[1] عبد الرزاق سلام، "**القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة –تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**"، دراسة دكتوراة، جامعه الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2012، ص 140-141.

4-كفاءة الحجم:

تمثل كفاءة الحجم التوفير في تكاليف البنك عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابت.

5-كفاءة النطاق:

تدل وفورات النطاق في المؤسسة المصرفية على مدى قدرتها على تنويع منتجاتها وعدم اعتمادها على منتجات محدودة، وتقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف من خلال نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر.

رابعاً: طرق قياس كفاءة أداء القطاع المصرفي:

يتم قياس كفاءة الأداء بعدة طرق منها طريقة النسب المالية وباستخدام الأساليب الكمية وفق ما يلي:[1]

1- قياس الكفاءة عن طريق النسب المالية:

تستخدم النسب المالية في التحليل المالي لاستخراج علاقة بين الرقمين المنسوب أحدهما الي الآخر، ومن أبرز النسب المستخدمة في التحليل المالي هي نسب الربحية، نسب السيولة، نسب السلامة...الخ. من خلال استخدام التحليل الرأسي والتحليل الافقي.

2- قياس الكفاءة باستخدام الأساليب الكمية:

تتسم القياسات التطبيقية للكفاءة باستخدام نوعين من النماذج هما؛ النماذج غير المعلماتية Non parametric: وهي النماذج القائمة على أساس البرمجة الخطية، والنماذج العشوائية المعلماتية Parametric: وهي النماذج القائمة على أساس تحليل الانحدار، أو يمكن أن نطلق عليه الأساليب التقليدية.

---

[1] - عزت عبد الحميد محمد، "**التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري**"، اتحاد المصارف العربية، بيروت،1967، ص ص:41-42.

تناول الباحث في المبحث الثالث: التعريف على الكفاءة بشكل عام والكفاءة في القطاع المصرفي بشكل خاص التي تعني الإستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية وتحقيق أقصي المخرجات، كما تناول أنواع الكفاءة المصرفية وهي: كفاءة التكلفة وكفاءة الربح وكفاءة الإنتاجية وكفاءة الحجم وكفاءة النطاق، وطرق قياس كفاءة الأداء المصرفي وهي: طريقة النسب المالية وطريقة الأساليب الكمية.

نتائج الفصل الثالث:

بعد عرض الإطار النظري للقياس والإفصاح المحاسبي وكفاءة الأداء توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. ساعد القياس والإفصاح لعرض القوائم المالية بطريقة يستفيد منا المهتمين.
2. اهتمت المعايير الدولية بوضع محددات للقياس المحاسبي وأصدرت معايير خاصة بالقياس المحاسبي.
3. أدى استخدام القياس المحاسبي لقياس الموارد التي تحقق الدخل وتأمين الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
4. ساعد التقييم المالي المصرفي على تقديم صورة شاملة للمستويات الإدارية وأصحاب المصالح عن أداء المصارف ومستوى الربحية والمخاطر التي تحيط بالوحدة المصرفية.
5. ساهم تقييم الأداء في تحديد كفاءة الربح وكفاءة الإنتاجية وكفاءة التكلفة في الوحدات المصرفية.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا الفصل الدراسة الميدانية، من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: نبذه تعريفية عن الجهاز المصرفي الفلسطيني.

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية.

المطلب الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المبحث الأول:

نبذه تعريفية عن الجهاز المصرفي الفلسطيني

1. هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني

يتكون الجهاز المصرفي الفلسطيني بشكل أساسي من سلطة النقد الفلسطينية ومجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية. فقد تأسس الجهاز المصرفي الفلسطيني كجهاز منظم بعد توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية سنة 1994م، وتطور الجهاز خلال السنوات التالية، وتنوعت البنوك بين بنوك وطنية وبنوك عربية وأجنبية. وتأسست سلطة النقد الفلسطينية بموجب البروتوكول الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي في باريس سنة 1994م، حيث منحت هذه الاتفاقية سلطة النقد الفلسطينية حق ممارسة كافة صلاحيات البنوك المركزية، من تنظيم لكافة الأعمال المصرفية ومنح التراخيص للبنوك وإدارة السياسة النقدية للسلطة الوطنية الفلسطينية. [1]

2. تعريف الجهاز المصرفي:

هو مجموعة من المؤسسات المالية المصرفية والقوانين المنظمة لعملها وعلاقاتها في المجتمع والخاضعة لرقابة البنك المركزي. [2]

3. أهمية المؤسسات المالية والمصرفية:

تنبع أهمية المؤسسات المالية والمصرفية من كونها:

أ. تلعب دوراً هاماً وخطيراً في الاقتصاد سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

ب. يعكس تطورها وزيادة حجم أصولها تطور المجتمع.

---

[1] موقع سلطة النقد الفلسطينية، 2019/9/26. http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx

[2] المرجع السابق،2019.

ج. قيامها بتأدية وظائف وأنشطة لا يمكن للأفراد والمؤسسات والحكومة الاستغناء عنها.

د. تقوم بالعديد من الخدمات المصرفية التي تؤدي إلى تسهيل أداء النظام الاقتصادي.

هـ. تسهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في تنفيذ خطط التنمية التي تضعها الدولة.

4. مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني

لقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي ميلاد الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث كان هناك بنكان فقط يعملان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تطور الجهاز المصرفي الفلسطيني عقب قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية حيث تكون من: [1]

أ. **سلطة النقد الفلسطينية:** تأسست سلطة النقد الفلسطينية أواخر عام 1994م لبناء النظام المصرفي والنقدي وضمان استقرار وتشجيع النمو الاقتصادي للأراضي الفلسطينية.

ب. **البنوك التجارية:** يتكون القطاع المصرفي في فلسطين بشكل أساسي من البنوك التجارية التي تستقطب النسبة الأكبر من ادخارات الوحدة الاقتصادية وادخارات الافراد، وهي بالتالي تحتكر توجيه الادخارات نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتنقسم البنوك التجارية الي:

- **البنوك الوطنية:** وهي البنوك التي تأسست بترخيص من سلطة النقد الفلسطينية.

---

[1] المرجع السابق، 2019.

- **البنوك العربية والأجنبية:** وهي المصارف التي تأسست بترخيص من السلطات المصرفية في البلد الام، وحاصلة على ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية لمزاولة العمل داخل فلسطين.

ج. **البنوك الإسلامية:** تقوم هذه البنوك بتوجيه نشاطها الاقتصادي وفق الشريعة الإسلامية.

د. **البنوك المتخصصة:** تعمل في فلسطين بنوك متخصصة في مجال التنمية والائتمان الزراعي، ومجال دعم ومساندة المشاريع الصغيرة.

يوضح الشكل (1/1/4) مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني:

الشكل (1/1/4)

مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني

أ. سلطة النقد الفلسطينية	ب. المصارف التجارية
ج. المصارف الإسلامية	د. المصارف المتخصصة

المصدر: موقع سلطة النقد الفلسطينية، 2019/9/26. http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx

يتضح من الشكل (1/1/4) مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني وأنواعها.

5. تصنيف المصارف:

هناك عدة معايير يمكن تصنيف المصارف وفقاً لها، ومن هذه المعايير:

أ. حسب النشاط وتصنف إلى: (تجارية، متخصصة، شاملة، إسلامية، مركزية)

ب. حسب الجنسية وتشمل: (وطنية، أجنبية، مختلطة)

ج. حسب القطاع وتشمل: (مصارف قطاع خاص، مصارف قطاع عام، مختلطة بين القطاعين)

د. حسب الشكل القانوني: (مشروعات فردية، شركة أشخاص، شركات أموال عامة)

هـ. التفرع والإدارة: (مصارف السلسلة، مصارف المجموعة)

و. حسب هدف الربحية: (مصارف تهدف إلى الربحية، مصارف لا تهدف إلى الربحية "التعاونية")

ز. حسب درجة الانتشار: (مصارف ذات مقر أو فرع واحد، مصارف محلية، مصارف إقليمية، مصارف منتشرة دولياً).

6. المصارف التقليدية:

تمثل البنوك التجارية النسبة الأعظم من القطاع المصرفي في فلسطين حيث تستقطب نسبة كبيرة من ادخارات الأفراد والوحدات الاقتصادية، ويندرج تحت البنوك التجارية في فلسطين عدة بنوك وطنية، وأخرى تحمل جنسيات مختلفة، وهي كالتالي:

أ. بنوك وطنية: وهي البنوك المحلية التي تأسست بترخيص من سلطة النقد الفلسطينية.

ب. بنوك عربية: وهي بنوك تأسست بترخيص من بلدها الأم، وحاصلة على ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية لمزاولة العمل داخل الأراضي الفلسطينية، وهي تحمل الجنسية الأردنية والمصرية ونشأت بعد قدوم السلطة.

ج. بنوك أجنبية: يوجد بنك أجنبي وحيد يعمل في داخل فلسطين وهو البنك البريطاني الشرق الأوسط وله فرع واحد في رام الله.

7. مصادر الأموال للمصارف التجارية:

أ. مصادر داخلية:

1) رأس المال المدفوع

2) الاحتياطيات (الاجبارية والاختيارية) والمخصصات

3) الأرباح المحتجزة

ب. مصادر خارجية:

1) ودائع العملاء
2) تأمينات نقدية مقابل التزامات على المصرف
3) الاقتراض من المصارف الأخرى
4) الاقتراض من البنك المركزي

8. استخدامات الأموال في المصارف التجارية:

أ. الإقراض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل

ب. الاستثمارات في الأوراق المالية

ج. الأرصدة النقدية المتداولة بشكل يومي

د. التوظيفات شبه النقدية (أذونات الخزينة)

هـ. المشاركة في إقامة مشاريع تخص العمل المصرفي أو تفيد المجتمع (معهد التدريب المصرفي، شركة تأمين الودائع والقروض، شركة المطاحن، مطار غزة)

9. وظائف المصرف التجاري:

أ. تجميع الأموال في صورة ودائع.

ب. استخدام الأموال المجمعة وتوظيفها في خدمة المجتمع.

10. صور (أشكال) الودائع في المصارف التجارية:

أ. حسابات جارية.

ب. حسابات وديعة لأجل.

ج. حسابات التوفير

د. شهادات الاستثمار قصيرة الأجل.

هـ. شهادات إيداع بدون فوائد.

11. البنوك الإسلامية.

تعود نشأة البنوك الإسلامية الوطنية في فلسطين إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي، حيث لم يكن هنا تواجد للبنوك الإسلامية قبل قدوم السلطة الفلسطينية، ويوجد في الوقت الحالي بنكين إسلاميين هما البنك الإسلامي العربي الذي تأسس سنة 1995م وباشر عمله سنة 1996م بالإضافة إلى البنك الإسلامي الفلسطيني الذي تأسس أيضا سنة 1995م وباشر عمله سنة 1997م. [1]

12. أهداف البنوك الإسلامية في فلسطين.

أجمعت البنوك الإسلامية في فلسطين على أنها تهدف إلى تحقيق الأغراض والأهداف.

أ. تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير أسامة الفائدة ورعاية متطلبات المجتمع.

ب. تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي.

ج. توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة.

د. المساهمة في تطبيق قواعد الشرعية الإسلامية في المعاملات بشكل عام.

13. المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية في فلسطين

تواجه البنوك الإسلامية في فلسطين عدة معوقات ومشاكل من أهمها ما يلي:

أ. قلة عدد البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين.

ب. الأنظمة والقوانين المصرفية حيث لا يوجد حاليا نظام خاص بالبنوك الإسلامية.

ج. عدم توفر الفرص الاستثمارية المناسبة بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة.

د. الأوضاع السياسية الحالية.

---

[1] المرجع السابق، 2019.

14. دليل البنوك الفلسطينية

يوضح الشكل (2/1/4) البنوك الفلسطينية المحلية والوافدة حسب تصنيف سلطة النقد الفلسطينية: [1]

الشكل (2/1/4)

البنوك الفلسطينية المحلية والوافدة

اسم المصرف	نوع المصرف	الإدارة	فرع	مكتب
البنك الإسلامي العربي	مصرف محلي	2	17	3
البنك الإسلامي الفلسطيني	مصرف محلي	3	20	17
البنك الوطني	مصرف محلي	1	18	7
البنك العقاري المصري العربي	مصرف محلي	1	5	2
بنك الاستثمار الفلسطيني	مصرف محلي	1	9	10
بنك القدس	مصرف محلي	1	25	15
مصرف الصفا	مصرف محلي	1	3	1
بنك فلسطين م.ع.م	مصرف محلي	4	28	45
البنك العربي	مصرف وافد	2	31	0
البنك الأهلي الأردني	مصرف وافد	1	8	1
البنك التجاري الأردني	مصرف وافد	1	4	1
بنك الأردن	مصرف وافد	1	14	17
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	مصرف وافد	1	15	0
بنك القاهرة عمان	مصرف وافد	1	19	2

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2013 http://www.pma.ps/ar-eg/banksdirectory.aspx

يوضح الشكل (2/1/4) البنوك الفلسطينية وأنواعها (المحلية، الوافدة) وعدد الإدارات وعدد الفروع وعدد مكاتب الصرافة الخاصة بها.

[1] المرجع السابق، 2019.

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، ومن خلالها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

وبناء على ذلك تناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات:

أولاً: منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف خصائص ظاهرة معينة كما توجد في الواقع، والتعبير عنها كيفيا أو كميا أو كلاهما.

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة من خلال مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة صممت خصيصاً لهذا الغرض.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فان المجتمع المستهدف يتكون من جميع العاملين بالوظائف الإشرافية التالية (مدير– نائب مدير– مراقب– مساعد مراقب– رئيس قسم) في أربعة بنوك محلية في قطاع غزة هي (بنك فلسطين، بنك القدس، البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني)، وسيتم اختيار العاملين بهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية بناءً على المسمى الإشرافي.

ثالثاً: عينة الدراسة:

1. العينة الاستطلاعية

تكّونت عينة الدراسة الاستطلاعية من 40 استبانة، تم اختيارهم بطريقة عشوائية بغرض تقنين أداة الدراسة، والتحقق من صلاحيتها للتطبيق على العينة الأصلية، وقد تم إدخالهم في العينة الفعلية نظراً لعدم وجود مشاكل في الصدق والثبات.

2. العينة الأصلية "الفعلية":

قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية حسب المصرف، حيث تم توزيع 117 استبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 105 استبانة بنسبة 89.74%. وقد تم حساب حجم العينة من المعادلة التالية.

$$n = \left(\frac{Z}{2m} \right)^2 \qquad (1)$$

حيث:

Z: القيمة المعيارية المقابلة لمستوى دلالة معلوم (مثلاً: Z=1.96 لمستوى دلالة $\alpha = 0.05$).

m: الخطأ الهامشي: ويُعبّر عنه بالعلامة العشرية (مثلاً: ± 0.05)

يتم تصحيح حجم العينة في حالة المجتمعات النهائية من المعادلة:

$$n_{\text{المُعَدّل}} = \frac{nN}{N + n - 1} \quad (2)$$

حيث *N تمثل حجم المجتمع:* باستخدام المعادلة (1) نجد أن حجم العينة يساوي:

$$n = \left(\frac{1.96}{2 \times 0.05} \right)^2 \cong 384$$

حيث أن مجتمع الدراسة N =117، فإن حجم العينة المُعَدّل باستخدام المعادلة (2) يساوي:

$$n_{\text{المُعَدّل}} = (384 \times 117) / (384 + 117 - 1) = 90$$

وبذلك فإن حجم العينة المناســـب في هذه الحالة يســـاوي 90 على الأقل، وقد قام الباحث بتوزيع كافة الاستبانات (117)، تفاصيل العينة تظهر في الجدول (1/2/4).

جدول (1/2/4): عدد الاستبانات الموزعة والمستردة

المنصب	العدد	الاستبانات المستردة	نسبة الاسترداد
مدير–نائب مدير فرع	43	38	88.37%
مراقب – مساعد مراقب فرع	34	31	91.18%
رئيس قسم	40	36	90.00%
الإجمالي	**117**	**105**	**89.74%**

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

رابعاً: أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول" **القياس والإفصاح المحاسبي لعناصر رأس المال الفكري وأنشطة المسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية المحلية، حيث تكونت من قسمين رئيسيين هما:**

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيبين (العمر، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، طبيعة البنك).

القسم الثاني: وهو عبارة عن **محاور الدراسة** ويتكون من (3) محاور.

الجدول (2/2/4) يظهر تفاصيل تلك المحاور والفقرات

جدول (2/2/4)

محاور الدراسة

المحور	عنوان المحور	عدد فقرات المحور
الأول	القياس والإفصاح المحاسبي لعناصر رأس المال الفكري	(15)
الثاني	القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية	(15)
الثالث	كفاءة الأداء المالي	(14)

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

تكونت محاور الدراســـة من ثلاث محاور، واشـــتمل كل من المحور الأول والثاني على (15) فقرة بينما كان عدد فقرات المحور الثالث (16) فقرة.

تم اسـتخدام مقياس ليكرت الخماسـي لقياس اسـتجابات المشـاركين في الدراسـة لفقرات الاستبانة حسب جدول (3/2/4):

جدول (3/2/4)

درجات مقياس ليكرت الخماسي

الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
الوزن النسبي	%100	%80	%60	%40	%20

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة " غير موافق بشدة " وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

خامساً: المحك المعتمد في الدراسة:

تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس (Likert- Scale ليكرت)الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى كالتالي: المدى = 5 – 1 = 4

ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي: طول الفترة = 4 ÷ 5= 0.8

بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، وجدول (4/2/4) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول (4/2/4)

توضيح مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي
غير موافق بشدة	1 – 1.79	أقل من 36%
غير موافق	1.8 – 2.59	36%–51.9%
موافق إلى حد ما	2.60 – 3.39	52%–67.9%
موافق	3.40 – 4.19	68%–83.9%
موافق بشدة	4.20 – 5	أكبر من 84%

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

وحسب مقياس ليكرت فان الوزن النسبي لدرجة الموافقة (غير موافق بشدة، غير موافق، موافق إلى حد ما، موافق، موافق بشدة) كانت كالتالي (أقل من 36%، 36%–51.9%، 52%–67.9%، 68%–83.9%، أكبر من 84%) على التوالي.

سادساً: خطوات بناء الاستبانة:

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لمعرفة " **القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرها على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية المحلية**"، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

1–الاطلاع على المراجع المحاسبية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.

2–استشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات والمشرفين في تحديد مجالات الاستبانة وفقراتها.

3–تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة.

4–تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

5–تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية.

6–تم مراجعة وتنقيح الاستبانة من قبل المشرف.

7-تم عرض الاســـتبانة على عدد من المحكمين من أعضـــاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية والفلسطينية.

8-في ضـــوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاســتبانة من حيث الحذف أو الإضافة أو التعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية، ملحق رقم (1) والذي يبين الاستبانة النهائية المستخدمة في جمع البيانات الأولية.

سابعاً: صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني أن يقيس الاستبانة ما وضع لقياسه.

1. العينة الاستطلاعية

تكّونت عينة الدراسة الاستطلاعية من 40 استبانة، تم اختيارهم بطريقة عشوائية بغرض تقنين أداة الدراسة، والتحقق من صلاحيتها للتطبيق على العينة الأصلية، وقد تم إدخالهم في العينة الفعلية نظراً لعدم وجود مشاكل في الصدق والثبات، ولصغر حجم وعينة الدراسة.

وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

الطريقة الأولى: الصدق من وجهة نظر المحكمين "الصدق الظاهري":

يقصد بالصدق من وجهة نظر المحكمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية. انظر الملحق رقم (1) الذي يبين قائمة المحكمين للاستبانة.

الطريقة الثانية: صدق المقياس:

أ. الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة

وذلك من **خلال** حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ب. ثانيا: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

ثامناً: ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة إمكانية الحصول على النتائج نفسها لو أعيد تطبيق الأداة على الأفراد أنفسهم، بمعنى درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة.

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (5/2/4)

جدول (5/2/4)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المجال/ المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري.	**17**	**0.932**	**0.965**
القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية.	**15**	**0.920**	**0.959**
كفاءة الأداء المالي.	**17**	**0.909**	**0.953**
جميع المجالات معاً	**49**	**0.962**	**0.981**

*الصدق الذاتي= الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

واضح من النتائج الظاهرة في جدول (4/3/15) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.909, 0.932)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.962).

وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح (0.953, 0.965)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.981) وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (1) قابلة للتوزيع. ويكون الباحث قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

تاسعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

أ. اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

يستخدم الاحصائيون نوعين من الاختبارات الاحصائية لاختبار الفرضيات, النوع الأول الاختبارات المعلمية (Parametric Tests) والنوع الثاني الاختبارات اللامعلمية (Non- Parametric Tests) ويشترط لاستخدام الاختبارات المعلمية شرط التوزيع الطبيعي للبيانات المراد إجراء الاختبارات الاحصائية عليها, بينما تستخدم الاختبارات اللامعلمية كبديل للاختبارات المعلمية في حال عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبيانات ولكن ذلك يكون فقط في حالة العينات الصغيرة التي يقل حجمها عن (30) مفردة، بينما العينات التي يزيد حجمها عن (30) مفردة يمكن التخلي عن شرط التوزيع الطبيعي وذلك وفقاً لما تقره نظرية النهاية المركزية، كما توصل Norman أنه يمكن استخدام الاختبارات المعلمية مع بيانات مقياس ليكرت الخماسي بغض النظر عن حجم المجتمع كبيراً أو صغيراً, وبغض النظر عن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا, وفي هذه الدراسة سيتم استخدام الاختبارات المعلمية وفقاً للسببين السابق ذكرهم دون اللجوء للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبيانات.

ب. الأدوات الإحصائية التي تم استخدامها:

قد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي والانحراف المعياري.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: وقد استخدمه الباحث لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة والعلاقة بين المتغيرات.
- نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression- Model Simple).
- اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصـــائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي - One Way Analysis of Variance (ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات. استخدمه الباحث للفروق التي تعزى للمتغير الذي يشتمل على ثلاث مجموعات فأكثر.

المبحث الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: تحليل البيانات:

1. تحليل البيانات الشخصية:

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

أ. توزيع عينة الدراسة حسب العمر كما يظهر في الجدول (1/3/4)

جدول (1/3/4)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30 عام	27	25.7
من 30- 35	13	12.4
35-40	24	22.9
40 فأكثر	41	39.0
المجموع	**105**	**100.0**

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

يتضح من جدول (1/3/4) أن ما نسبته 74.3% من عينة الدراسة أعمارهم 30 سنة فأكثر، **ويفسر الباحث** ذلك إلى أن المسؤولين في الوظائف الاشرافية أصحاب خبرة ومعرفة عالية في العمل المصرفي تجعلهم مدركون محاور الدراسة وفقرات الاستبانة وتمكنهم من فهم فقرات ومصطلحات الاستبيان بوضوح والاجابة عليه، وهذا يبين مدى أهمية وإدراكهم لتعاطي المصارف مع رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية المناطة بهم.

ب. توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي، موضحه كما هو في جدول (2/3/4):

جدول (2/3/4)

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	55	52.4
إدارة أعمال	26	24.8
علوم مالية ومصرفية	14	13.3
اقتصاد	5	4.8
أخرى	5	4.8
المجموع	**105**	**100.0**

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

يتضح من جدول (2/3/4) أن ما نسبته 95.2% من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، **ويفسر الباحث** ذلك إلى أن طبيعة العينة التي اختارها الباحث هي من العاملين في المصارف متخصصين، وهذا يدل على أن أغلبية المستجيبين لديهم المعرفة المالية والمصرفية، كما انهم يتمتعون بخبرة كبيرة في مجال عملهم التي تمكنهم من فهم فقرات ومصطلحات الاستبيان بوضوح والاجابة عليه.

ج. توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، موضحه كما هو في جدول (3/3/4)

جدول (3/3/4)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
بكالوريوس	65	61.9
دبلوم عالي	5	4.8
ماجستير	29	27.6
دكتوراه	6	5.7
المجموع	**105**	**100.0**

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

يتضح من جدول (3/3/4) أن نسبة 61.9% من عينة الدراسة من حملة شهادة البكالوريوس، وهي النسبة الأكبر، ويعزو **الباحث** ذلك إلى أن الدرجة المشروطة لشغل

الوظائف في البنوك هي شهادة البكالوريوس، كما تبين أن نسبة 27.6% من حملة شهادة الماجستير، وأيضاً تعتبر نسبة كبيرة حيث أن العاملين بالبنوك يحاولون كسب أفضل الشهادات والخبرات للحصول على أعلى المراتب.

د. توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة كما هو مبين في جدول (4/3/4).

جدول (4/3/4)

توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة العملية

سنوات الخبرة العملية	العدد	النسبة المئوية %
5 سنوات فأقل	22	21.0
6–10 سنوات	14	13.3
11–15 سنة	21	20.0
16– 20 سنة	44	41.9
أكثر من 20 سنة	4	3.8
المجموع	**105**	**100.0**

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

يتضح من جدول (4/3/4) أن ما نسبته 45.7% خبرتهم أكثر من 16 سنة، وهي النسبة الأكبر، و**يعزو الباحث** ذلك إلى مدى اهتمام المصار ف الفلسطينية واستثمارها بالموارد البشرية أصحاب الخبرات والمعرفة.

هـ. توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة البنك كما هو مبين في جدول (5/3/4).

جدول (5/3/4)

توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة البنك

طبيعة البنك	العدد	النسبة المئوية %
بنك تجاري	28	65.11
بنك إسلامي	15	34.88
المجموع	**43**	**100.0**

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

يتضح من جدول (5/3/4) أن ما نسبته 65.11% يعملون ببنوك تجارية، وهي النسبة الأكبر، ونسبة 34.88% يعملون ببنوك إسلامية. و**يعزو الباحث** ذلك إلى

السـبق للبنوك التجارية وانتشـارها في كافة المحافظات وبالتالي لها انتشـار أكبر، على خلاف البنوك الإسلامية ذات الفروع المحدودة.

2. تحليل البيانات الاستبانة:

لتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، اعتمد الباحث على ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى المحاور والمجالات للاستبانة ومستوى الفقرات في كل محور، وقد حدد الباحث درجة الموافقة حسب المحك المعتمد للدراسة.

أ. تحليل فقرات محور القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة. النتائج تظهر كما هي موضحة في جدول (6/3/4).

جدول (6/3/4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب والموافقة لكل فقرة من فقرات محور " القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
.1	يعمل المصـرف على اسـتقطاب العناصـر البشرية الذين يملكون خبرات كافية في مجال التخطيط لشغل المواقع الإدارية المهمة.	4.19	0.590	83.81%	4	موافق
.2	يعمل المصـرف على اسـتقطاب العناصـر البشرية الذين يملكون خبرات كافية في مجال الرقابة لشغل المواقع الخاصة.	4.16	0.521	83.24%	6	موافق
.3	لدي المصرف نظام معلومات للموارد البشرية يمتاز بالدقة، يميزه عن المصارف المنافسة.	4.23	0.669	84.57%	3	موافق بشدة
.4	لدي المصرف نظام معلومات للموارد البشرية يمتاز بسرعة التنفيذ.	4.10	0.658	81.90%	8	موافق
.5	يفصـح المصـرف عن تكلفة اسـتقطاب الكفاءات ويفصح عنها في قوائمه المالية.	3.76	0.925	75.24%	16	موافق

.6	يولي المصـــرف اهتمـامـاً كبيراً بـالأفكـار والمعالجات التي يقترحها العاملون لمعالجة مشكلات العمل وتحسين الخدمات.	3.92	0.781	78.48%	13	موافق
.7	يهتم المصـــرف بآراء ومقترحات الزبائن في تقديم خدمات جديدة وأجراء تحســـينات على الخدمات المقدمة إليهم.	4.10	0.815	81.90%	8	موافق
.8	يؤثر صـناعة الكادر البشـري في المصـرف على كفاءة الأداء المالي للمصرف.	4.33	0.689	86.67%	1	موافق بشدة
.9	يفصـح المصـرف عن تكلفة تطوير العناصـر البشرية في قوائمه المالية.	4.04	0.843	80.76%	12	موافق
.10	يشجع المصرف روح الإبداع لدي العاملين لدية.	3.81	0.867	76.19%	15	موافق
.11	يشجع المصرف على إقامة الحلقات النقاشية بين الموظفين لاستثمار طاقاتهم الفكرية.	3.75	1.054	75.05%	17	موافق
.12	تؤثر الطاقة الفكرية للموظفين في المصـــرف على كفاءة الأداء المالي للمصرف.	4.32	0.580	86.48%	2	موافق بشدة
.13	يحافظ المصـــرف على المكانة الاجتماعية للموظفين من ذوي القـدرات المتميزة أينمـا تكون مواقعهم الوظيفية.	4.06	0.745	81.14%	11	موافق
.14	يفصـــح المصـــرف عن تكلفة المحافظة على الكادر البشري في قوائمه المالية.	3.92	0.781	78.48%	13	موافق
.15	يؤثر المحـافظـة على الكـادر البشـــري على كفاءة الأداء المالي للمصارف.	4.12	0.703	82.48%	7	موافق
.16	تؤثر القدرة الإبداعية للموظفين في المصـرف على كفاءة الأداء المالي.	4.19	0.708	83.81%	4	موافق
.17	يســـعي المصـــرف لإيجاد طرق جديدة في العمل تلبية لرغبة الزبائن.	4.10	0.613	81.90%	8	موافق
	جميع فقرات المجال معاً	4.06	0.506	81.30%		موافق

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

من جدول (6/3/4). يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة " يؤثر صناعة الكادر البشري في المصرف على كفاءة الأداء المالي للمصرف " يساوي 4.33 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 86.67%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. وقد جاءت في المرتبة الأولى

مما يدلل على إدراك المستجيبين لمفهوم وأهمية الدور الذي يمثله الكادر البشري في تعزيز رأس المال الفكري الذي يؤثر تأثير كبير في رفع تقويم كفاءة أداء للمصارف الفلسطينية.

– المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشر "يشجع المصرف على إقامة الحلقات النقاشية بين الموظفين لاستثمار طاقاتهم الفكرية" يساوي 3.75 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 70.05%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. وقد جاءت في المرتبة الأخيرة مما يدلل على أن هناك عدم اهتمام بدرجه كبيرة من قبل الإدارات في تعزيز المشاركة جميع العاملين من خلال حلقات نقاش.

– وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمحور " **القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري** " يساوي 4.06 أي أن الوزن النسبي 81.30%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور. وهذا يدل على وجود اهتمام كبير للقياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري.

ويعزو الباحث ذلك إلى مدى إدراك المصارف لرغبتها بحيازة العنصر البشري ذات الخبرة والمهارة المصرفية إلى حد ما كما أهميتها بحيازة الأصول الثابتة الأخرى.

تحليل فقرات محور القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة. النتائج تظهر كما هي موضحة في جدول (7/3/4).

جدول (7/3/4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب والموافقة لكل فقرة من فقرات مجال " القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
.1	يربط المصرف الأداء البيئي برسالته وأهدافه.	4.25	0.568	84.95%	4	موافق بشدة
.2	يوجد بالمصرف سياسات أخلاقية خاصة بالبيئة مُفصح عنها ضمن سياساته	4.28	0.643	85.52%	3	موافق بشدة

.3	يُفصح المصرف عن تكاليف مشاركته في برامج حماية البيئة.	4.10	0.733	82.10%	8	موافق
.4	يشجع المصرف جهود من شأنها تقليل استهلاك الطاقة. واستخدام الطاقة صديقة البيئة. (قروض – قروض خضراء– قرض حسن – مرابحات)	4.35	0.665	87.05%	1	موافق بشدة
.5	يفصح المصرف عن تكاليف الاستجابة للشكاوى المقدمة من قبل عملائه حول تحسين جودة الخدمات.	4.23	0.669	84.57%	5	موافق بشدة
.6	يقوم المصرف بوضع إرشادات واضحة بشأن استخدام خدماته المصرفية.	4.30	0.502	86.10%	2	موافق بشدة
.7	يفصح المصرف عن تكلفة الحصول على برامج أمن وسلامة المعلومات وخصوصية عملائه.	4.11	0.800	82.29%	6	موافق
.8	يفصح المصرف عن تكاليف معالجة الأضرار التي تحدث نتيجة سوء تقديم الخدمة.	3.78	0.843	75.62%	15	موافق
.9	يفصح المصرف عن التكاليف التي يدفعها مقابل الالتزام بمعايير الجودة.	4.10	0.706	82.10%	8	موافق
.10	يفصح المصرف عن الدعم المادي لمؤسسات المجتمع المدني المحلي.	4.06	0.807	81.14%	11	موافق
.11	يفصح المصرف عن الدعم المادي الذي يقدمه لإقامة المناسبات الدينية والوطنية في المجتمع المحلي.	4.08	0.730	81.52%	10	موافق
.12	يفصح المصرف عن التكاليف الناتجة من مساهمتها بإنشاء دور للحضانة والمسنين ومراكز صحية لأبناء المجتمع.	4.11	0.751	82.29%	6	موافق
.13	يحرص المصرف على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها لدعم البني التحتية في المجتمع المحلي.	3.99	0.714	79.81%	12	موافق
.14	يفصح المصرف عن تكاليف معالجة الأضرار التي تحدث نتيجة سوء تقديم الخدمة.	3.86	0.802	77.14%	14	موافق
.15	تعلن المصارف الفلسطينية عن خدماته وتكاليفها بشكل واضح.	3.97	0.765	79.43%	13	موافق
	جميع فقرات المجال معاً	4.11	0.478	82.11%		موافق

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

من جدول (7/3/4) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " يشجع المصرف جهود من شأنها تقليل استهلاك الطاقة. واستخدام الطاقة صديقة البيئة. (قروض – قروض خضراء– قرض حسن – مرابحات)" يساوي 4.35 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 87.05%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. وقد جاءت في المرتبة الأولى، مما يدلل على أن المصارف تسعي لحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع من خلال تسهيلات تقدمها للوصول إلى بيئة نظيفة، وموافقة بدرجة مرتفعة من قبل افراد العينة على فقرات المجال.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة" يفصح المصرف عن تكاليف معالجة الأضرار التي تحدث نتيجة سوء تقديم الخدمة " يساوي 3.78 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 75.62%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. وقد جاءت في المرتبة الأخيرة مما يدلل على وجود ضعف قيما يخص الإفصاح عن مساهمتها بمعالجة الاضرار الناتجة عن ممارسة المصارف لنشاطها التجاري، وموافقة بدرجة مرتفعة من قبل افراد العينة على فقرات المجال.

– وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمحور " **القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية**" يساوي 4.11 أي أن الوزن النسبي 82.11%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور. وهذا يدل على وجود اهتمام كبير جداً بتطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية.

ويعزو الباحث ذلك إلى مدى ارداك المصارف بالأعباء والمسئولية التي تقع على عاتقها تجاه مكونات البيئة والبيئة الخارجية ذات العلاقة المباشرة.

ب. <u>تحليل فقرات محور كفاءة الأداء المالي</u>

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة. النتائج تظهر كما هي موضحة في جدول (8/3/4).

جدول (8/3/4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب والموافقة لكل فقرة من فقرات محور " كفاءة الأداء المالي "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
.1	يساهم الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين أداء الأسهم.	4.33	0.630	86.67%	1	موافق بشدة
.2	يساهم الإفصاح عن رأس المال الفكري في تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات.	4.12	0.703	82.48%	9	موافق
.3	يساهم الإفصاح عن رأس المال الفكري في رفع كفاءة الأداء المالي.	4.19	0.622	83.81%	8	موافق
.4	يساهم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تحسين أداء الأسهم.	4.27	0.683	85.33%	2	موافق بشدة
.5	يساهم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في رفع كفاءة الأداء المالي.	4.27	0.609	85.33%	2	موافق بشدة
.6	يساهم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات.	4.21	0.631	84.19%	7	موافق بشدة
.7	يساهم الإفصاح عن كل من رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً في تخفيض مخاطر الاستثمار.	4.22	0.679	84.38%	4	موافق بشدة
.8	يساهم الإفصاح عن رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً في ظل معايير موحدة في كفاءة الأداء المالي.	4.22	0.620	84.38%	4	موافق بشدة
.9	اهتمام المصرف برأس المال الفكري دون الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية يؤثر سلبا على كفاءة الأداء المالي.	4.22	0.720	84.38%	4	موافق بشدة
.10	اهتمام المصرف بالمسئولية الاجتماعية دون الاهتمام برأس المال الفكري يؤثر سلبا على كفاءة الأداء المالي.	4.03	0.727	80.57%	13	موافق

11	يســـاهم وجود معـايير لرأس المـال الفكري وللمسئولية الاجتماعية على توحيد المؤشرات والمفاهيم في كفاءة الأداء المالي.	4.05	0.595	80.95%	12	موافق
12	يســاهم التحول للإفصـــاح الإلزامي عن رأس المال الفكري والمســئولية الاجتماعية معاً في تعزيز مكانه المصرف مع أصحاب المصالح.	4.08	0.646	81.52%	11	موافق
13	يســاهم التحول للإفصـــاح الإلزامي عن رأس المال الفكري والمســئولية الاجتماعية معاً في تحسين العلاقات مع أصحاب المصالح.	3.92	0.675	78.48%	14	موافق
14	يساهم التحول للإفصـاح الإلزامي عن رأس المال الفكري والمســـئولية الاجتماعية معاً في الحد من الممارســـات غير الأخلاقية وتدعيم الممارسات الأخلاقية.	4.12	0.716	82.48%	9	موافق
15	لا يقوم المصـــرف بتقديم معلومات كافية عن تكلفة رأس المال الفكري والمســـئولية الاجتماعية معاً.	3.83	0.849	76.57%	17	موافق
16	اهتمام المصـــرف برأس المال الفكري دون الاهتمام بالمسـئولية الاجتماعية يؤثر سـلبا على كفاءة أداء الأسهم.	3.84	0.822	76.76%	15	موافق
17	اهتمام المصـــرف بالمســئولية الاجتماعية دون الاهتمام برأس المال الفكري يؤثر سلبا على كفاءة أداء الأسهم.	3.84	0.667	76.76%	15	موافق
	جميع فقرات المحور معاً	4.10	0.442	82.06%		موافق

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

من جدول (8/3/4). يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يساهم الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين أداء الأسهم" يساوي 4.33 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 86.67%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. وقد جاءت في المرتبة الأولى مما يدلل على مدى إدراك أفراد العينة لأهمية الإفصاح وأثره على تحسين أداء الأسهم.

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة عشر "لا يقوم المصرف بتقديم معلومات كافية عن تكلفة رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً" يساوي 3.83 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 76.57%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. وقد جاءت في المرتبة الأخيرة مما يدلل على وجود ضعف من قبل إدارات المصارف في الإفصاح عن كل من تكلفة رأس المال الفكري وتكاليف أنشطة المسئولية الاجتماعية معاً وقد يُعزي ذلك لعدم وجود معايير أو قوانين تلزم المصارف بالإفصاح عن التكلفة وما تنفقه المصارف عليهما.

– وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمحور " **كفاءة الأداء المالي** " يساوي 4.10 أي أن الوزن النسبي 82.06%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور. وهذا يدل على أن الأداء المالي في البنوك كفء وفعال.

ويعزو الباحث ذلك إلى وجود رغبة لدي الإدارة بالوصول إلى الإفصاح الكامل لما له من تأثير على تحسين أداء الأسهم وتقويم كفاءة الأداء المالي، إلا ان المصارف لا تقوم بالإفصاح الكامل لعدم وجود ما يلزم المصارف بذلك. وموافقة بدرجة مرتفعة من قبل افراد العينة على فقرات المجال.

ج. <u>تحليل الارتباط بين متغيرات الدارسة</u>

قد قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

– معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "**القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري**" والدرجة الكلية للمحور، كما يظهر في جدول (9/3/4).

جدول (9/3/4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري " والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية Siq
.1	يعمل المصرف على استقطاب العناصر البشرية الذين يملكون خبرات كافية في مجال التخطيط لشغل المواقع الإدارية المهمة.	0.707	*0.000
.2	يعمل المصرف على استقطاب العناصر البشرية الذين يملكون خبرات كافية في مجال الرقابة لشغل المواقع الخاصة.	0.675	*0.000
.3	لدي المصرف نظام معلومات للموارد البشرية يمتاز بالدقة، يميزه عن المصارف المنافسة.	0.743	*0.000
.4	لدي المصرف نظام معلومات للموارد البشرية يمتاز بسرعة التنفيذ.	0.712	*0.000
.5	يفصح المصرف عن تكلفة استقطاب الكفاءات ويفصح عنها في قوائمه المالية.	0.849	*0.000
.6	يولي المصرف اهتماماً كبيراً بالأفكار والمعالجات التي يقترحها العاملون لمعالجة مشكلات العمل وتحسين الخدمات.	0.779	*0.000
.7	يهتم المصرف بآراء ومقترحات الزبائن في تقديم خدمات جديدة وأجراء تحسينات على الخدمات المقدمة إليهم.	0.811	*0.000
.8	يؤثر صناعة الكادر البشري في المصرف على كفاءة الأداء المالي للمصرف.	0.811	*0.000
.9	يفصح المصرف عن تكلفة تطوير العناصر البشرية في قوائمه المالية.	0.757	*0.000
.10	يشجع المصرف روح الإبداع لدي العاملين لدية.	0.697	*0.000
.11	يشجع المصرف على إقامة الحلقات النقاشية بين الموظفين لاستثمار طاقاتهم الفكرية.	0.800	*0.000
.12	تؤثر الطاقة الفكرية للموظفين في المصرف على كفاءة الأداء المالي للمصرف.	0.478	*0.002
.13	يحافظ المصرف على المكانة الاجتماعية للموظفين من ذوي القدرات المتميزة أينما تكون مواقعهم الوظيفية.	0.787	*0.000
.14	يفصح المصرف عن تكلفة المحافظة على الكادر البشري في قوائمه المالية.	0.828	*0.000
.15	يؤثر المحافظة على الكادر البشري على كفاءة الأداء المالي للمصارف.	0.583	*0.000
.16	تؤثر القدرة الإبداعية للموظفين في المصرف على كفاءة الأداء المالي.	0.579	*0.000
.17	يسعي المصرف لإيجاد طرق جديدة في العمل تلبية لرغبة الزبائن.	0.662	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

يبين الجدول (9/3/4) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مســـتوى معنوية 0.05 ≥ α وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

- معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "**القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية**" والدرجة الكلية للمحور، كما يظهر في جدول (10/3/4).

جدول (10/3/4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية Sig
.1	يربط المصرف الأداء البيئي برسالته وأهدافه.	0.671	*0.000
.2	يوجد بالمصرف سياسات أخلاقية خاصة بالبيئة مُفصح عنها ضمن سياساته	0.583	*0.000
.3	يُفصح المصرف عن تكاليف مشاركته في برامج حماية البيئة.	0.775	*0.000
.4	يشـجع المصـرف جهود من شـأنها تقليل اسـتهلاك الطاقة. واسـتخدام الطاقة صديقة البيئة. (قروض – قروض خضراء– قرض حسن – مرابحات)	0.458	*0.003
.5	يفصـح المصـرف عن تكاليف الاسـتجابة للشـكاوى المقدمة من قبل عملائه حول تحسين جودة الخدمات.	0.555	*0.000
.6	يقوم المصرف بوضع إرشادات واضحة بشأن استخدام خدماته المصرفية.	0.519	*0.001
.7	يفصح المصرف عن تكلفة الحصول على برامج أمن وسلامة المعلومات وخصوصية عملائه.	0.745	*0.000
.8	يفصح المصرف عن تكاليف معالجة الأضرار التي تحدث نتيجة سوء تقديم الخدمة.	0.801	*0.000
.9	يفصح المصرف عن التكاليف التي يدفعها مقابل الالتزام بمعايير الجودة.	0.794	*0.000
.10	يفصح المصرف عن الدعم المادي لمؤسسات المجتمع المدني المحلي.	0.633	*0.000
.11	يفصـــح المصـــرف عن الدعم المادي الذي يقدمه لإقامة المناســـبات الدينية والوطنية في المجتمع المحلي.	0.703	*0.000
.12	يفصـح المصـرف عن التكاليف الناتجة من مسـاهمتها بإنشـاء دور للحضـانة والمسنين ومراكز صحية لأبناء المجتمع.	0.799	*0.000
.13	يحرص المصرف على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها لدعم البني التحتية في المجتمع المحلي.	0.785	*0.000
.14	يفصح المصرف عن تكاليف معالجة الأضرار التي تحدث نتيجة سوء تقديم الخدمة	0.803	*0.000
.15	تعلن المصارف الفلسطينية عن خدماتها وتكاليفها بشكل واضح.	0.623	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

يبين الجدول (10/3/4) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 $\geq \alpha$ ، أي معدل ثقة (0.95)، وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

- معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "كفاءة **الأداء المالي للمصارف**" والدرجة الكلية للمحور. كما يظهر في جدول (11/3/4).

جدول (11/3/4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "كفاءة الأداء المالي للمصارف" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية Siq
.1	يساهم الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين أداء الأسهم.	0.763	*0.000
.2	يساهم الإفصاح عن رأس المال الفكري في تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات.	0.771	*0.000
.3	يساهم الإفصاح عن رأس المال الفكري في رفع كفاءة الأداء المالي.	0.767	*0.000
.4	يساهم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تحسين أداء الأسهم.	0.560	*0.000
.5	يساهم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في رفع كفاءة الأداء المالي.	0.623	*0.000
.6	يساهم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات.	0.529	*0.000
.7	يساهم الإفصاح عن كل من رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً في تخفيض مخاطر الاستثمار.	0.692	*0.000
.8	يساهم الإفصاح عن رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً في ظل معايير موحدة في كفاءة الأداء المالي.	0.664	*0.000
.9	اهتمام المصرف برأس المال الفكري دون الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية يؤثر سلبا على كفاءة الأداء المالي.	0.532	*0.000
.10	اهتمام المصرف بالمسئولية الاجتماعية دون الاهتمام برأس المال الفكري يؤثر سلبا على كفاءة الأداء المالي.	0.503	*0.001
.11	يساهم وجود معايير لرأس المال الفكري وللمسئولية الاجتماعية على توحيد المؤشرات والمفاهيم في كفاءة الأداء المالي.	0.542	*0.000
.12	يساهم التحول للإفصاح الإلزامي عن رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً في تعزيز مكانه المصرف مع أصحاب المصالح.	0.553	*0.000
.13	يساهم التحول للإفصاح الإلزامي عن رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً في تحسين العلاقات مع أصحاب المصالح.	0.733	*0.000

.14	يساهم التحول للإفصاح الإلزامي عن رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً في الحد من الممارسات غير الأخلاقية وتدعيم الممارسات الأخلاقية.	0.693	*0.000
.15	لا يقوم المصـــرف بتقديم معلومات كافية عن تكلفة رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً.	0.666	*0.000
.16	اهتمام المصـرف برأس المال الفكري دون الاهتمام بالمسـئولية الاجتماعية يؤثر سلبا على كفاءة أداء الأسهم.	0.677	*0.000
.17	اهتمام المصـرف بالمسـئولية الاجتماعية دون الاهتمام برأس المال الفكري يؤثر سلبا على كفاءة السهم	0.614	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

يبين جدول (11/3/4) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 $\geq \alpha$ ، أي معدل ثقة (0.95)، وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

- معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة كما يظهر في جدول (12/3/4)

- **جدول** (12/3/4)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري.	0.889	*0.000
القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية.	0.881	*0.000
كفاءة الأداء المالي.	0.898	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

يبين جدول (12/3/4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 $\geq \alpha$ ، أي معدل ثقة (0.95)، وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

د. <u>نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة:</u>

يسـتخدم معامل ارتباط بيرسـون، لقياس الارتباط ما بين المتغيرات، وقد بين العلماء أنواع الارتباط واتجاه العلاقة بين المتغيرين وفق الجدول (13/3/4)، والذي سيتبناه الباحث ويسقطه على نتائج الفرضيات.

جدول (13/3/4)

أنواع الارتباط واتجاه العلاقة بين المتغيرين

قيمة معامل الارتباط		نوع علاقة الارتباط
+1		ارتباط طردي تام
من 0.70 – 0.99		ارتباط طردي قوي
من 0.50 – 0.69		ارتباط طردي متوسط
من 0.01 – 0.49		ارتباط طردي ضعيف
0		لا يوجد ارتباط خطي

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

- **معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة، كما يظهر في جدول (14/3/4).**

جدول (14/3/4)

معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	كفاءة الأداء المالي	
	معامل الارتباط	الدلالة
القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري	0.720	0.000**
القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية	0.688	0.000**

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

يوضح الجدول (14/3/4) معاملات ارتباط بيرسون بين كل متغير من المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع، ويلاحظ من الجدول وجود النتائج التالية:

1. وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري وكفاءة الأداء المالي.
2. وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية وكفاءة الأداء المالي.

ويعزو الباحث ذلك إلى مدى ارتباط القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري وأنشطة المسئولية الاجتماعية بكفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

ثانياً: اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسة الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري وبين كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

يبين جدول (15/3/4) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.000, وقيمة معامل خط الانحدار تساوي 0.629, مما يدلل على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α<=0.05) للقياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري على كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية.

ويعزو الباحث هذا الأمر إلى أن مدى إدراك إدارات المصارف الاهتمام بالإفصاح عن تكلفة حيازتها لأصحاب الخبرة العملية والعلمية، الامر الذي يخلق ميزة تنافسية، وابتكار أساليب جديدة على مستوى نوع وجودة تقديم الخدمات المصرفية للجمهور.

وعليه يتم قبول الفرضية، مما يعني يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري وبين كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

نموذج الانحدار المقدر:

كفاءة الأداء المالي= 1.547 + 0.629. القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري

جدول (15/3/4)

نتائج نموذج الانحدار الفرضية الاولي

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	1.547	**معامل الارتباط R**	0.720
ميل خط الانحدار	0.629	**معامل التحديد R^2**	0.513
القيمة الاحتمالية (Sig)	0.000	**قيمة F**	110.609

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الرئيسة الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي للمسئولية الاجتماعية وتقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

يبين جدول (16/3/4) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.000, وقيمة ميل خط الانحدار تساوي 0.635, مما يدلل على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α<=0.05) للقياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية على كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية.

ويعزو الباحث هذا الأمر إلى أن مدى الوعي لدي المجتمع المحلي بالتعامل بشكل أكبر مع المصارف التي تشارك في دعم الأنشطة الاجتماعية والبيئية، وإدراك إدارات المصارف بأهمية تنفيذ الأنشطة الاجتماعية.

وعليه يتم قبول الفرضية، مما يعني يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي للمسئولية الاجتماعية وتقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

نموذج الانحدار المقدر:

كفاءة الأداء المالي = 1.495 + 0.635. القياس والإفصاح المحاسبي للمسئولية الاجتماعية

جدول (16/3/4)

نتائج نموذج الانحدار الفرضية الثانية

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	1.495	**معامل الارتباط R**	0.688
ميل خط الانحدار	0.635	**معامل التحديد R^2**	0.468
القيمة الاحتمالية (Sig)	0.000	**قيمة F**	92.453

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الرئيسة الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً وكفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.

يبين جدول (17/3/4) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لتحليل تباين الانحدار تساوي 0.000, وقيمة ميل خط الانحدار تساوي 0.783, مما يدلل على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α<=0.05) للقياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً على كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية، ويلاحظ أن قيمة التأثير ارتفع في حالة جمع المتغيرين معاً.

ويعزو الباحث هذا الأمر إلى أن الاهتمام بكل من عناصر رأس المال الفكري وأنشطة المسئولية الاجتماعية متكاملان وينتج عن الاهتمام بهما أثر مباشر وتأثير قوي على كفاءة الأداء، وأن موافقة العينية البحثية وهم أصحاب المناصب الاشرافية على جميع فقرات المحور لهو دليل ذلك.

<u>وعليه يتم قبول الفرضية، مما يعني يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً وكفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة</u>

نموذج الانحدار المقدر:

كفاءة الأداء المالي = 0.903 + 0.783. القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية

جدول (17/3/4)

نتائج نموذج الانحدار الفرضية الثالثة

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	0.903	**معامل الارتباط R**	0.784
ميل خط الانحدار	0.783	**معامل التحديد R^2**	0.610
القيمة الاحتمالية (Sig)	0.000	**قيمة F**	163.963

المصدر: اعداد الباحث، 2019.

* النموذج المقدر دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

الخاتمة

وتشتمل على:

أولاً: النتائج.

ثانياً: التوصيات.

أولاً: النتائج

بعد عرض الإطار النظري لقياس والإفصـاح المحاسـبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرها على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصرفي وإجراء الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى ما يلي:

1. ساعد القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري على رفع كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.
2. اتضح أن الطاقة الفكرية للموظفين في المصارف الفلسطينية بقطاع غزة على معرفة بكفاءة الأداء المالي للمصرف.
3. أدي صناعة الكادر البشري في المصرف على كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية بقطاع غزة.
4. ساهم حيازة المصارف الفلسطينية بقطاع غزة على نظام معلومات للموارد البشرية يمتاز بالدقة، يميزه عن المصارف المنافسة.
5. أدي عدم التوصل حتى الآن لتحديد معايير ومحددات ثابتة لقياس عناصر رأس المال الفكري إلى عدم إمكانية مقارنة نتائج اعمال الوحدات الاقتصادية لأن المحددات يمكنها إعطاء تقدير أو فكرة عن قيمة رأس المال الفكري ولكنها لا تحدد القيمة الحقيقية لرأس المال الفكري.
6. ساعد تنوع طرق الإفصاح عن رأس المال الفكري إلى فتح باب التلاعب في عرض القوائم المالية حسب مصلحة الإدارة.
7. لم تقم المعايير المحاسبية الدولية والقوانين التشريعية بحسم الخلاف بين الباحثين والمهتمين بتحديد إطار خاص ومحدد لرأس المال الفكري.
8. أدى القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية على زيادة كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة.
9. وجد لدي المصارف الفلسطينية إرشادات واضحة بشأن استخدام خدماته المصرفية.

10. ساعد إفصاح المصرف عن تكاليف الاستجابة للشكاوى المقدمة من قبل عملائه حول تحسين جودة الخدمات.
11. شجعت المصارف الفلسطينية جهود من شأنها تقليل استهلاك الطاقة. واستخدام الطاقة صديقة البيئة. (قروض – قروض خضراء– قرض حسن – مرابحات)
12. وجود سياسات أخلاقية بالمصارف الفلسطينية في قطاع غزة خاصة بالبيئة مُفصح عنها ضمن سياساته.
13. اهتمت الدول المتقدمة بالمسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية لما لها من تأثير في دعم الاقتصاد ومساندة الدولة.
14. ساهم اهتمام الوحدات الاقتصادية بأنشطة المسئولية الاجتماعية على المستوى الداخلي والخارجي من تعزيز مكانتها وتحقيق ميزة تنافسية والتوصل إلى تنمية مستدامة في المجتمع التي تعمل فيه.
15. ساعد وجود دليل المسئولية الاجتماعية واهتمام الدول بها من تعاطي كثير من المصارف الفلسطينية في قطاع غزة معها وتنفيذ الأنشطة حسب مصلحة ومقدرة كل وحدة.
16. عززت المصارف الفلسطينية في قطاع غزة مكانتها من خلال توطيد علاقتها مع المجتمع والموظفين والزبائن وحماية المستهلك والموردين والبيئة والمساهمين وتطوير منتجاتها
17. تمكنت المصارف الفلسطينية في قطاع غزة إلى حد ما تحديد تكلفة تنفيذ أنشطة المسئولية الاجتماعية، لكنها لم تستطع تحديد المنافع خاصة المنافع المباشرة على المجتمع وغير المباشرة على الوحدة.
18. تلتزم بعض المصارف الفلسطينية في قطاع غزة من الإفصاح عن بعض أنشطته المسئولية الاجتماعية لكن هناك تباين في كيفية الإفصاح بين وحدة وأُخرى.

19. اهتمت المعايير الدولية والقوانين التشريعية بالإفصاح وأصدرت معايير وتشريعات خاصة بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.
20. ساعد القياس والإفصاح لعرض القوائم المالية بطريقة يستفيد منا المهتمين.
21. اهتمت المعايير الدولية بوضع محددات للقياس المحاسبي وأصدرت معايير خاصة بالقياس المحاسبي.
22. ادي استخدام القياس المحاسبي لقياس الموارد التي تحقق الدخل وتأمين الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
23. أثر القياس والإفصاح المحاسبي لكل من رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية مجتمعين على من كفاءة الأداء المالي للمصارف الفلسطينية وأن قيمة التأثير أكبر في حالة جمع المتغيرين معاً.
24. ساهم الإفصاح عن كل من رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً في تخفيض مخاطر الاستثمار.
25. تبين أن اهتمام المصارف الفلسطينية برأس المال الفكري دون الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية أثر سلبا على كفاءة الأداء المالي.
26. ساعد التحول للإفصاح الإلزامي عن رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً في تعزيز مكانه المصرف مع أصحاب المصالح.
27. ساهم التحول للإفصاح الإلزامي عن رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً في الحد من الممارسات غير الأخلاقية وتدعيم الممارسات الأخلاقية.
28. ساعد التقييم المالي المصرفي على تقديم صورة شاملة للمستويات الإدارية وأصحاب المصالح عن أداء المصارف ومستوى الربحية والمخاطر التي تحيط بالوحدة المصرفية.
29. ساهم تقييم الأداء في تحديد كفاءة الربح وكفاءة الإنتاجية وكفاءة التكلفة في الوحدات المصرفية الفلسطينية بقطاع غزة.

ثانياً: التوصيات

من خلال النتائج السابقة فقد توصل الباحث إلى التوصيات التالية:

1- العمل على رفع مستوى الإفصاح عن تكلفة استقطاب الكفاءات وبيان أثرها وعرضها في قوائمها المالية.

2- العمل على زيادة مستوى الإفصاح عن تكلفة المحافظة على الكوادر البشرية المتميزة.

3- زيادة الاهتمام بالأفكار والمعالجات التي يقترحها العاملون لمعالجة مشكلات العمل وتحسين الخدمات.

4- يساهم الاهتمام وتشجيع روح الابداع لدي العاملين على رفع مستوى الإنتاجية.

5- قيام المصارف في قطاع غزة بالعمل على تعزيز حلقات النقاش المفتوحة بين الموظفين والإدارة لاستثمار طاقاتهم الفكرية.

6- قيام المصارف الفلسطينية في قطاع غزة بالعمل على زيادة مستوى الإفصاح عن تكاليف الأنشطة البيئية.

7- زيادة الاهتمام بالإفصاح عن تكاليف دعمها لدعم البنية التحتية للمجمع المحلي.

8- العمل على زيادة مستوى الإفصاح عن تكاليف الخدمات المصرفية بشكل أكثر وضوحاً.

9- قيام المصارف الفلسطينية في قطاع غزة بزيادة الإفصاح عن المعلومات عن رأس المال المعنوي وخاصة تكلفة كل من رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية، لما لها من أثر مباشر على رفع كفاءة الأداء المالي.

10- اهتمام المصارف الفلسطينية في قطاع غزة بكل من رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معاً على حد سواء دون تغليب اهتمام أحدهما على الاخر.

11- يوصي الباحث بالدراسات مستقبلية الأتية:

أ. دور القياس والافصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية في ترشيد اتخاذ القرارات من وجهة نظر الدولة.

ب. الاتجاهات الحديثة للقياس والافصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية وأثرها في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة.

ج. إطار مقترح لقياس رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية وفقاً لمفاهيم المعرفة الحديثة.

المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب

- أسامة الخولي، "**البيئة وقضايا التنمية والتصنيع – دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية**"، سلسلة عالم المعرفة رقم 285، الكويت، 2002.
- أمين سمية أمين، "**دراسات في المحاسبة المالية**"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الناشر المؤلف، 2006.
- حسن حسين عجلان، "**استراتيجية الإدارة المصرفية في المنظمات وأثرها**"، للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008.
- حسين القاضي، ومأمون حمدان "**نظرية المحاسبة**"، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2007.
- حميد جاسم وآخرون، "**الاقتصاد الصناعي**"، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، 1979.
- رشا الغول، "**قضايا محاسبية معاصرة. المحاسبة عن رأس المال الفكري التنظير العلمي والتنظير العملي**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.
- رضوان، حلوة حنان، مشكلات محاسبية معاصرة، جامعة حلب، جامعة عمان الأهلية، دار وائل للنشر عمان، 2003.
- ريتشارد شرويد، وآخرون، "**نظرية المحاسبة**"، (ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي)، دار المريخ، الرياض، 2006.
- زكريا الظاهر، **مبادئ القياس والتقويم في التربية**، مكتبة دار الثقافة والتوزيع، عمان، 1999.
- سرمد كوكب الجميل، **تقويم كفاءة العملية المصرفية تعبئة الموارد وتوزيعها في مصرف الرافدين**، للفترة 1965–1983، تنمية الرافدين العدد26، العراق.
- سيد عطاالله السيد، "**النظرية المحاسبية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.
- شفيق حداد، ونظام سويدان، **"التسويق مفاهيم معاصرة"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، 2006.
- صادق حسيني، "**تدقيق الأداء الاجتماعي للمنشأة في ضوء معايير المراجعة الدولية والأمريكية**"، معهد الإدارة العامة، مسقط، العدد 93، 2003.
- صلاح الدين حسن السيسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1998.

- طاهر محسن منصور الغالبي، وصالح مهدي محسن العامري، "**المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال والمجتمع**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- عباس الشيرازي، " **نظرية المحاسبة**"، **الطبعة الثالثة، الكويت، مطبعة ذات السلاسل**، 2002.
- عبد الحميد كراحة، **الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- عبد الكريم مصطفي عبد العزيز، محمود طلال، "**تقييم المشاريع الاقتصادية**"، الطبعة الثانية، جامعة الموصل، العراق،1999.
- عزت عبد الحميد محمد، "**التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري**"، اتحاد المصارف العربية، بيروت،1967.
- علاء عبد القادر وآخرون، "**مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**"، دار البداية عمان، 2009.
- على سليم العلاونة، **أساليب البحث العلمي في العلوم التجارية**، دار الفكر، عمان، الأردن، 1996.
- فرحان علاء طالب، أخرون، "**فلسفة التسويق الأخضر**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، "**إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
- فهد نصر حمود مزيان، "**أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**"، دار صفقا للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2006.
- كمال عبد العزيز النقيب، "**مقدمة في نظرية المحاسبة**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- محمد الفيومي محمد، "**قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- محمد المبروك أبو زيد، "**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**"، دار المريخ، الرياض، 2011.
- محمد جاد الرب سيد، **إدارة الموارد الفكرية والمعرفية في منظمات الاعمال العصرية**"، مطبعة العشري، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2006.
- محمد سيد عبد المتعال، ورفاعي محمد رفاعي، "**الإدارة الاستراتيجية**، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، 2007.
- محمد محمود الخطيب، "**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- محمد مطر وموسى السويطي، "**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
- مرعي عبد الحي ومحمد سمير الصبان، "**أصول القياس والاتصال المحاسبي**"، دار النهضة العربية، لبنان، 1988.
- نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي، "**أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
- وليد ناجي الحيالي، "**المشاكل المحاسبية ونماذج مقترحة**"، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2004.
- وليد ناجي الحيالي، "**نظرية المحاسبة**"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
- وهيب حداد، "**قياس الأداء بطاقات الأداء المتوازن ومعايير الأداء الأساسية**"، الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية التنمية الإدارية، مارس 2007.

2. المجلات العلمية

- إبراهيم خليل حيدر السعدي، "**مشكلات القياس الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد21، 2009.
- أحمد السخاوي، **تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات**– مراجعة للأدبيات، مجلة جامعه الإسكندرية مايو 2017، مؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة،2017.
- أحمد المشطاوي، "**تطور نموذج لقياس المسئولية الاجتماعية للبنوك لأغراض التنمية المستدامة – دراسة ميدانية على البنك التجاري الدولي CIB**"، مجلة جامعه الإسكندرية مايو 2017، مؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة،2017.
- أحمد زغدان، محمد سفير، "**خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)**"، مجلة الباحث، العدد7، 2009–2010.
- أزهر يوسف الشكري، "**أسس القياس المحاسبي لتكاليف منافع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في التقارير المالية**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، السنة الثامنة.

- بشائر الخفاجي، "**القياس المحاسبي لرأس المال الفكري وعلاقته بأداء المنظمة– دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، المجلد 17 العدد4، 2015.
- بلال عمر وأخرين، "**أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**". مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 41، العدد2، 2014.
- بهاء محمد حسين منصور، "**المداخل المقترحة لقياس وتقييم الأداء المالي والتشغيلي والاستراتيجي**"، مجلة البحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2002.
- توماس ستيورات، " **رأس المال الفكري: ثروة المنظمات الجديدة**، مجلة كتب المدير ورجل الاعمال، إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي شعاع، السنة الخامسة، العدد 19، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1997.
- ثائر صبري محمود الغلبان، "**المناهج العملية لقياس رأس المال البشري في ظل محاسبة رأس المال الفكري والإجراءات المقترحة للتطبيق في الوحدات المعرفية**"، مجلة العلوم المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، مجلد2، العدد8، 2008.
- داليا عبد القادر، "**أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة**"، مجلة جامعه الإسكندرية مايو 2017، مؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، 2017.
- رشا حمادة، **القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية وأثرة في القوائم المالية (دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعه دمشق)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 18، العدد الأول،2002.
- سعد العنزي ونغم حسين نعمة، "**رأس المال الفكري مفاهيم ومداخل**"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، السنة الثالثة، بيت الحكمة، بغداد، 2001.
- سعود العامري وأخرين، "**أثر المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية (دراسة تطبيقية)**"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف الأشرف بكتابها المرقم 1344، 2016.
- سليمان حسين البشتاوي، إسماعيل أحمد بني طه، **أثر رأس المال الفكري في تحسين ربحية شركات الصناعات الدوائية الأردنية**"، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 10، العدد2، الجامعة الأردنية،2014.
- شوقي السيد فودة، "**إطار مقترح لتقييم الأداء الاستراتيجي في بيئة الإنتاج الحديثة**"، المجلة العلمية، جامعة طنطا، 2005.

- عادل عطية عبد الستار العبيدي، "**أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية**"، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، جامعة عمر المختار ليبيا، المجلد الثاني، العدد الرابع، 2015.
- عبد الحميد الشافعي، "**نموذج فائض الاسهام الاجتماعي لتقويم أداء الوحدة المحاسبية على المستوى القومي**"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق السنة السادسة، العدد 6، 1984.
- عبد العزيز رجب، "**الإطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية والاقتصادية**"، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة التاسعة، العدد 4، 1981.
- عبد المجيد عمرو حسين، "**المعايير المحاسبية في الإفصاح بين النظرية والتطبيق في الشركات الصناعية العديدة**"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول، 2001.
- عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، "**تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2006-2011**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد السابع، العدد الثاني، 2014.
- عز الدين مصطفي الكور واحمد نضال الفيومي، "**أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية**"، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 3، العدد3، 2007.
- على الذهبي واخرين، "**القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها: بحث تطبيقي في إحدى الشركات الصناعية العراقية**"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد 2، الإصدار8، (2014).
- على ناجي الذهبي، موفق عبد الحسين محمد، "**القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها-بحث تطبيقي في إحدى الشركات الصناعية العراقية**"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد2، العدد 8، 2014.
- فاطمة على الربايعة، "**مستويات رأس المال الفكري في منظمات الاعمال: نموذج مقترح للقياس والتطبيق**"، مجلة النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، جامعة القاهرة، مصر، يناير 2012.
- ماهر درغام وصبحي حبيب، **مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية**، بحث منشور، المجلة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، مجلد 34، العدد1، 2014.
- مجدي مليجي، "**محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثرة على الأداء المالي دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة**"، ورقة علمية، جامعة بنها، كلية التجارة، قسم المحاسبة، 2015.

- محمد إبراهيم واخرون، "**أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية**"، مجلة جامعه الإسكندرية مايو 2017، مؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، 2017.
- محمد إبراهيم واخرين، "**أثر القياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة المسئولية الاجتماعية على فاعلية وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية للشركة السودانية للاتصالات المحدودة "سوداتل"**"، **مجلة** أماراباك المجلد السابع، العدد21، 2016، الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا.
- محمد شحاتة، "**إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات (IFRS7) بهدف تعزيز الإفصاح والشفافية**". مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الثاني عشر، 2013.
- محمد محمود عبد المجيد، "**الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة: نموذج مقترح للشركات الكويتية**، "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 1985.
- محمود الروسان وأخرين، "**أثر رأس المال فكري في الابداع في المصارف الأردنية (دراسة ميدانية)**"، مجلة جامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد26، العدد الثاني،2010.
- محمود السيد، "**دراسة مدى قيام الشركات المصرية بقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري وأثرة على المركز التنافسي دراسة ميدانية**"، المجلة العالمية التجارة والتمويل، 2014.
- منصور حامد محمود، "**الإطار المتكامل للمحاسبة الاجتماعية**"، مجلة الكفاية الإنتاجية، القاهرة، وزارة الصناعة، مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني، العدد 3، يوليو 1983.
- المهدي مفتاح السريتي، "**مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الليبي**"، المجلة الجامعة، جامعة مصراتة، العدد الخامس عشر، المجلد الثالث، 2013.
- مهند حبيب واخرين، "**دور المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية في القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية (دراسة ميدانية على شركتي أسمنت عطبرة وأسمنت السلام)**"، بحث منشور، مجلة جامعة شندي، 2016.
- مؤيد محمد علي الفضل، "**الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في التقارير المالية الخارجية: نموذج مقترح لمنشآت الاعمال في العراق**"، المجلة العربية للإدارة، العدد 1، 2001.
- نجلاء إبراهيم يحي عبد الرحمن، "**دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسئولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية**"، بحث منشور، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA–، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2014.

- هناء الحنيطي واخرين، "**مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن**"، بحث غير منشور، 2014.
- يوسف جربوع، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة (دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة /فلسطين)**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد81، 2007.

3. الرسائل الجامعية.

أ. رسائل الدكتوراه

-جميلة بن هجيرة، " **أثر تطبيق أدوات القياس المحاسبي على التثبيتات العينية دراسة حالة (BATISUD)**"، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، 2013.

-عبد الرزاق سلام، "**القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة –تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**"، دراسة دكتوراة، جامعه الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، 2012.

-

-خالد محمد أمين ميرخان، "**العلاقة بين الأساليب المعرفية ورأس المال الفكري وتأثيرها في التوجه الاستراتيجي: دراسة ميدانية**"، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

-ثائر صبري الغلبان، "**الإطار المقترح للمحاسبة عن تكاليف الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي الموحد**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،1996.

ب. رسائل الماجستير

-دادة دليلة، "**الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010**"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، 2013.

-رشا حماده، "**القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثرة على اتخاذ القرارات المالية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008.

-رولا كاسر لايقة، "**القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري)**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة تشرين، سورية، 2007.

-سامية وضياف، "**تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات خلال 2005-2008**"، رسالة ماجستير ، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، 2009.

-سعاد معمر شدري، "**دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**"، رسالة ماجستير، علوم التيسير، فرع مالية المؤسسة، الجزائر،2009.

-سعيدي حنان، "**القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية. دراسة حالة مؤسسة الاسمنت حامة بوزيان -SCHB**"، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشور، جامعة قسطينة، الجزائر، 2014.

-سعيدي سياف حنان، "القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة قسطنينه،2014.

-سفيان زرقون، "**إشكاليات القياس المحاسبي للأصول الثابتة في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة**"، دراسة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2015.

-سمير هارون، **الالتزام بالمسئولية الاجتماعية ومدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية (دراسة تحليلية لجودة القياس والإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية في الشركات المساهمة في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعه القاهرة، 2011.

-شادو عبد اللطيف، "**القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية .IAS /IFRS دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة**"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، 2014

-صالح رواص، " **الاعتراف والقياس للأصول غير الجارية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة (BATISUD)**"، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، 2014.

-طارق عبد العال حماد، "**التقارير المالية وأسس الإعداد والعرض والتحليل**"، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000.

-طارق مصفي الحطاب، "**أثر تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية، للشركات الليبية، المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي**"، دراسة دكتوراه غير منشوره، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2011.

-عارف محمود عيسي، "**اطار مقترح لزيادة فاعلية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة: بالتطبيق على البيئة المصرية**"، دراسة دكتوراه غير منشورة، جامعه القاهرة، 2014.

-عباس فنغش، "**دور رأس المال الفكري في الأداء المالي للمصارف**"، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعه القادسية، 2017.

-عبد الغني دادن، "**قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس**"، دراسة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2007.

-عبد المطلب بيصار، " **دور الاستثمار في رأس المال الفكري في تحقيق الأداء المتميز لمنظمات الاعمال: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسلية**"، رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسلية، 2017.

-علاء عنقة، **الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية ودورها في الرقابة عليها**. دراسة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، 2011.

-فضل كمال سالم، "**مدى أهمية القياس المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثرة على اتخاذ القرارات المالية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008.

-فهد راعي الفحماء، "**مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية**"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

-لعيبي هاتو خلف، "**محاسبة التلوث البيئي**"، دراسة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2009.

-محمود ابراهيم عبد السلام تركي، "**متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية**"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الملك سعود، الرياض، 2005.

-مريم سباق، "**إشكاليات القياس المحاسبي للأصول غير الملموسة في البيئة المحاسبية الجزائرية**"، دراسة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2017.

-مسعود رواي، "**أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في ولاية ورقله**"، دراسة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2013.

-هند جميل كاظم، "**تقييم الأداء الاستراتيجي لوزارة الثقافة: دراسة حالة ديوان الوزارة**"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2015.

-وائل ابراهيم، **أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري (دراسة تطبيقية في بيئة الاعمال المصرية)**، بحث ماجستير في المراجعة غير منشورة، جامعه كفر الشيخ، كلية التجارة قسم المحاسبة، 2014.

-يحي اللاوي، "**أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة بلاستي أنابيب الوادي)**"، دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعه الشهيد حمة لخضر، الجزائر، 2015.

4. المؤتمرات والندوات والملتقيات.

-شيبي عبد الرحيم وجازية بن بوزيان، "**تقييم كفاية أداء النظام المصرفي**"، الملتقي الوطني حول المنظومة البنكية في التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، الجزائر ،24-25 ابريل 2006.

-شذي البستاني، "**القياس والإفصاح المحاسبي عن كلف النوعية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتعبئة الغاز**"، منشورات المعهد العربي للمحاسبين القانونيين،2005.

-عبد الله بن صالح، سحنون بونعجة، "**أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري من منظور معايير المحاسبة الدولية، الملتقي** الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011.

-عصام الدين محمد متولي ، وصلاح على أحمد، "**مفهوم ونماذج القياس المحاسبي لرأس المال الفكري**"، **المؤتمر السنوي الدولي الخامس والعشرين**، إدارة المعرفة: الاستراتيجيات والتحديات، جامعة المنصورة، مصر، 2010.

-محمد وبوقاجي فلاق، جنات، **تطوير أنموذج لقياس أثر رأس المال الفكري على كفاءة الأداء في منظمات الاعمال**، الملتقي الدولي الخامس، رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن علي بالشلف كلية الاقتصاد، 2011.

-المحمدي محمد الماضي، **مدخل قياس الأداء في القطاع الخاص وتطبيقها على القطاع العام والحكومي**، ندوة الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مارس 2006.

-مقدم وهيبة، 2009، "**دور المسئولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المنعقد في نيسان 2009.

-يوسف عبد الستار، "**دراسة وتقييم رأس المال الفكري**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، 2005.

ثانيا: المراجع اللغة الإنجليزية.

1. Books.

- Ahmad, Saaribin, Mushraf, abbas Mezeal, The Relationship between Intellectual capital and Business Performance: An empirical study, 2011.
- Bahra, Nicholass, Competitive Knowledge Management. Palgrave, New York, 2001.
- Burson, "The public relations in the socially responsible corporation, N/ Y. Macmillan publication, 1974.
- Cathy Beaudoin, Nandini Chandar, Edward M. Werner: "Good disclosure doesn't cure bad accounting Or does it?: Evaluating the case for SFAS 158", Advances in Accounting, Volume 27, Issue 1, June 2011.
- Davenport, T.H. and Prusak, L., "Working Knowledge: How Organizations Manage what they Know', Business Quarterly: 1-4, 1997.
- G. Hamel and C. Prahalad, Competing for The Future, Harvard Business Review, Vo19, 1994.

2. Theses:

- Ghasemi, Ghasem, Naslmosavi, SeyedHossein,, " The study of intellectual capital measurement and its two proposed new models" International Conference on Sociality and Economics Development IPEDR vol.10, 2011.
- Heslin, Peter A. and Ochoa, J. D., "Understanding and developing strategic corporate social Responsibility", Organizational Dynamics, Vol. 37, No.2, 2008.
- Joia, Luiz Antonio‹" Strategies for Information Technology and Intellectual Capital: Challenges and Opportunities", London, 2007.
- Kaplan, R & Saccuzzo, D; Psychological Testing: Principles Application and Lessons, 3rd Ed, Cote Book, California, 1993.
- L1,J.,Pik,R. and Haniffa, R "Intellectual Capital Disclosure and Corporate Governance Structure in UK Firms" Accounting and Business Research 38(2):137159, 2008.
- Magdalena Shotter, " The Social Responsibility Of Quoted Companies in the Republic Of South Africa", Dissertation Abstract Mcom Degree, University of Pretoria, South Africa, 1994.
- MEASUREMENT BABES FOR FINANCIAL ACCOUNTING, measurement on initial recognition, iascf, Canada, 2005.
- Mertins, k. &Heising, p. Vorbeck J., "Knowledge Management: Best Practice in Europe", Springer – verlag Berlin Heidelberg, 2001.
- Nazari, J.A. Intellectual Capital Measurement and Reporting Models. Knowledge Management for Competitive Advantage During Economic Crisis, 2014.

- pulic, A. The principles of intellectual capital efficiency A brief description. Croatian Intellectual Capital Center, Zagreb, 2008.
- Ross ,G ,et al., Firestorm, Difference in value creating logic and their managerial consequences :The case of Authors, Publishers & printer's .paper presented at the Australian International conference on the future of the book ,23rd April, Cairns ,Australian, 2003.
- Schermerhorn, John, R., " Management", (New York: John Wiley and Sons Inc), 2002.
- Stewart, T.A., "Intellectual Capital: The New Wealth of Organizational", (New York: Doubleday-Currency), 1999.

3. Periodicals:

- Anselmsson, J. and Johansson, U, Corporate Social Responsibility and the Positioning of grocery brands "An exploratory study of retailer and manufacturer brands at point of purchase, International Journal of Retail & Distribution Management, 35 (10), 2007.
- Arenas, Teresita," Intellectual Capital: object or process?", Journal of Intellectual Capital, Vol:9, No:1, 2008.
- Asongu, J.J.,. "The Legitimacy of Strategic Corporate Social Responsibility as a Marketing Tool", Journal of Business and Public Policy, 1, (1), 2007.
- Belal U. M., "Three Dimensional Aspects of Corporate Social Responsibility", Daffodil International University, Journal of Business and Economics, 3, (1), 2008.
- Chetkovich, M.N., 'Standards of Disclosure and their Development", Journal of Accountancy,1995.
- Ghasempour &Yusof, Quality of intellectual Capital and Human Resources Disclosure on the Firm Valuation, Open Journal of Accounting, 2014.
- Hakan, AA, "Concept Decnibling the next wave in human capital management", journal of knowledge management practice, vol.2, 2001.
- Hassan et al.," Corporate Social Responsibility in Islamic Banks in Pakistan", Journal of Islamic Business and Management Vol.6 No.2, 2012.
- Hopkins, Willie, and Shirley A Hopkins, Strategic planning financial performance relation in banks: a casual examination Strategic risk management journal, 1997.
- Jill.L Wetmore and John. R. Brick. "The Basic Risk Component of Commercial Bank Stock Rituns". Journal of Economics and Business. 1998.
- Lance Mcmahon, " Corporate Accountability in Australia: Managing the Information Environment for Corporate " Journal of Business Ethics, Vol. 14, issue 8, 1995.

- Lev, B. & Schwartz, S. : “On the Use of Economic Concepts of Human Capital in Financial Statement", Journal of Accounting Review, Indonesia, 1971.
- Masse B. l. " Puzzled Businessmen Under New Methods of Cashring Success ", Wall street journal, 1971.
- Mavridis, D. G. The intellectual capital performance of the Japanese banking sector. Journal of Intellectual Capital, 2004.
- Svanadze, S., & Kowalewska, M. The measurement of intellectual capital by VAIC method–example of WIG20. Online Journal of Applied Knowledge Management, 3(2), 2015
- Xera, I, A.,"A Framework to Audit intellectual capital", Journal of Knowledge Management Practice, August, 2001.

ثالثاً: مواقع انترنت:

- أسامة عبد المنعم، رأس المال الفكري وأثرة على منشآت الاعمال الصناعية دراسة حالة شركة الألبسة الجاهزة الأردنية، ص9، متوفر على الموقع الالكتروني **http://www.hrdiscussion.com/downloadfile** بتاريخ 2019/5/10
- سعود جايد مشكور، جعفر فالح ناصر،2013، "**القياس والإفصاح المحاسبي عن راس المال الفكري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية**"، **http://dx.doi.org/10.25098/1.3.11**، 26/4/2017.
- محمود عبد الفتاح رزق، "**إطار مقترح لتحديد تكاليف الإفصاح والتقرير عن رأس المال المعرفي**"، ورقة بحثية نقلا عن الموقعwww.mohmaklad.weebly.com ، (ص:7)، 2018/5/8
- منى لطفي بيطار ومني خالد فرحات، 2016، "**الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2016، متاح http://giem.kantakji.com/article/details/ID/145/print/yes، 23/1/2019.

الملاحق

ملحق رقم (1)

تحكيم الاستبانة

جمـهوريـة الســودان

جـامعـة أم درمــان الإسلامـية

كلية الدراسات العليا– دكتوراه محاسبة

مـعهد بحـــوث ودراســات العالـــم الإســـلامي

التاريخ: . .....

الرقـــم: . .....

الأستاذ الدكتور/. .....، ،، **حفظه الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. .. وبعد:

الموضوع // طلب تحكيم استبانة

يسعى الباحث في هذه الاستبانة إلى دراسة **القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرها على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف–دراسة حالة المصارف الفلسطينية،** وذلك كبحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة من جامعة أم درمان الإسلامية.

ومن أجل إنجاز هذه الدراسة تم تصميم هذه الاستبانة لتطبيقها على موظفين الذين يشغلون مناصب إدارية وإشرافية في المصارف الفلسطينية كمصدر أساسي للحصول على البيانات والمعلومات.

ونظراً لما تملكونه من اطلاع وخبرة في هذا المجال، نرجو من سيادتكم التكرم بتحكيم الاستبانة وتعديل ما ترونه مناسباً، وكلنا ثقة في تعاونكم معنا بكل دقة وموضوعية من أجل إنجاز وإنجاح هذه الدراسة لما فيه خدمة ودعم للبحث العلمي.

شاكر لكم كريم تعاونكم

وتقبلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير، ،،،

ملحق رقم (2)

جمـهوريــة الســودان

جـامعـة أم درمــان الإسلامـية

كلية الدراسات العليا– دكتوراه محاسبة

مـعهد بحـــوث ودراســات العالـــم الإســـلامي

التاريخ: . .....

الرقـــم: . .....

أخي الموظف، ،، أختي الموظفة، ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. .. وبعد، ،،

المـوضـوع // تعبئــة الاستبــانــة

يسـعى الباحث في هذه الاسـتبانة إلى دراسـة **القياس والإفصـاح المحاسـبي لرأس المال الفكري والمسؤولية الإجتماعية وأثرها على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف–دراسة حالة المصارف الفلسطينية** وذلك لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة من جامعة أم درمان الإسلامية.

ومن أجل إنجاز هذه الدراســة تظهر الحاجة لبيانات متعلقة بالموضــوع، وللحصــول عليها تم تصــميم هذه الاســتبانة لتطبيقها على الموظفين الذين يشــغلون مناصــب إدارية وإشــرافية في المصارف الفلسطينية كمصدر أساسي للحصول على البيانات والمعلومات.

كلنا ثقة في تعاونكم بدقة وموضــوعية معنا من أجل إنجاز وإنجاح هذه الدراســة لما فيه خدمة ودعم للبحث العلمي، علماً بأن كافة المعلومات التي ســيتم الحصــول عليها ســوف تســتخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم التعامل معها بسرية تامة.

شاكر لكم كريم تعاونكم،،، وتقبلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير، ،،،

الباحث / عامر حسن علي عفانة

أخي الموظف، ،، أختي الموظفة، ،،

من فضلك ضع إشارة (✓) في المربع الذي يمثل الاختيار المناسب لك.

أولاً: البيانات الشخصية:

1. التخصص العلمي

☐ محاسب ☐ ادارة ☐ علوم مصرفية

☐ اخري.....

2. المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير

☐ دبلوم عالي ☐ دكتوراه

3. سنوات الخبرة:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5 سنوات وأقل من10سنوات ☐ 10 سنوات وأقل من 15سنة

☐ 15 سنة وأقل من 20 سنة ☐ 20 سنة فأكثر

4. المسمي الوظيفي:

☐ مدير ☐ نائب مدير ☐ مراقب

☐ نائب مدير ☐ رئيس قسم ☐ اخري (حددها).....

5. طبيعة البنك:

☐ بنك تجاري ☐ بنك إسلامي

ثانياً: قياس متغيرات الدارسة

من فضلك ضع إشارة (✓) أمام مستوى الموافقة المناسب لك.

م	العبـــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري.						
.1	يعمل المصرف على استقطاب العناصر البشرية الذين يملكون خبرات كافية في مجال التخطيط والتنظيم والرقابة لشغل المواقع الإدارية المهمة.					
.2	لدي المصرف نظام معلومات للموارد البشرية يمتاز بالدقة والحداثة، وسرعة التنفيذ يميزه عن المصارف المنافسة.					
.3	يفصح المصرف عن تكلفة استقطاب الكفاءات ويفصح عنها في قوائمه المالية.					
.4	يولي المصرف اهتماماً كبيراً بالأفكار والمعالجات التي يقترحها العاملون لمعالجة مشكلات العمل وتحسين الخدمات.					
.5	يهتم المصرف بأراء الزبائن ومقترحاتهم في تقديم خدمات جديدة وأجراء تحسينات على الخدمات المقدمة اليهم.					
.6	يؤثر صناعة الكادر البشري في المصرف على كفاءة الأداء المالي للمصرف.					
.7	يفصح المصرف عن تكلفة تطوير العناصر البشريه والإفصاح عن ذلك في قوائمه المالية.					
.8	يشجع المصرف روح الإبداع لدي العاملين لدية.					
.9	يشجع المصرف على إقامة الحلقات النقاشية بين الموظفين لاستثمار طاقاتهم الفكرية.					

م	العبـــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
10.	تؤثر الطاقة الفكرية للموظفين في المصرف على كفاءة الأداء المالي للمصرف.					
11.	يحافظ المصرف على المكانة الإجتماعية للموظف من ذوي القدرات المتميزة أينما تكون مواقعهم الوظيفية.					
12.	يفصح المصرف عن تكلفة المحافظة على الكادر البشري والإفصاح عنه في قوائمه المالية.					
13.	يؤثر المحافظة على الكادر البشري على كفاءة الأداء المالي للمصارف.					
14.	تؤثر القدرة الإبداعية للموظفين في المصرف على كفاءة الأداء المالي.					
15.	يسعي المصرف لايجاد طرق جديدة في العمل تلبية لرغبة الزبائن.					
المحور الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسئولية الاجتماعية.						
1.	يربط المصرف الأداء البيئي برسالته وأهدافه.					
2.	يوجد بالمصرف سياسات أخلاقية خاصة بالبيئة مفصح عنها ضمن سياساته					
3.	يفصح المصرف عن تكاليف مشاركته في برامج حماية البيئة.					
4.	يشجع المصرف جهود من شأنها تقليل استهلاك الطاقة. واستخدام الطاقة صديقة البيئة.					
5.	يقوم المصرف بالإفصاح عن تكاليف الاستجابة للشكاوى المقدمة من قبل عملائه حول تحسين جودة الخدمات.					

م	العبـــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.6	يقوم المصرف بوضع إرشادات واضحة بشأن استخدام خدماته المصرفية.					
.7	يقوم المصرف بالإفصاح عن تكلفة الحصول على برامج الأمن وسلامة المعلومات وخصوصية عملائها.					
.8	يلتزم المصرف بالإفصاح عن تكاليف معالجة الأضرار التي تحدث نتيجة سوء تقديم الخدمة.					
.9	يقوم المصرف بالإفصاح عن التكاليف التي يدفعها مقابل الالتزام بمعايير الجودة.					
.10	يفصح المصرف عن الدعم المادي لمؤسسات المجتمع المدني المحلي.					
.11	يفصح المصرف عن الدعم المادي الذي يقدمة لإقامة المناسبات الدينية والوطنية في المجتمع المحلي.					
.12	يفصح المصرف عن التكاليف الناتجة من مساهمتها بإنشاء دور للحضانة والمسنين ومراكز صحية لأبناء المجتمع.					
.13	يحرص المصرف على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها لدعم البني التحتية في المجتمع المحلي.					
.14	يلتزم المصرف بقياس والإفصاح عن تكاليف معالجة الأضرار التي تحدث نتيجة سوء تقديم الخدمة.					
.15	تعلن المصارف الفلسطينية عن خدماته وتكاليفها بشكل واضح.					
المحور الرابع: كفاءة الأداء المالي للمصارف						
.1	يساهم الإفصاح عن رأس المال الفكري والمسئولية الإجتماعية في تحسين أداء الأسهم.					

م	العبـــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.2	يساهم الإفصاح عن رأس المال الفكري والمسئولية الإجتماعية في تخفيض مخاطر الاستثمار.					
.3	يساهم الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية في تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات.					
.4	يساهم الإفصاح عن رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية في رفع كفاءة الأداء المالي.					
.5	يساهم الإفصاح عن رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية معا في ظل معايير موحدة في كفاءة الأداء المالي.					
.6	اهتمام المصرف برأس المال الفكري دون الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية يؤثر سلبا على كفاءة الأداء المالي.					
.7	اهتمام المصرف بالمسئولية الاجتماعية دون الاهتمام برأس المال الفكري يؤثر سلبا على كفاءة الأداء المالي.					
.8	يساهم وجود معايير لرأس المال الفكري وللمسئولية الإجتماعية على توحيد المؤشرات والمفاهيم في كفاءة الأداء المالي.					
.9	يساهم التحول للإفصاح الإلزامي عن رأس المال الفكري والمسئولية الإجتماعية في تعزيز مكانه المصرف مع أصحاب المصالح.					
.10	يساهم التحول للإفصاح الإلزامي عن رأس المال الفكري والمسئولية الإجتماعية في تحسين العلاقات مع أصحاب المصالح.					
.11	يساهم التحول للإفصاح الإلزامي عن رأس المال الفكري والمسئولية الإجتماعية في الحد من الممارسات غير الأخلاقية وتدعيم الممارسات الأخلاقية.					

م	العبـــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
12.	يفتقر المصرف عن تقديم المعلومات الكافية واللازمة للقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري والمسئولية الاجتماعية.					
13.	اهتمام المصرف برأس المال الفكري دون الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية يؤثر سلبا على كفاءة أداء الأسهم.					
14.	اهتمام المصرف بالمسئولية الاجتماعية دون الاهتمام برأس المال الفكري يؤثر سلبا على كفاءة أداء الأسهم.					

ملحق رقم (3)

قائمة المحكمين.

قائمة محكمي الاستبانة

م.	الاسم	الرتبة الأكاديمية	التخصص	الجامعة
1.	أ.د.عبد الماجد عبدالله حسن	استاذ	محاسبة	أُم درمان الاسلامية
2.	أ.د. على عبد الله شاهين	استاذ	محاسبة	الاسلامية – غزة
3.	أ.د. سالم عبد الله حلس	استاذ	محاسبة	الإسلامية– غزة
4.	أ.د. حمدي شحدة زعرب	استاذ	محاسبة	الإسلامية– غزة
5.	أ.د. ماهر موسي درغام	استاذ	محاسبة	الإسلامية– غزة
6.	د. بابكر إبراهيم الصديق	أستاذ مشارك	محاسبة	السودان للعلوم والتكنولوجيا
7.	د. عبد الرحمن البكري منصور	أستاذ مشارك	محاسبة	النيلين
8.	د. ياسر تاج السر محمد	أستاذ مشارك	محاسبة	النيلين
9.	د. سيف الدين يوسف عودة	أستاذ مساعد	الاقتصاد	الإسلامية –غزة
10	د. الزين عبد الله بابكر	أستاذ مساعد	محاسبة	النيلين